

Distr.: General
26 April 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

دورة عام 2021

الدورة السادسة والسبعون

23 تموز/يوليه 2020 - 22 تموز/يوليه 2021

البند 24 (أ) من القائمة الأولية*

البند 7 (أ) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التعاون

تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة والمجلس في مجال

السياسات العامة

تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدّم هذا التقرير عملاً بقراري الجمعية العامة 279/72 و 233/75 ويتضمن معلومات مستكملة عن تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية على نطاق المنظومة وعن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ويعرض هذا التقرير التقدم المحرز في توطيد إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتنفيذ ولايات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وفي عام لم يسبق له مثيل، تبين أنه في الوقت الذي ألحقت فيه جائحة كوفيد-19 الدمار بجميع أنحاء العالم، تجنبت أسرة الأمم المتحدة بسرعة وبادرت إلى قيادة استجابة شاملة ومتسقة لمعالجة الآثار الصحية والاجتماعية الاقتصادية المترتبة على الصعيد العالمي، حيث وضعت خطة سياساتية واسعة النطاق لمواصلة أشد المجتمعات والبلدان والمناطق ضعفاً، وقامت بتوسيع نطاق تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة. وقد حظيت جهود الاستجابة حتى الآن



بتقييم إيجابي من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج. ويسلط التقرير الضوء أيضا على التقدم المحرز في ترسيخ نظام المنسقين المقيمين الذي أعيد تنشيطه، والدفع قُدما بالتغييرات المتفق عليها على الصعيد الإقليمي، وتعزيز المكاتب المتعددة الأقطار؛ وتنفيذ التزامات اتفاق التمويل.

وفي الاستعراض الشامل للسياسات لعام 2020، سينصب التركيز بقوة على ما يُتوقع من إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية خلال عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة. ويركز على البلدان التي هي في وضع ضعيف بوجه خاص وعلى عدد من المجالات التي لها أهمية حاسمة في التعافي بشكل أفضل والتعجيل بالتقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويحدد هذا التقرير نهجا أوليا للمضي قدما بشأن هذه الولايات الجديدة، يتمحور حول وضع استجابة على مستوى المنظومة ككل، وإسداء المشورة التحويلية المتكاملة في مجال السياسات، والنهوض بدعم التمويل ووسائل التنفيذ.

ويتضح من هذا التقرير أننا قطعنا شوطا طويلا منذ بداية الإصلاحات، حيث أثبتت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2020 قدرتها على الارتقاء إلى مستوى التحدي. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن الإصلاحات لا تزال في حالة تطور وأن هناك مجالات لا يزال يتعين فيها على جميع الأطراف بذل جهود أكثر تضافرا. وسيتيح الاستعراض المقبل لسير عمل نظام المنسقين المقيمين فرصة لمعالجة بعض هذه المجالات، من أجل مواصلة تعزيز ما تعرضه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للنهوض بدعم الإجراءات القطرية المتخذة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وتستند المعلومات الواردة في التقرير إلى نتائج الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021، والتي وُجّهت إلى حكومات البلدان المستفيدة من البرامج ومقار مختلف كيانات الأمم المتحدة. والنُصّت مدخلات من جميع أنحاء المنظومة، بما في ذلك مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفرادى كياناتها. وكانت البيانات المالية مستقاة أساسا من قاعدة البيانات ونظام الإبلاغ اللذين يشرف عليهما مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وأشكر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على جهودها المتواصلة في دعم الاستعراض الشامل وتنفيذه.

المحتويات

الصفحة

4	أولا - مقدمة
6	ثانيا - تحقيق القدر الأقصى من الفعالية في نظام المنسقين المقيمين الجديد
7	ألف - تحسين أداء نظام المنسقين المقيمين وإعادة تنشيطه
9	باء - جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية قادر على تحقيق النتائج
20	جيم - تنفيذ أنشطة تسيير الأعمال بفعالية وكفاءة
29	ثالثا - تكييف استجابة الأمم المتحدة لسياقات قطرية وإقليمية محددة
30	ألف - البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة
35	باء - تفعيل استعراضات المكاتب المتعددة الأقطار
39	جيم - الاستفادة من القيمة الإقليمية للأمم المتحدة في تقديم الدعم على الصعيد القطري ودون الإقليمي والإقليمي
45	دال - تعزيز التعاون والتآزر والتنسيق في العمل الإنساني والإنمائي والعمل المتصل بالسلام
48	رابعا - تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وشفافيتها ومساءلتها والرقابة عليها
49	ألف - تعزيز تنفيذ اتفاق التمويل
55	باء - تحقيق نتائج محسنة على نطاق المنظومة، وتعزيز التقييم وتحسين الشفافية بشأن تدفقات التمويل ..
59	جيم - تعزيز مواءمة التخطيط والإبلاغ والتمويل الفردي والجماعي
61	دال - مواصلة تعزيز الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي كممبر للمساءلة ..
62	هاء - تنفيذ الاستراتيجيات الرئيسية في عمليات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية
64	خامسا - تكامل الاستجابة على مستوى المنظومة ككل لدعم عقد العمل
66	ألف - نحو تقديم دعم متكامل كفيل بأن يفضي إلى التحول من أجل أهداف التنمية المستدامة
68	باء - رفع سقف الطموح لمعالجة مسائل الفقر وانعدام المساواة وعدم ترك أحد خلف الركب
76	جيم - تسريع وتيرة الانتقال على نحو عادل إلى اقتصادات مستدامة وتعزيز التأهب للأزمات المقبلة
78	دال - تعزيز التعاون والشراكات من أجل خطة عام 2030
83	هاء - دعم البلدان في الاستعراضات الوطنية الطوعية
85	سابعاً - خاتمة: تهيئة مستقبل مستدام وأفضل للجميع

أولا - مقدمة

1 - ينفرد عام 2020 باعتباره العام الذي شهد أصعب التحديات في تاريخ الأمم المتحدة. وعندما حلت جائحة كوفيد-19، واجهت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها حديثاً أول اختبار لها، حيث هبت كياناتها إلى توحيد صفوفها لدعم البلدان النامية في خضم الأزمة. وتمكن نظام المنسقين المقيمين الذي أعيد تنشيطه والجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية من الارتقاء إلى مستوى التحدي، بتسخير الموارد من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة لتوفير الدعم الفعال والفوري للبلدان في جميع أنحاء العالم ومعالجة الآثار الواسعة النطاق التي خلفتها الجائحة في حياة الناس، ولا سيما النساء والشباب. وكانت الاستجابة - على جميع المستويات - غير مسبقة. وفي حين أن القيمة الكاملة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لن تتضح إلا بعد مرور فترة من الزمن، فإنها قد نجحت بالفعل في دعم الحكومات من أجل التصدي في وقت واحد لكل من حالة الطوارئ الصحية الفورية والأثر الاجتماعي والاقتصادي المدمر الذي خلفته الجائحة، وفي توسيع نطاق المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة في وقت تزايدت فيه الضغوط التي تعاني منها المجتمعات المحلية. وقد ساهمت هذه الاستجابة السريعة والمحددة الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة على مستوى المنظومة ككل في تعزيز الثقة في الإصلاحات التاريخية التي نضطلع بها منذ عام 2017.

2 - وحتى في الوقت الذي أقامت فيه منظومة الأمم المتحدة استجابة غير مسبقة للأزمة الإنسانية، واصلنا النهوض بمجالات الإصلاح الرئيسية. وقد عملنا على الوفاء بوعودنا الرامية إلى تعزيز ما نعرضه من دعم للبلدان التي تمر بحالات خاصة والبلدان الأشد تضرراً، ولا سيما فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه المكاتب المتعددة الأقطار للدول الجزرية الصغيرة النامية، وشرعنا في تنفيذ التغييرات المتفق عليها على الصعيد الإقليمي. وقد شهدنا أيضاً تقدماً في تعزيز التأزر بين أعمالنا في مجالات التنمية وبناء السلام والاستجابات الإنسانية. وواصلت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعزيز الشفافية والمساءلة والإبلاغ، من خلال تطوير أدوات جديدة لتتبع مساهمتنا في النهوض بأهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها. وقد أحرزنا تقدماً في تنفيذ التزاماتنا في إطار اتفاق التمويل، بما في ذلك التزامنا بتعزيز الكفاءة والفعالية في عمليات الأمم المتحدة، والتزامات الدول الأعضاء بتغيير الطريقة التي تموّل بها الأنشطة التنفيذية.

3 - ولا سبيل للعودة إلى الوراء. إذ يجب أن نكمل الإصلاحات ونعمل على توسيع نطاق النتائج المحققة على أرض الواقع وتسريع وتيرتها في وقت تواجه فيه البشرية تحديات جسيمة. وقد أتاح الاستعراض الشامل للسياسات لعام 2020، الذي اعتمد في خضم الجائحة (انظر قرار الجمعية العامة 233/75)، أساساً قوياً لإتمام عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال. ويركز الاستعراض الشامل الذي أجري عام 2020 على السياسات ويتناول توقعات الجمعية العامة من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بدعم الحكومات للتعافي بشكل أفضل من الجائحة وتوقعاتها من كيانات الأمم المتحدة فيما يتعلق بمضاعفة جهودها من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهو يقتضي اتخاذ إجراءات في ثلاثة مجالات رئيسية.

4 - أولاً، يجب علينا تنفيذ إصلاحات متجددة ومعززة، حيثما اقتضى الأمر، بشكل كامل في مجالات محددة. ويتعين علينا أن نتحرك بسرعة أكبر في تنفيذ عملية تحول العقلية والمهارات في كل كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك عن طريق مواءمة عمليات رسم السياسات والتخطيط والبرمجة الخاصة بكل وكالة دعماً لاستجابة متكاملة. ويجب علينا أن نكثف جهودنا لوضع نموذج جديد لتشكيلات الأفرقة القطرية - يتلاءم بقدر أكبر مع الاحتياجات والأولويات على أرض الواقع. ويجب أن

نواصل البناء على الزخم الناشئ، ونعزز كفاءة عمليات أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ونحقق الغايات التي حددناها لأنفسنا جميعا في اتفاق التمويل. ويجب أيضا أن نمضي قدما في جهودنا لتعزيز الشفافية والمساءلة والإبلاغ في كل ما نقوم به معا لدعم التنمية المستدامة.

5 - وثانيا، عندما يخرج العالم من هذه الأزمة، يجب أن نواصل البناء بدأب على ما تحقق من إنجازات في جهودنا الإصلاحية. ويجب علينا أن نعمل على تعبئة وتعزيز قدرات المنسقين المقيمين، الذين ما فتئت تترسخ قيادتهم بحزم على الصعيد القطري، والجيل الجديد من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة لمساعدة البلدان على تحقيق التعافي وفق نموذج تحولي حقا يسرّع وتيرة التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة خلال عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة. ولتحقيق ذلك، يجب علينا تكثيف دعمنا في المجالات الحيوية التي أبرزها الاستعراض الشامل لعام 2020، بما في ذلك الإجراءات المتخذة بشأن القضاء على الفقر، والحماية الاجتماعية، والتعليم الجيد، والتغطية الصحية الشاملة، إلى جانب دعم توزيع لقاحات كوفيد-19 على نحو عاجل ومنصف. ويجب أن نعمل على تعزيز النهج القائمة على الحقوق والمراعية للمنظور الجنساني في جميع أعمالنا من أجل إدخال تحسينات أعمق في مجالات المساواة بين الجنسين، وإدماج منظور الإعاقة، وعمل الشباب، وزيادة استثمارنا في دعم البيانات، وتحديد الأسس المرجعية القائمة على تحسين البيانات والقدرة على عدم ترك أحد خلف الركب. وعلينا أن نرتقي بدعما للعمل المناخي، والتحول في مجال الطاقة، والتحول الرقمي، وحفظ التنوع البيولوجي من أجل تسريع التحول إلى اقتصادات شاملة ومستدامة وقادرة على الصمود في مواجهة الأزمات. ويجب علينا أن نكيف دعمنا على نحو أكثر فعالية لكي يناسب احتياجات البلدان التي تمر بحالات خاصة وتلك التي تعاني من النزاعات أو عدم الاستقرار.

6 - وثالثا، يجب أن نستفيد من الإصلاحات للمساعدة في تعبئة المعرفة ووسائل التنفيذ اللازمة لضمان العدل في عملية الانتقال والتحول الاقتصادي وتحقيق تأثير على نطاق واسع سعيا لعدم ترك أحد خلف الركب. وسيتطلب ذلك النهوض بمبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده لحفز إجراءات أكثر طموحا بشأن طائفة الخيارات السياسية، بما في ذلك تخفيف عبء الديون والسيولة، وإصلاحات هيكل الدين الدولي التي نشأت عن عملية تشاورية مفتوحة وواسعة النطاق. وسيتطلب ذلك أيضا تنفيذ استراتيجية الأمين العام لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2018-2021) ودعم بدء تشغيل أطر التمويل الوطنية المتكاملة. وإضافة إلى ذلك، سيقضي الأمر العمل بشكل أوثق مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية، وزيادة تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجالي الاقتصاد والتمويل، وإعمال إمكاناتنا على نطاق أوسع فيما يتعلق بعقد الاجتماعات وإقامة الشراكات، وتعزيز عملنا في مجالي التكنولوجيا والرقمنة.

7 - وتبدأ الدورة الجديدة للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات في وقت شددت فيه الدول الأعضاء، من خلال إعلان بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 1/75)، على الحاجة إلى تنشيط تعددية الأطراف للإنجاز بالمزيد من الفعالية ومع إشراك الجميع. والوفاء بالوعود التي تتطوي عليها خطة عام 2030 جانب أساسي في هذا الصدد، وسيحدد، بطرق عديدة، مصداقية تعددية الأطراف في السنوات المقبلة. ولتيسير اتخاذ إجراءات تحويلية متعددة الأطراف، نحتاج إلى أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مصدرا للمنافع العامة العالمية، بما يناسب الاحتياجات المتوخى تلبيتها ومع إشراك الجميع وضمان التواصل على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية.

8 - ويسرني أن أرى قيادة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية منكبّة على وضع الإصلاحات موضع التنفيذ استجابة لتوجيهات الجمعية العامة. وبالمثل، فإن الدول الأعضاء، سواء على الصعيد العالمي أو الوطني، عاكفة على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان نهوض الأمم المتحدة بالدور الملقى على عاتقها. ولكننا جميعا مطالبون ببذل المزيد من الجهود. وإنني أعول على دعم الدول الأعضاء في الاستعراض المقبل لنظام المنسقين المقيمين، الذي سيتيح لنا تصحيح مسارنا واتخاذ المزيد من الإجراءات، حسب الاقتضاء، للوفاء بوعد الإصلاحات: إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتصبح قادرة على الارتقاء إلى مستوى التحدي ودعم الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها بتنفيذ خطة عام 2030.

ثانيا - تحقيق القدر الأقصى من الفعالية في نظام المنسقين المقيمين الجديد

9 - يندرج في صميم الإصلاحات التي أقرتها الجمعية العامة في عام 2018 وعدّ تعزيز التماسك والفعالية والمساءلة في الاستجابة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستوى القطري، من خلال إعادة تنشيط نظام المنسقين المقيمين وجيل جديد من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. ويساعد الاستعراض الشامل لعام 2020 على تأكيد الأهمية الحاسمة لهذا التحول في الوقت الذي يسعى فيه العالم إلى تسريع وتيرة العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

10 - وتؤكد الأدلة المتاحة حتى الآن الاتجاه الإيجابي المسجل في عام 2020 وتشير إلى أن جهودنا بدأت تؤتي ثمارها. وفي خضم الاضطرابات الناجمة عن أزمة كوفيد-19، تم تعزيز الدور القيادي والتنسيقي الذي يضطلع به منسقونا المقيمون بشكل ملحوظ؛ واستمر تحسن استجابات أفرقة الأمم المتحدة القطرية من حيث جدواها واتساقها على نحو يلقي ترحيبا من الحكومات المضيفة. وبصفة عامة، بدأنا نرى دعما أكثر تماسكا من جانب الأفرقة القطرية، مع قيام الكيانات التي تتخذ مقرا لها خارج البلدان المضيفة بزيادة مساهماتها تدريجيا في الاستجابة المقدمة على نطاق المنظومة.

11 - وتفيد التعليقات الواردة من الحكومات أيضا أن الاستجابة الجماعية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمعالجة الآثار الاجتماعية الاقتصادية لأزمة كوفيد-19 كانت متماشية تماما مع أولويات البلدان واحتياجاتها. وترد النتائج الملموسة لذلك بمزيد من التفصيل في التقرير التكميلي الذي قدمته رئاسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن مكتب التنسيق الإنمائي⁽¹⁾. ويسرني أيضا أن أرى المزيد من الترتيبات التعاونية المتخذة في إطار الأفرقة القطرية للأمم المتحدة تُترجم إلى زيادة الكفاءة في تسيير الأعمال، مما يساعدنا على زيادة النسبة المئوية المخصصة من نفقاتنا لدعم الأنشطة البرنامجية إلى أقصى حد. وعندما تكتمل الإصلاحات وتصبح نظم البيانات الخاصة بنا موحدة بشكل تام عبر كيانات الأمم المتحدة، سيصبح لدينا فهم أفضل للنطاق الكامل للفوائد التي تعود على البلدان التي ندعمها والشعوب التي نخدمها.

12 - وفي الوقت نفسه، من الواضح أنه يجب علينا أن نواصل المضي قدما بنفس المستوى من الاهتمام والطموح لضمان تحقيق أقصى أثر من التغييرات التي يتم إجراؤها. ويجب أن نواصل، على وجه الخصوص، الاستثمار في تعزيز مهارتنا والأخذ بنهج استراتيجي في استخدام ما لدينا من صلاحية لعقد الاجتماعات من أجل مساعدة البلدان على الاستفادة من التمويل والتكنولوجيات والخبرات وتوسيع نطاق الشراكات من أجل تحقيق التنمية على نطاق غير مسبوق. ويجب أن نكفل أن تؤدي القدرات المعززة على مستوى الاقتصاد

الكلي في مكاتب المنسقين المقيمين إلى تحول واضح في قدرتنا على دعم أهداف التنمية المستدامة في جميع أبعادها، مع وضع التحول الاقتصادي في الصميم، وإلى فهم ثاقب للميزانيات الوطنية والحيز المالي. ويجب أن نبدأ في إحداث المزيد من التغييرات المحددة فيما يتعلق بوجودنا في البلدان، من خلال تكييف تشكيلات أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتلبية الأولويات القطرية وفقا للولاية الصادرة عن الجمعية العامة. وهذا الجانب يحظى باهتمام كبير، في ضوء الوصول إلى مراحل متقدمة في عملية تنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ويجب علينا أيضا أن نوطد نظام المنسقين المقيمين الجديد، بما في ذلك من خلال كفاءة التنفيذ الكامل لخطوط الإبلاغ المزدوجة في الأفرقة القطرية وضمان وضع وثائق البرامج القطرية الخاصة بكل كيان بالاستناد إلى أطر التعاون.

ألف - تحسين أداء نظام المنسقين المقيمين وإعادة تنشيطه

13 - أكدت الجمعية العامة من جديد، في قراراتها 279/72 و 233/75، ما تكتسيه القيادة المتمكنة والاستراتيجية والفعالة والمحايدة عبر نظام المنسقين المقيمين من أهمية في تعزيز فعالية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وهذا المفهوم مجسد أيضا في الاستعراض الشامل لعام 2020. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، أجدني مقتنعا بأن هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما، والأدلة تشير إلى أن معالم هذا الدور القيادي الجديد بدأت تتضح على أرض الواقع.

14 - وبالمقارنة مع فترة ما قبل 1 كانون الثاني/يناير 2019، وهو تاريخ وضع نظام المنسقين المقيمين الجديد، ترى حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أن المنسقين المقيمين يتمتعون بقدرات قيادية معززة (81 في المائة)، وبالحياد (67 في المائة)، وبالقدرة على التنسيق (73 في المائة) وبمزيد من التركيز على النتائج المشتركة (78 في المائة) (انظر الشكل 1)⁽²⁾. ويرى نحو 78 في المائة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أن المنسق المقيم يشكل منفذا حقيقيا للوصول إلى منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري. وفي الوقت نفسه، لا تزال بعض الحكومات (13 إلى 26 في المائة) ترى أنه من السابق لأوانه تحديد مدى تعزيز قدرات المنسقين المقيمين.

(2) ما لم يذكر خلاف ذلك، فإن البيانات الواردة في هذا التقرير هي بيانات جمعتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وهناك بيانات إضافية متاحة بشأن قائمة كاملة بمؤشرات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في إطار الرصد والإبلاغ المرفق بهذا التقرير والمتاح في الموقع الشبكي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المخصص للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (<https://www.un.org/ecosoc/en/oas-qcpr>).

الشكل 1

تعزيز نظام المنسقين المقيمين بعد عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

	توزيع الردود			الاتجاه	
	النسبة المئوية، 2020			النسبة المئوية	
	من السابق لأوانه لم يسجل أي إلى حد كبير أو	تغيير	البت في ذلك	2019	2020
بالمقارنة مع ما قبل 1 كانون الثاني/يناير 2019، إلى أي مدى أبدى المنسق المقيم إحكاما/زيادة في	معتدل				
السلطة	77	7	16	59	77
القيادة	81	6	13	65	81
الحياد	67	7	26	59	67
القدرة على تنسيق أنشطة الأمم المتحدة دعما للأولويات الإنمائية لبلدكم	73	10	17		73
التركيز على النتائج المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة	78	6	16		78
الاتساق في أنشطة الأمم المتحدة، والحد من ازدواجية الجهود	69	12	19		69
القدرة على العمل كمنفذ للوصول إلى خدمات/خبرات الأمم المتحدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة	78	9	13		78

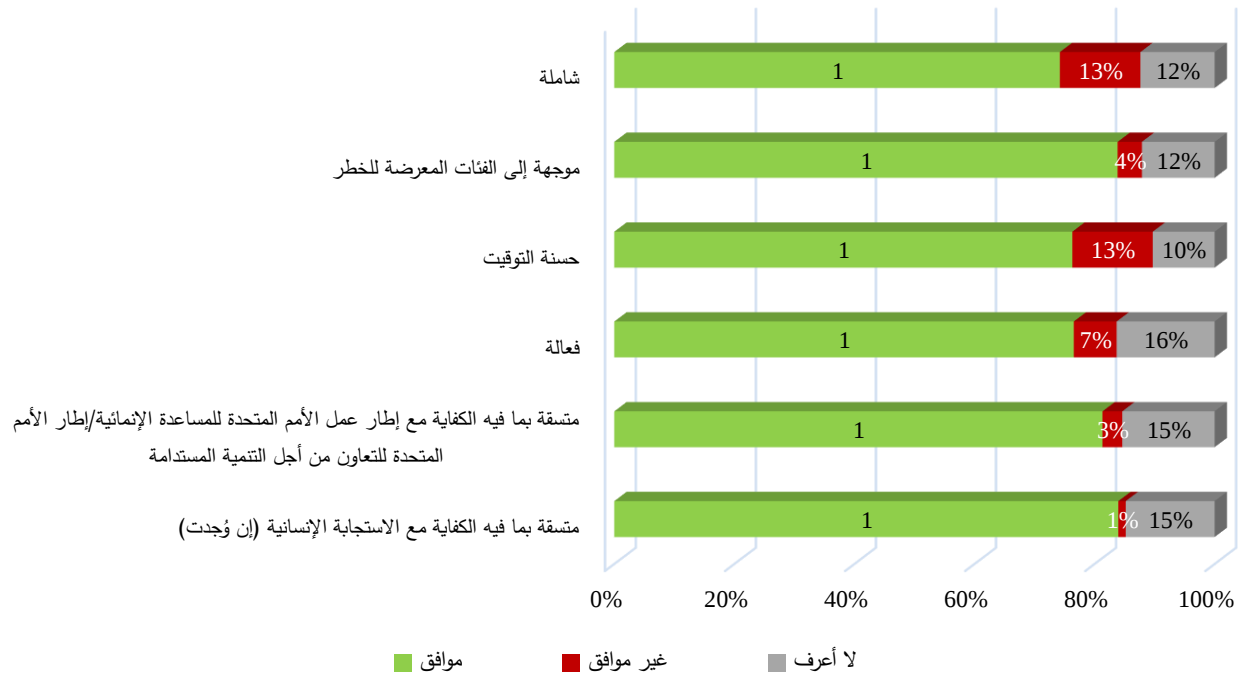
المصدر: استقصاء لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عامي 2019 و 2020.

15 - وبالإضافة إلى ذلك، فإن 88 في المائة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج تعتبر أن المنسق المقيم فعالاً في قيادة فريق الأمم المتحدة القطري، ويرى 79 في المائة أن المنسقين المقيمين يتمتعون بصلاحيات كافية لأداء ولايتهم بفعالية. وتعكس هاتان النسبتان زيادة كبيرة منذ عام 2019. وعلاوة على ذلك، تعترف نسبة 85 في المائة من الحكومات بأن المنسقين المقيمين قد ساعدوا في الاستفادة من الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، ويوافق 76 في المائة منها على أن المنسقين المقيمين قد أسهموا في تعزيز أوجه التآزر بين التدخلات المضطلع بها في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام.

16 - وقد تجلّت القيمة المضافة المتأتية من الصلاحيات الجديدة المخولة للمنسقين المقيمين واكتمال الملاك الوظيفي لمكاتب المنسقين المقيمين خلال جهود التصدي لأزمة كوفيد-19. وتوافق نسبة 91 في المائة من الحكومات على الدور الذي قام به المنسقون المقيمون في ضمان تماسك استجابة الأمم المتحدة في مواجهة الجائحة. وقد قيمت الحكومات استجابتنا تقييماً إيجابياً في ضوء ستة مؤشرات، حيث أشار أكثر من 80 في المائة منها إلى أننا نجحنا في التركيز على الفئات المعرضة للخطر وعملنا بالاتساق مع الاستجابة الإنسانية وأطر التعاون (انظر الشكل 2).

الشكل 2

الاستجابة الاجتماعية الاقتصادية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مواجهة جائحة كوفيد-19



المصدر: استقصاء لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أجريته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام 2020.

17 - ويقدم التقرير الذي أعدته رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن مكتب التنسيق الإنمائي مزيداً من التفاصيل عن التقدم المحرز في عام 2020 لتزويد نظام المنسقين المقيمين بالقدرات اللازمة لتلبية الاحتياجات والوفاء بالتوقعات. ولئن كانت هذه النتائج مشجعة، سيكون من المهم رصد تطور الردود الواردة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج في المجالات المبينة أعلاه على مدى السنوات القادمة. وعلاوة على ذلك، أبرزت التعليقات التي أبدتها حكومات البلدان المستفيدة من البرامج وكيانات الأمم المتحدة والمنسقون المقيمون المجالات التي يلزم فيها مواصلة التحسين. وتشمل هذه المجالات تعزيز قدرات مكاتب المنسقين المقيمين، بالتعاون مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بتحليلات الاقتصاد الكلي والشراكات مع المؤسسات المالية الدولية؛ وتعزيز قائمة المرشحين المقبولين لوظيفة المنسق المقيم، بما في ذلك من خلال التخطيط لوظائف المنسقين المقيمين وتحسين فرص التنقل داخل الأمانة العامة وبين الوكالات والصناديق والبرامج؛ وتسهيل المزيد من الضوء على دور الدعم الذي يقوم به مكتب التنسيق الإنمائي؛ وتحسين الدعم والخدمات الإدارية.

باء - جبل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية قادر على الإنجاز

تعزيز المواءمة والجدوى والفعالية

18 - عند اقتراح التحول إلى جبل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، كنت مقتنعا بأن ضمان توفير الدعم التحويلي الذي يمكن أن يساعد البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لن يتسنى دون تعزيز التعاون والمساءلة والتركيز على الطلب في عمل الأمم المتحدة. ونحن الآن في مرحلة متقدمة جدا من هذه العملية الانتقالية ونرحب بالدعوة التي وجهها الاستعراض الشامل لعام 2020 إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية للإسهام على نحو أكثر فعالية بخبراتها وأدواتها وبرامجها، وفقاً لما هو متفق عليه في أطر التعاون وأطر التخطيط المماثلة للنهوض بخطة عام 2030.

19 - وتبين التعليقات الواردة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج في عامي 2019 و 2020 أن الحكومات تتفق بأغلبية ساحقة (91 في المائة) على أنه منذ انطلاق إصلاحات إعادة تنظيم المنظومة الإنمائية في عام 2018، أصبحت الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة أكثر استجابة لاحتياجاتها الإنمائية وتعمل بقدر أكبر من التعاون (77 في المائة)، بما في ذلك في سياق جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 (انظر الشكل 3).

الشكل 3

أهمية الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة

	توزيع الردود			الاتجاه في الردود المستهدفة	
	النسبة المئوية، 2020			النسبة المئوية	
	متوائمة بصورة وثيقة أو وثيقة جدا	متوائمة إلى حد ما	غير متوائمة على الإطلاق	2019	2020
بصفة عامة، تُعتبر أنشطة الأمم المتحدة والاحتياجات والأولويات الإنمائية في بلدكم	87	13	0	81	87
وإذا أخذت جميع العوامل في الاعتبار، ما مدى فعالية الأمم المتحدة في تطوير القدرات الوطنية	90	5	5	83	90
ما إذا كانت جدوى الأمم المتحدة بالنسبة لاحتياجات بلدكم الإنمائية قد تغيرت منذ عام 2018/ كيف تغيرت تلك الأهمية:	91	6	3		91
منذ إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2018، تعمل منظومة الأمم المتحدة حالياً	77	21	2	70	77

المصدر: استقصاء لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام 2020.

20 - وأحرز أيضاً تقدم ملموس آخر منذ عام 2019، حيث يوافق 90 في المائة على أن الأمم المتحدة كانت فعالة أو فعالة جدا في تطوير القدرات الوطنية. ويحظى الدعم المقدم من أفرقة الأمم المتحدة القطرية بأقصى قدر من الاستحسان في مجالات الدعم التقني (99 في المائة)، وتسخير الشراكات (90 في المائة)،

والمشورة السياساتية المتكاملة القائمة على الأدلة (89 في المائة) (انظر الشكل 4). ويحظى الدعم الذي تقدمه بالاستحسان، وإن كان بدرجة أقل قليلاً، في مجالات القدرات الإحصائية (83 في المائة)، وتمويل التنمية (82 في المائة) والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (79 في المائة). ويرى ثلثا البلدان فقط أن الدعم المقدم لأطر التمويل الوطنية المتكاملة⁽³⁾ دعماً كافياً، ما يجعل منه مجالاً يمكن تحسينه (انظر الفصل الخامس لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد).

الشكل 4

فعالية الدعم المقدم من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة

	توزيع الردود			الاتجاه في الردود المستجيبة	
	النسبة المئوية، 2020			النسبة المئوية	
إلى أي مدى يوافق بلدك أو لا يوافق على أن الأمم المتحدة توفر بالقدر الكافي ما يلي:	موافق	غير موافق	لا أعرف	2019	2020
الدعم التقني بما يتماشى مع الاحتياجات والأولويات الوطنية	99	0	1		99
دعم تسخير الشراكات دعماً للأولويات الإنمائية الوطنية	90	5	5		90
المشورة السياساتية القائمة على الأدلة والمصممة خصيصاً حسب الاحتياجات والأولويات الوطنية	89	5	5	87	89
المشورة السياساتية المشتركة المتكاملة المصممة خصيصاً حسب الاحتياجات والأولويات الوطنية	88	6	6	78	88
دعم القدرات الإحصائية وجمع البيانات وتحليلها وإدارتها	83	10	6		83
دعم تمويل أهداف التنمية المستدامة	82	14	4		82
دعم عمليات تبادل التعلم بين الأقران، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	79	15	6		79
دعم أطر التمويل الوطنية المتكاملة	67	17	15		67

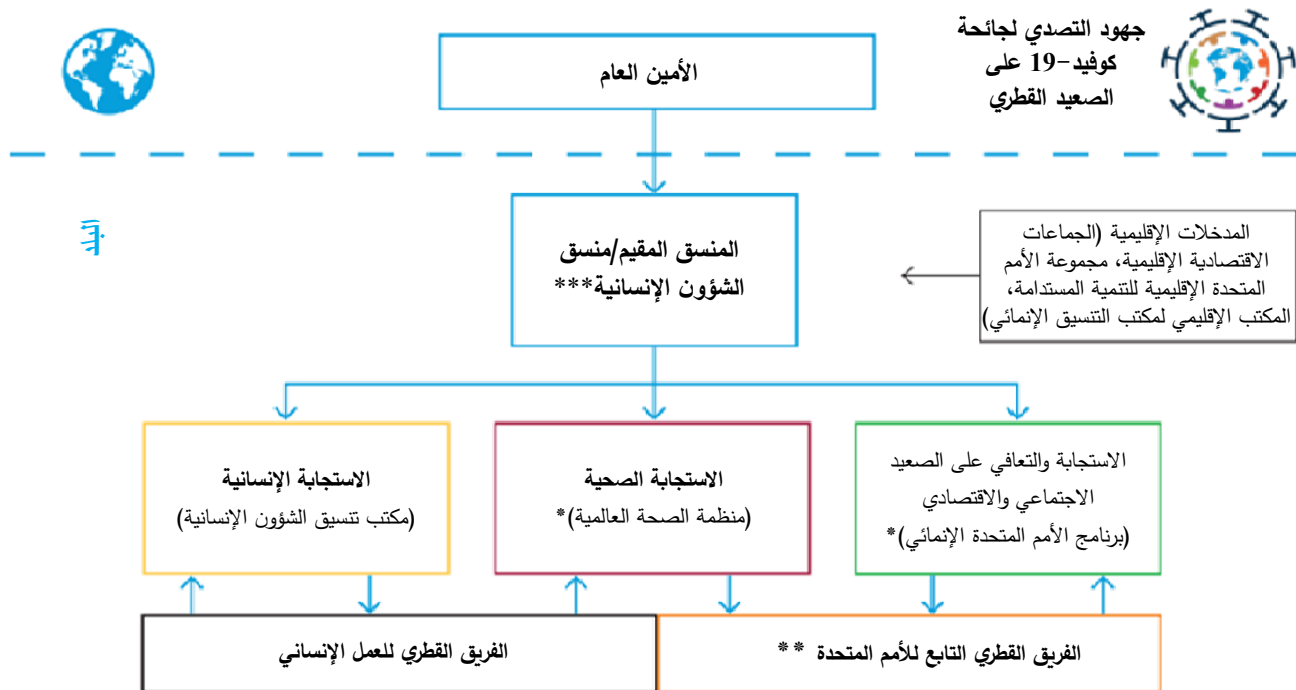
المصدر: استقصاء لآراء حكومات البلدان المستجيبة من البرامج أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عامي 2019 و 2020.

21 - وكما ورد سابقاً، كانت أزمة كوفيد-19، في نواح كثيرة، بمثابة محك لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد إصلاحها. وقد كان من دواعي سروري أن أرى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تهب على نحو لم يسبق له مثيل للاستجابة بقدر من الاستعجال والاتساق يضاهي ما يلاحظ عادة في الاستجابات الإنسانية. وفي غضون أسابيع قليلة، كانت قد أرسلت توجيهات استراتيجية واضحة إلى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، ساهمت في كفاءة تقديم الدعم الفوري والمتكامل للبلدان، ووضع الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل في الصدارة منذ بداية حالة الطوارئ الصحية والاستجابة الاجتماعية الاقتصادية (انظر الشكل 5). وتؤكد البيانات تقييماً إيجابياً من الحكومات للاستجابة المقدمة من الأفرقة القطرية.

(3) تساعد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية حالياً نحو 70 بلداً في وضع أطر التمويل الوطنية المتكاملة.

الشكل 5

جهود التصدي للجائحة على الصعيد القطري



* الريادة التقنية

** بصرف النظر عن الوجود المادي للكيان

*** في 29 بلدا، بضطلع المنسقون المقيمون أيضا بدور منسقي الشؤون الإنسانية بتعيين من منسق الإغاثة في حالة الطوارئ

المصدر: مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، "إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19" (نيسان/أبريل 2020)

22 - وفي نيسان/أبريل 2020، وفي الوقت الذي احتشدت فيه الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والمنسقون المقيمون حول منظمة الصحة العالمية لدعم الاستجابة الصحية، أطلقت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19، إلى جانب خطة الاستجابة الإنسانية العالمية. وقامت بتعبئة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتنسيق من المنسقين المقيمين وتحت الريادة التقنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسخّرت المنظومة الأوسع نطاقا لدعم العمل الاجتماعي الاقتصادي. وفي صميم الاستجابة، أجرت الأفرقة القطرية تقييمات للتأثيرات الاجتماعية الاقتصادية، أعقبها 121 وضع خطة استجابة اجتماعية اقتصادية تشمل 139 بلدا وإقليما لدعم الحكومات من خلال استجابة سريعة ومتناسكة ومنسقة تنسيقاً جيداً من جانب المنظومة.

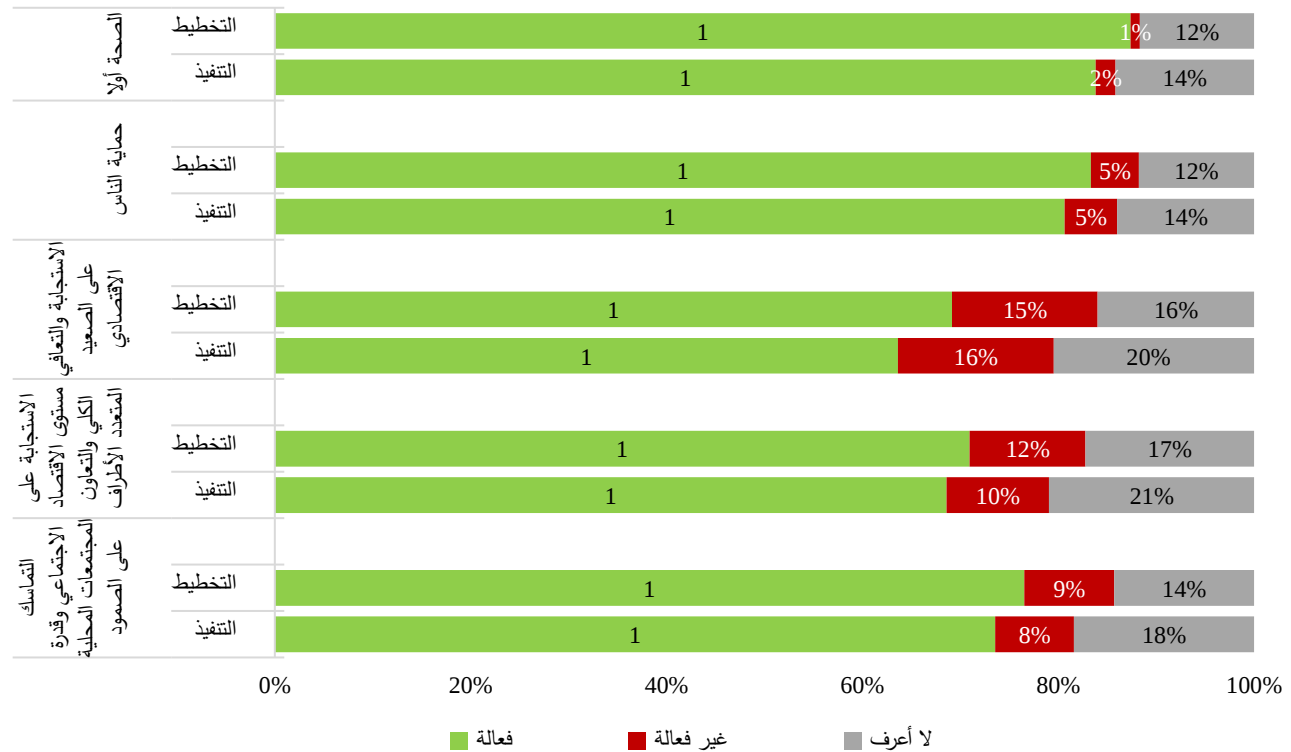
23 - وكانت التعليقات الواردة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج بشأن تخطيط الاستجابة الاجتماعية الاقتصادية وتنفيذها تعليقات مشجعة. ويتفق أغلبية المجيبين في الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على فعالية التخطيط والتنفيذ عبر مختلف ركائز الاستجابة (انظر الشكل 6). وعلى الرغم من قيام 126 من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بتحويل الغرض من مبلغ 3 بلايين دولار وتعبئة مبلغ بليون دولار إضافي، منه نحو 75 مليون دولار عن طريق الصندوق الاستئماني المتعدد

الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي منها، فإن المبالغ المتاحة لا تغطي سوى نصف التمويل اللازم لخطط الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية الاقتصادية⁽⁴⁾. وتبرز هذه الفجوة التمويلية بشكل صارخ عند مقارنتها بمبلغ 18 تريليون دولار الذي حشدته الاقتصادات المتقدمة لأغراض الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. ولا يزال سد هذه الفجوة يشكل أولوية في الجهود التي تبذلها البلدان المستفيدة من البرامج ومنظومة الأمم المتحدة.

24 - وتسلب استجابات الشركاء الوطنيين بدورها الضوء على المجالات التي نحتاج فيها إلى تحسين جهودنا، ولا سيما الاستجابات على مستوى الاقتصاد الكلي والتعاون المتعدد الأطراف. وعلى الرغم من قيامنا بتعزيز قدراتنا في هذين المجالين، وكذلك تعاوننا مع المؤسسات المالية الدولية كجزء من دعمنا لجهود التصدي لجائحة كوفيد-19، فإن من الواضح أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود. وإعادة تأكيد الدور الحاسم الذي تؤديه الأمم المتحدة في الشؤون الاقتصادية والتمويل الدولي من أجل التنمية المستدامة أمر ضروري ويتطلب استمرار الاستثمار والمثابرة. ونحن نقدم في الاتجاه الصحيح.

الشكل 6

فعالية تنفيذ البلدان لخطط الاستجابة الاجتماعية الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 عبر ركائز الاستجابة الخمس



المصدر: استقصاء لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام 2020.

- 25 - ويقدم الاستعراض العام لمساهمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تحقيق النتائج القطرية الوارد في تقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن مكتب التنسيق الإنمائي، لأول مرة، فكرة عن النتائج المحددة التي أسهمت بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية خلال أزمة كوفيد-19. وهو يبين أن المنظومة قدمت مساهمة ملموسة وملحوظة في الجهود الوطنية الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار الاجتماعية الاقتصادية للأزمة وإرساء الأساس لتحقيق التعافي على نحو يعجل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- 26 - وعلى النحو الموصى به في الاستعراض الشامل لعام 2020، ستقوم مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2021 بتحليل الدروس المستفادة من الجائحة وخطط الاستجابة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل الاستعداد بشكل أفضل للآزمات المقبلة وضمان التعافي والاستجابة على نحو مستدام وشامل قائم على الحقوق والمساواة الجنسانية. وتحت قيادة المستشار الخاص المعني بالإصلاحات، من المقرر إصدار تقرير عن الدروس المستخلصة في المراحل الأولى ومدى قابلية الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي منها للتقييم في نيسان/أبريل 2021.

أطر التعاون المتسقة والمتكاملة

- 27 - رحب الاستعراض الشامل لعام 2020 بإطار التعاون باعتباره أهم أداة للتخطيط والتنفيذ فيما يتعلق بالأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري. وقد تم وضع 11 إطاراً للتعاون في عام 2019 وبدأ تنفيذها في عام 2020. وخلال عام 2021، من المتوقع أن يبدأ تنفيذ 32 إطاراً وتصميم 31 إطاراً مع الشروع في تنفيذها ابتداء من عام 2022. وبحلول نهاية عام 2021، سيكون أكثر من نصف الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة قد استعاض بأطر التعاون عن أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المعمول بها سابقاً. ومن المقرر أن تنتهي غالبية خطط الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية الاقتصادية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، مع إدراج استجابة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19 ضمن إطار التعاون.
- 28 - واتفقت نسبة 92 في المائة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج على أن أطر التعاون مكنها من ضمان توجيه الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة نحو معالجة الأولويات الوطنية والاستجابة لها بفعالية، بعد أن كانت هذه النسبة 89 في المائة في عام 2019 (انظر الشكل 7)، وترى نسبة 78 في المائة من الحكومات تحسناً في التركيز على النتائج المشتركة مقارنة بنسبة 74 في المائة في عام 2019.

الشكل 7

إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة

الاتجاه في الردود المستهدفة النسبة المئوية	توزيع الردود النسبة المئوية، 2020			2019	2020
	موافق	غير موافق	لا أعرف		
ساهم إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في تمكين الحكومة من ضمان توجيه أنشطة الأمم المتحدة لمعالجة الأولويات الوطنية / الاستجابة لها بفعالية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة:	92	4	5	89	92
سُجل تحسن في التركيز على النتائج المشتركة فيما بين وكالات الأمم المتحدة (أي النتائج التي تحققت من كيانات الأمم المتحدة التي تعمل معا) في العام الماضي:	78	10	12	74	78
منذ إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2018، تستمد كيانات الأمم المتحدة برامجها القطرية من إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة:	74	2	25		74
ردود كيانات الأمم المتحدة					
الاتجاه في الردود المستهدفة النسبة المئوية	توزيع الردود النسبة المئوية، 2020			2019	2020
	نعم	لا			
هل اتخذت تدابير محددة على مستوى المقر لتبسيط وتوحيد أدوات البرمجة والإبلاغ الخاصة بوكالتكم في ضوء المبادئ التوجيهية لإطار التعاون؟	60	40			60
هل يشق استنساخ النواتج حرقاً من إطار التعاون في وثيقة الموجة القطرية الخاصة بكيانكم؟	35	65			35

المصدر: استقصاء لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عامي 2019 و 2020.

29 - وفي الوقت نفسه، ما زالت نسبة 65 في المائة من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لم تضع بعد أي متطلبات رسمية تقضي بأن تكون نواتج برامجها القطرية مستمدة من إطار التعاون، وفقاً لاستقصاء أجري على مستوى المقر. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتخذ 40 في المائة بعد أي إجراء لمواءمة برامجها الخاصة بفرادى الوكالات مع توجيهات وممارسات إطار التعاون. وهذا مجال يتطلب اهتماماً عاجلاً من المسؤولين الرئيسيين في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومجالس الإدارة المعنية. ومن المشجع أن نرى، على سبيل المثال، أنه اعتباراً من شباط/فبراير 2021، ستكون وثائق البرامج القطرية المقدمة في دورات المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشفوعة بما لا يقل عن نسخة أولية لإطار التعاون أو إطار النتائج المتفق عليه. ومن الواضح أن هناك زخم لمواصلة تحويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بطرق جريئة، ولكن هذه الفرصة ما فتئت تتضاءل بسرعة. والإجراءات الحاسمة التي تتخذها الدول الأعضاء في مجالس الإدارة ستصاحب وتدعم جهود المواءمة التي يبذلها كل كيان من كيانات الأمم المتحدة.

التشكيلات القطرية المكيفة

30 - في الجهود المشتركة لإصلاح الأمم المتحدة، تتشاطر الكيانات رؤية تقوم على اتباع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نهجاً جديداً إزاء التشكيلات القطرية - نهجاً يكفل وجوداً تفاعلياً وديناميكياً ومكيفاً يخضع للاستعراض الدوري من أجل الاستجابة للاحتياجات والأولويات القطرية المحددة بناءً على أطر التعاون.

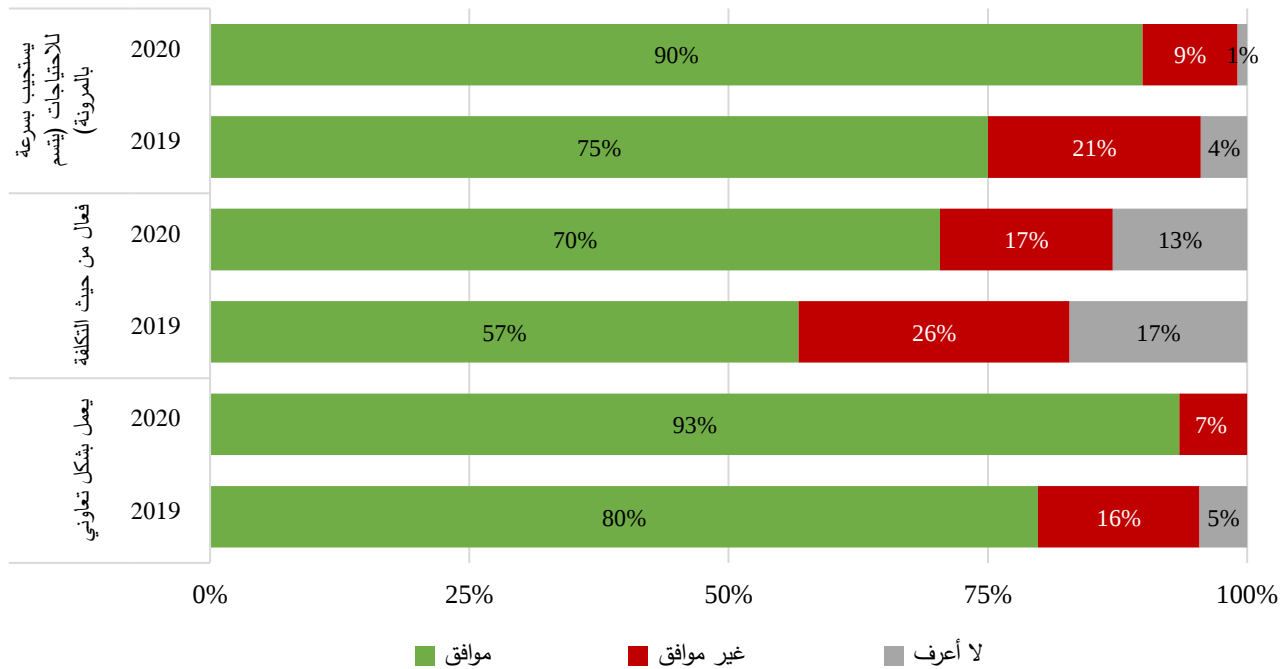
وأكدت الجمعية العامة في قرارها 279/72 أهمية تصميم أفرقة الأمم المتحدة القطرية بحيث تكون لديها القدرة على الاستفادة من خبرة وأصول جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الوكالات المتخصصة غير المقيمة. مهمة تنسيق بالاستفادة من خبرة وأصول جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الوكالات غير المقيمة. ولئن كنا قد وضعنا الأسس اللازمة، بما في ذلك أدوات المساءلة والتخطيط، وسجلنا تحسنا في مجمل التعليقات الواردة من البلدان، فإننا ما زلنا في انتظار قيام كيانات الأمم المتحدة بإدخال تغييرات أكثر أهمية في تشكيلات الأفرقة القطرية.

31 - ونحن ننطلق من موقع جيد: ففي عام 2020، اعتبر 90 في المائة من البلدان أن وجود الأمم المتحدة يستجيب لاحتياجات البلدان وأولوياتها ويعمل بشكل تعاوني (انظر الشكل 8). وبالإضافة إلى ذلك، زادت نسبة البلدان التي اعتبرت وجود الأمم المتحدة فعالا من حيث التكلفة بشكل كبير من 57 إلى 70 في المائة في الفترة ما بين عامي 2019 و 2020.

الشكل 8

فعالية تشكيلات الأفرقة القطرية للأمم المتحدة

سؤال: إلى أي مدى يوافق بلدكم أو لا يوافق على أن وجود الأمم المتحدة بشكله الحالي:



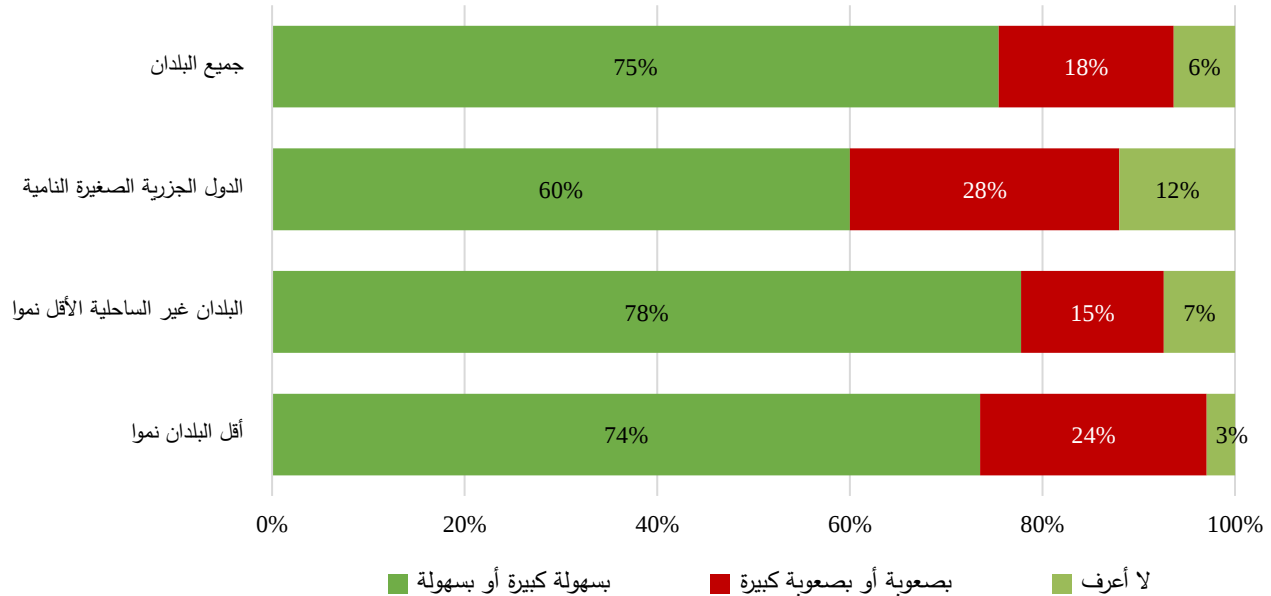
المصدر: استقصاء لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عامي 2019 و 2020.

32 - وفي حين لم تجد نسبة 75 في المائة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج صعوبة في الحصول على دعم الأمم المتحدة من كيانات ليس لها وجود مادي في بلدانها، فإن قرابة بلد واحد من كل خمسة بلدان تقريبا وجد صعوبة أو صعوبة بالغة في القيام بذلك. وارتفعت هذه النسبة إلى حوالي بلد واحد وأكثر من كل أربعة بلدان في صفوف الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا (انظر الشكل 9)، مما ينم عن وجود ثغرات خطيرة في جهودنا.

الشكل 9

الحصول على الخبرات الفنية للأمم المتحدة الموجودة خارج البلد

سؤال: بصفة عامة، ما مدى سهولة وصول بلدكم إلى الخبرة الفنية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك الكيانات التي ليس لها وجود مادي في البلد



المصدر: استقصاء لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام 2020.

33 - وفي عام 2020، أشارت الغالبية العظمى (87 في المائة) من حكومات البلدان المستفيدة من البرنامج إلى أن وجود الأمم المتحدة مكيف خصيصاً لمعالجة تحدياتها وأولوياتها، وهي زيادة ملحوظة عن نسبة 76 في المائة المسجلة في عام 2019. وتوافق نسبة مماثلة من الحكومات (85 في المائة) على أن ملاك موظفي الأمم المتحدة يستوفي التركيبة المناسبة من القدرات والمهارات لدعم تنمية بلدانها.

34 - وتواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال. وشهدت معظم البلدان التي وضعت إطاراً للتعاون في عام 2020 مشاركة أكبر من جانب كيانات الأمم المتحدة ذات الوجود القطري المحدود أو المنعدم، مما أسهم بشكل كبير في تيسير الوصول إلى ما تعرضه الأمم المتحدة من دعم، بغض النظر عن الوجود المادي. فعلى سبيل المثال، دعمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إعداد 22 تحليلاً قوطرياً مشتركاً تغطي 48 بلداً. وأصبحت اللجان الإقليمية أعضاء في 49 فريقاً قوطرياً، بعد أن كانت أعضاء في 40 فريقاً قوطرياً في عام 2019. وتفيد عدة أفرقة قوطرية⁽⁵⁾ بأن الحوارات المنظمة بشأن تشكيلات الأفرقة القوطرية تساعد على الاستفادة من أفضل قدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأكثرها ملاءمة للإنجاز على أساس أطر التعاون وتيسير تقديم دعم أكثر تكاملاً للبلدان المستفيدة من البرنامج.

(5) من خلال رصد قام به مكتب التنسيق الإنمائي للبلدان التي أجرت عمليات التشكيل.

35 - ومع ذلك، لم نشهد بعدُ تحولا كافيا في قدرتنا على تحديث التدخلات الحالية في ضوء الاحتياجات والأولويات الوطنية المتغيرة. وأنا مقتنع بأن هناك إمكانات أكبر بكثير في هذا الصدد. وكأحد المنجزات الرئيسية المستهدفة في عام 2021، أطلب من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وضع عملية واضحة لتوجيه الحكومات المضيفة في اتخاذ القرار بشأن تشكيلة الأفرقة القطرية وضمان ملاءمتها للغرض المنشود من أجل تحقيق النتائج المتوخاة في سياق إطار التعاون. وفي الوقت نفسه، سيقوم مكتب التنسيق الإنمائي برصد وتحليل العرض والطلب من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي لها وجود محدود على المستوى القطري، كما سيقدم تقارير منتظمة عن أنشطتها لتوجيه الإجراءات الفردية والجماعية التي يتخذها أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ومن المهم في هذا الصدد اتخاذ إجراءات لتحسين تنقل الموظفين عبر الوكالات ومراكز العمل. وللحكومات المضيفة أيضا دور رئيسي تؤديه فيما يتعلق بهذه الأولوية الهامة.

تعزيز صرامة أوجه المساءلة على الصعيد القطري

36 - في النصف الثاني من عام 2019، عمّت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم المسؤوليات وأوجه المساءلة الجديدة لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تجاه المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، تمشيا مع قرار الجمعية العامة 279/72. وفي حين أننا أحرزنا تقدما جيدا في هذا الصدد، فإن هناك تحديات كبيرة لا تزال قائمة.

37 - وتشير بيانات الاستقصاءات التي أجراها مكتب التنسيق الإنمائي في أواخر عام 2020 إلى تزايد الإلمام بترتيبات المساءلة الجديدة - حيث أكد 89 في المائة من المنسقين المقيمين وأعضاء الأفرقة القطرية أنهم ملمّين أو ملمّين إلى حد ما بتنفيذ إطار الإدارة والمساءلة التابع لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية (انظر الشكل 10). ومن المؤشرات الإيجابية الأخرى أن 14 كيانا تابعا للأمم المتحدة قد قامت بإعادة مواءمة الأحكام الواردة في توصيف وظيفة ممثلها القطري لتحديد بوضوح طبيعة العلاقة مع المنسق المقيم⁽⁶⁾، وأن 12 كيانا تطلب الآن مدخلات من المنسقين الإقليميين لأغراض تقييمات الأداء الخاصة بالممثلين القطريين (انظر الشكل 11)⁽⁷⁾. وعندما قيم المنسقون المقيمون وأعضاء الأفرقة القطرية امتثال بعضهم البعض لإطار الإدارة والمساءلة، اعتُبر أقل من 10 في المائة منهم غير ممثلين. واعتبر معظم المقيمين (89 في المائة) أن التوجيهات التي تقدمها فرادى الكيانات تتسق إلى حد كبير أو إلى حد ما مع أوجه المساءلة الجديدة على النحو المبين في إطار الإدارة والمساءلة.

(6) برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(7) برنامج الأغذية العالمي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

الشكل 10

الفصل المتعلق بالمستوى القطري من إطار الإدارة والمساءلة

المجيبون من المنسقين المقيمين وأعضاء الأفرقة القطرية	توزيع الردود		
	النسبة المئوية، 2020		
	غير مُلّم	مُلّم إلى حد ما	مُلّم
درجة الإلمام بالفصل المتعلقة بالمستوى القطري من إطار الإدارة والمساءلة - المجموع	4	31	64
درجة الإلمام بالفرع المتعلق بالمستوى القطري من إطار الإدارة والمساءلة - المنسقون المقيمون	1	5	94
درجة الإلمام بالفصل المتعلق بالمستوى القطري من إطار الإدارة والمساءلة - أعضاء الأفرقة القطرية	4	36	60
درجة الإلمام بالفصل المتعلق بالمستوى القطري من إطار الإدارة والمساءلة - أعضاء الأفرقة القطرية غير الموجودين في البلد	9	34	57
	غير ملم بالإمام جيداً أو غير ملم على الإطلاق	ملم بالإمام متوسطاً أو ملم إلى حد ما	مُلّم أو مُلّم جداً
درجة الإلمام بتنفيذ إطار الإدارة والمساءلة على المستوى القطري - المجموع	12	40	49
درجة الإلمام بتنفيذ إطار الإدارة والمساءلة على المستوى القطري - المنسقون المقيمون	3	18	78
درجة الإلمام بتنفيذ إطار الإدارة والمساءلة على المستوى القطري - أعضاء الأفرقة القطرية	13	44	43
درجة الإلمام بتنفيذ إطار الإدارة والمساءلة على المستوى القطري - أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية غير الموجودين في البلد	23	31	46
	غير ممثل	ممثل إلى حد ما أو بشكل متفاوت	ممثل كلياً أو إلى حد كبير
تقييم أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية لامتثال المنسقين المقيمين لإطار الإدارة والمساءلة	8	33	58
تقييم المنسقين المقيمين لامتثال أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية لإطار الإدارة والمساءلة	9	62	29
	غير متسقة أو لم يتم تلقي أي توجيهات	متسقة إلى حد ما	متسقة كلياً أو إلى حد كبير
من وجهة نظركم ومنطلق خبراتكم، إلى أي مدى تتسق التوجيهات التي تلقيتموها من مقر كيانكم و/أو المكاتب الإقليمية مع إطار الإدارة والمساءلة؟	13	29	58
	أعضاء أفرقة الأمم المتحدة	المنسقون المقيمون	
لوحظ عدم اتساق في التوجيهات المقدمة من مقر الكيان	20	65	
	درجة محدودة من الحرية والقدرة إلى الحرية والقدرة بشكل كامل أو إلى حد كبير	الحرية والقدرة بشكل كامل أو إلى حد كبير	
السؤال موجه إلى أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية: إلى أي مدى تشعرون بالحرية والقدرة، وفقاً للسياسات والتوجيهات والولايات الواردة من كيانكم، لتنفيذ إطار الإدارة والمساءلة والامتثال له؟	10	31	59

المصدر: مكتب التنسيق الإنمائي، استناداً إلى استقصاءات موجهة إلى الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في عام 2020.

الشكل 11

تنفيذ كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لإطار الإدارة والمساءلة على الصعيد القطري

الجهات المقيمة من كيانات الأمم المتحدة	نعم	لا
هل تتضمن توصيفات الوظائف لممثلي بلدانكم أحكاما تعترف بالعلاقة بين ممثل البلد بونسق الأمم المتحدة المقيم ضمن إطار الإدارة والمساءلة الجديد؟	74	26
هل يستلزم الكيان الخاص بكم مدخلات رسمية من منسق الأمم المتحدة المقيم في تقييم أداء الممثلين القطريين؟	63	37
هل قام كيانكم بتغيير توصيف وظيفة الممثل القطري لتضمينه مسؤوليته أمام المنسق المقيم عن أنشطته الفردية وعن مساهماته في النتائج الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحقيق خطة عام 2030 على المستوى القطري، استنادا إلى إطار التعاون/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؟	53	47
هل يعترف كيانكم بالتزامات الإبلاغ إلى منسق الأمم المتحدة المقيم فيما يتعلق بالأنشطة الميدانية التالية؟	نعم	لا
التخطيط	75	25
تعبئة الموارد	69	31
تنفيذ البرامج	75	25

المصدر: استقصاءات أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمقار كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2020

38 - غير أن هناك مجالات تتطلب اهتماما على سبيل الأولوية. فأولا، هناك حاجة لأن يعمل أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري غير الموجودين داخل البلد على تعزيز إمامهم بترتيبات المساءلة الجديدة. وثانيا، هناك حاجة إلى تعزيز امتثال مقار كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأوجه المساءلة التي حددتها الجمعية العامة، بما في ذلك من خلال توجيهات واضحة ومتسقة إلى الأفرقة في الميدان. وأشار 12 كيانا فقط من تلك الكيانات إلى أنها لا تعترف بالتزامات إبلاغ المنسق المقيم بشأن التخطيط وتعبئة الموارد وتنفيذ البرامج.

39 - واستنادا إلى الدروس المستفادة من التنفيذ حتى الآن، أطلب إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان ترسيخ أوجه المساءلة الجديدة للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بحيث تصبح متجذرة بشكل تام في الميدان، وتحديث السياسات والأحكام الداخلية - من قبيل إطار الإدارة والمساءلة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والتوجيهات الفردية بشأن سياسات الكيانات - وذلك حسب الاقتضاء. وتعمل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أيضا على تنسيق ترتيبات المساءلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، الأمر الذي سيساعد على تيسير إحراز مزيد من التقدم. وسيكون من الضروري أيضا أن يستمر اهتمام مجالس الإدارة لتيسير التغيير السلوكي المتوقع من المنظومة.

جيم - تنفيذ أنشطة تسيير الأعمال بفعالية وكفاءة

40 - لطالما طلبت الجمعية العامة في القرارات المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ترشيد وتوحيد أنشطة تسيير الأعمال، مع توقع عائدات من تنفيذ إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تؤدي إلى المزيد من أساليب العمل التعاونية. وفي قرارها 279/72، أيدت الجمعية العامة مجموعة من التحسينات المقترحة على نطاق المنظومة يمكن أن تقضي إلى تحقيق أوجه كفاءة⁽⁸⁾.

(8) انظر المذكرة التوضيحية رقم 10 بشأن أوجه الكفاءة، وهي متاحة على العنوان الإلكتروني التالي: www.un.org/ecosoc/sites/

www.un.org/ecosoc/files/files/en/qcpr/10_%20Efficiencies%20in%20UNDS%20repositioning.pdf

41 - وبالإستناد إلى العمل بشأن ثلاثة مبادئ تمكينية (تحديد التكاليف والأسعار، ومبدأ رضا العملاء في تقديم الخدمات المشتركة بين الوكالات، وبيان الاعتراف المتبادل)، بذلت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية جهوداً مكثفة من أجل بدء تنفيذ استراتيجيات تسيير الأعمال، وتقديم الخدمات من خلال مكاتب الدعم الإداري المشتركة ومراكز الخدمات المشتركة على الصعيدين العالمي والإقليمي، وإنشاء أماكن عمل مشتركة، وضمان تعزيز الإبلاغ عن النتائج ومكاسب الكفاءة. وبصفة عامة، فإننا نسير على المسار الصحيح لتحقيق الإنجاز المتوخى في مجالين من هذه المجالات الأربعة، كما نسير إلى حد كبير على الطريق الصحيح في مجال ثالث. غير أننا لا نمضي في المسار الصحيح فيما يتعلق بإنشاء أماكن عمل مشتركة (انظر الشكل 12). وقد أدت أزمة كوفيد-19 وما يرتبط بها من قيود إلى تفاقم الصعوبات التي تحول دون إحراز تقدم في هذا العمل، ولكن في بعض الحالات، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء أماكن عمل مشتركة، ثمة عقبات محددة سيستغرق التغلب عليها مزيداً من الوقت.

الشكل 12

حالة الإصلاحات المتعلقة بتسيير الأعمال

المخاطر



42 - وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فإننا بصدد إحراز تقدم مطرد نحو تحقيق المكاسب المتوقعة وقدرها 310 ملايين دولار بحلول عام 2022. وتشير التقديرات إلى أن المكاسب السنوية الناتجة عن زيادة الكفاءة قد زادت بنسبة 57 في المائة بين عامي 2019 و 2020 لتصل إلى 100,7 مليون دولار. ويمثل ذلك تحقيق ما لا يقل عن 32 في المائة من الوفورات المقدرة في الكفاءة بحلول عام 2022 (310 ملايين دولار)، وإن كان من المحتمل أن يكون الرقم الفعلي أعلى بكثير، حيث أن ثلث الكيانات فقط لديها حالياً سياسات أو آليات لقياس مكاسب الكفاءة. وفي عام 2021، ستؤدي التحسينات المقررة في قياسات الكفاءة والإبلاغ عنها إلى تعزيز قدرتنا على تحديد المكاسب التي تحققت في جميع الكيانات وزيادة تعزيز قدرتنا على رصد وتأمين مكاسب الكفاءة في عام 2022 وما بعده.

تفعيل عوامل التمكين

43 - أسفرت الجهود المكرسة المبذولة بقيادة المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن وضع سياسات وآليات وعمليات جديدة أو مستكملة. وتم اعتماد ثلاثة عوامل تمكين على نطاق المنظومة يمكن أن تسهل إجراء تغيير تدريجي على مستوى الأمم المتحدة بأسرها فيما يتعلق بفعالية العمليات وتماسكها في الميدان.

44 - وبحلول نهاية عام 2020، كانت ثمانية كيانات تابعة للأمم المتحدة، بما فيها الكيانات التي لها أكبر وجود قطري، قد وقّعت مبادئ تحديد التكاليف والأسعار⁽⁹⁾. وقد وقع جلّ أعضاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الآن على بيان الاعتراف المتبادل⁽¹⁰⁾، الذي يسمح لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالاستفادة من سياسات وممارسات بعضها البعض من أجل تسريع العمليات وتعزيز كفاءتها قياساً إلى حجمها.

45 - وفي عام 2020، أبلغت كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عن إحراز تقدم ملموس بشأن السياسات الداخلية الرامية إلى الاستفادة من الاعتراف المتبادل في تسيير الأعمال، ولا سيما في مجالات الشراء والإدارة والموارد البشرية، وإن كان ذلك بدرجة أقل في مجالي تكنولوجيا المعلومات والتمويل (انظر الشكل 13). وفي هذا الصدد، أكد كل كيان تابع للمنظومة الإنمائية له وجود مادي في 50 بلداً أو أكثر أنه استعرض أو على وشك أن يستعرض خدمات تسيير الأعمال التي يمكن أن يقدمها إلى كيانات أخرى في المنظومة أو أن يشتريها منها. وفي الاستقصاء نفسه، سلط برنامج الأغذية العالمي الضوء على "مركز الحجوزات الإنساني" التابع له، والذي تستخدمه حالياً عشرة كيانات، وكان له دور هام في تسيير العمليات اللوجستية لاستجابة منظومة الأمم المتحدة لجائحة كوفيد-19.

(9) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي

(10) ومن بين الكيانات التي وقعت على البيان الأمانة العامة للأمم المتحدة و20 رئيساً لكيانات تابعة للأمم المتحدة.

الشكل 13

السياسات أو الإجراءات التمكينية للاعتراف المتبادل

	توزيع الردود		الاتجاه في الردود	
	النسبة المئوية، 2020		النسبة المئوية	
	نعم	لا	2019	2020
هل توجد لدى كيانتكم أي سياسات أو إجراءات تمكن من الاعتراف المتبادل بسياسات وإجراءات كيان آخر في المجالات التالية؟				
الشراء	91,3	8,7	75,0	91,3
الإدارة	73,7	26,3	55,6	73,7
الموارد البشرية	76,2	23,8	50,0	76,2
اللوجستيات	68,4	31,6	52,6	68,4
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	61,1	38,9	50,0	61,1
الشؤون المالية	66,7	33,3	50,0	66,7

المصدر: استقصاءات أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمقار كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عامي 2019 و 2020.

بدء تنفيذ استراتيجيات تسيير أعمال الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة

46 - تطرح استراتيجيات تسيير أعمال الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة مسألة التعاون بشأن الخدمات والترتيبات التشغيلية على المستوى القطري كوسيلة لخفض التكاليف وإزالة أي ازدواجية في الجهود. وفي الوقت نفسه، تساعد هذه الاستراتيجيات على توليد الزخم اللازم لزيادة عدد الخدمات المشتركة، من خلال زيادة فورية في التعاون بين منظمات الأمم المتحدة والمساعدة في تمهيد الطريق لمكاتب الدعم الإداري المشتركة في المستقبل.

47 - ويستمر تنفيذ استراتيجيات تسيير الأعمال، الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر 2019، على المسار الصحيح نحو تحقيق تنفيذها الكامل من جانب جميع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بحلول نهاية عام 2021. وفي نهاية عام 2020، كانت 78 من الأفرقة القطرية قد حسنت استراتيجيتها الموحدة لتسيير الأعمال، مع استحداث منصة إلكترونية مخصصة ورصد مستمر للبيانات الخاصة بكل بلد. وقد وضع ثلاثة عشر كيانا تابعا للأمم المتحدة توجيهات داخلية وأبلغت مكاتبها القطرية للمشاركة في هذه الجهود على المستوى القطري. وتلقى أكثر من 500 فرد من مختلف كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تدريباً متعمقا في شكل دورات شخصية وافتراضية. ويعزز ذلك أيضا دورة تدريبية إلكترونية لمنح الشهادات أعدها مكتب التنسيق الإنمائي باسم مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وبالشراكة مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، ستكون إلزامية لجميع رؤساء العمليات في الأفرقة القطرية اعتبارا من عام 2021.

48 - وثمة العديد من الخدمات المشتركة عالية الأثر، تم تحديدها كمجالات محتملة لجهود التعاون، يمكن أن تحقق فوائد كبيرة من حيث تجنب التكاليف وتحسين الجودة والآثار الاجتماعية متى قُدمت في إطار مشترك. وتشمل هذه الخدمات إدارة الأسطول، وخدمات الإقامة، وحلول الطاقة الشمسية، وتوسيع نطاق إدماج منظور الإعاقة في مباني الأمم المتحدة، والمنصات الإلكترونية والرقمية، وخدمات التوظيف.

49 - ويُتوقع أن تحقق استراتيجيات تسيير أعمال أفرقة الأمم المتحدة القطرية أثرها على مدى فترة تنفيذ تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات بموازاة مع إنشاء الخدمات المشتركة واستخدامها من قبل كيانات الأمم المتحدة على المستوى القطري. وتقدر حاليا المكاسب المتوقعة نتيجة زيادة الكفاءة على مدى فترة خمس سنوات بمبلغ 362 مليون دولار (انظر الشكل 14).

الشكل 14

أثر استراتيجية تسيير الأعمال

توقعات بشأن أثر استراتيجيات تسيير الأعمال⁽¹⁾توقعات الخمس سنوات⁽⁴⁾

(استنادا إلى 99 استراتيجية مكتملة لتسيير الأعمال)

لكل استراتيجية من استراتيجيات تسيير الأعمال⁽⁵⁾

سوريا	56,890,340	30
أثيوبيا	37,398,585	32
أوغندا	23,295,650	46
جنوب السودان	15,478,950	33
أفغانستان	13,817,250	
تشاد	12,335,415	25
كويت ديفوار	11,335,714	31
تركيا	10,357,130	27
مصر	8,273,799	25
رواندا	7,844,573	29

لكل وكالة إدارية (موردة)⁽⁵⁾

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	1157
منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسف	429
برنامج الأغذية العالمي	203
الأمم المتحدة	184
صندوق الأمم المتحدة للسكان	99
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	66
منظمة الصحة العالمية	57
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	44
الأمم المتحدة - للجان الإقليمية والمكاتب الموجودة خارج المقر	41
منظمة الأغذية والزراعة للأمم	37

حسب خط الخدمات

أول 10 استراتيجيات لتسيير الأعمال حسب إجمالي التكاليف التي تم تجنبها (السنوات 1-5)

خطوط الخدمات المشتركة مصنفة حسب إجمالي التكاليف التي تم تجنبها (السنوات 1-5)

على المسار الصحيح	الانتباه مطلوب	منجزة	على المسار الصحيح	الانتباه مطلوب	منجزة
232,870,559	1069	خدمات الإدارة المشتركة	47,441,492	306	خدمات التمويل المشترك
39,443,020	332	خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المشتركة	15,559,068	481	خدمات الموارد البشرية المشتركة
14,641,249	202	خدمات الشراء المشتركة	12,320,056	61	الخدمات اللوجستية المشتركة

59,465,520	24	خدمات الإقامة (الاستعانة بمصادر خارجية)
39,530,506	73	خدمات السفر
31,363,281	8	منصة النقد الأجنبي
19,102,703	48	إدارة المؤتمرات والمناسبات
17,087,894	7	إنشاء أماكن العمل المشتركة
13,116,956	67	الاتصال الإلكتروني وخدمات نظام الوحدات الطرفية ذات الفتحات الصغيرة جدا
12,540,251	54	إدارة أماكن العمل المشتركة (الاستعانة بمصادر خارجية)
12,223,165	57	خدمات أمن
10,132,011	31	تأجير المركبات خدمات
7,885,987	46	خدمات الطباعة

توقعات الخمس سنوات⁽⁴⁾

(استنادا إلى 99 استراتيجية مكتملة لتسيير الأعمال)

المجموع
الخدمات
بدولارات الولايات المتحدة
التكاليف التي تم تجنبها/5 سنوات

2 451 مليون 362,3

توزيع التوقعات سنويا

السنة 1	95,4 مليون
السنة 2	96,3 مليون
السنة 3	70,0 مليون
السنة 4	53,4 مليون
السنة 5	47,2 مليون

¹ اعتبارا من 29 آذار/مارس 2021² المراحل النهائية من عملية استراتيجية تسيير³ المراحل المبكرة من عملية استراتيجية تسيير الأعمال.⁴ الفوائد المتكررة على مدى 5 سنوات. "استنادا إلى 99 استراتيجية منجزة من استراتيجيات تسيير الأعمال"⁵ الاستراتيجيات العشر الأوائل.

مفتاح المصطلحات

■ قيمة إجمالي التكلفة التي تم تجنبها بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية

■ عدد الخدمات

تقديم الخدمات من خلال مكاتب الدعم الإداري المشتركة ومراكز الخدمات المشتركة على الصعيدين العالمي والإقليمي

50 - تساعد مكاتب الدعم الإداري المشتركة على زيادة الكفاءة والتماسك من خلال توفير مجموعة من العمليات المرتبطة بموقع معين، بما في ذلك الخدمات، على المستوى القطري. وهي تحقق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة من خلال وفورات الحجم بإزالة الازدواجية في العمليات والخدمات والجهود على الصعيد القطري، وتوحيد الخدمات المدرجة في استراتيجيات تسيير الأعمال ومجموعة من الخدمات الإضافية في جهة وحيدة لتقديم الخدمات.

51 - وقد أدت القيود المفروضة على السفر وغيرها من العراقيل الناجمة عن الجائحة إلى تأخير بدء تشغيل مكاتب الدعم الإداري المشتركة وخطط إنشاء مكاتب مشتركة للدعم الإداري في جميع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بحلول عام 2022. وعقب الحصول على موافقة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في آب/أغسطس 2020، بدأت المرحلة الأولى من خطة بدء تشغيل مكاتب الدعم الإداري المشتركة بمشاركة 10 أفرقة قطرية مع التحاق 20 فريقاً قطرياً آخر بمرحلتها الثانية في عام 2021. ومن المتوقع أن تكون جميع الأفرقة القطرية قد أنشأت مكاتب مشتركة للدعم الإداري في البلدان المتبقية بحلول عام 2024 استناداً إلى الدروس المستفادة خلال مراحل التنفيذ الأولى.

52 - وواصلت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضاً تحديد الفرص المتاحة لتعزيز مراكز الخدمات المشتركة على الصعيدين العالمي والإقليمي، مما يتيح التكامل الرأسي للعمليات داخل كيانات المنظومة والقدرة على الاستفادة من سياسات الاعتراف المتبادل فيما بينها. وفي عام 2020، أفاد نحو 40 في المائة من كيانات المنظومة الإنمائية بأنها أنشأت مراكز خدمات عالمية، وتخطط نسبة أخرى قدرها 5 في المائة للقيام بذلك، مع وجود نسبتي ممانئتين من الكيانات فيما يتعلق بمراكز الخدمات الإقليمية المنشأة والمخطط لها. ومن البوادر المشجعة أن يكون قرابة ثلثي كيانات منظومة الأمم المتحدة قد أبلغ في عام 2020 عن استخدام مراكز خدمات عالمية أو إقليمية تابعة لكيانات أخرى، وأن يكون لدى أكثر من 40 في المائة من الكيانات خطط لزيادة ترشيد تسيير الأعمال (انظر الشكل 15). فعلى سبيل المثال، تخطط مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي حالياً لإنشاء مركز للحلول الرقمية يستخدم التشغيل الآلي للمعاملات والعمليات اليدوية الكبيرة الحجم. وسيشمل هذا المركز أيضاً خططا لأتمتة العمليات الإضافية التي يمكن تجميعها على الصعيد العالمي.

الشكل 15

مراكز الخدمات المشتركة المنشأة على الصعيدين العالمي والإقليمي

	الاتجاه في الردود المستهدفة		توزيع الردود	
	النسبة المئوية		النسبة المئوية، 2020	
	2019	2020	نعم	لا
هل يستخدم كياناتكم مركزاً قائماً للخدمات العالمية أو الإقليمية تابعة لكيانات الأمم المتحدة الأخرى؟	47,8	65,2	65,2	34,8
هل وضعت منظمتكم خططا لزيادة الاستثمار في ترشيد تسيير الأعمال داخل الوكالة؟	33,3	40,9	40,9	59,1

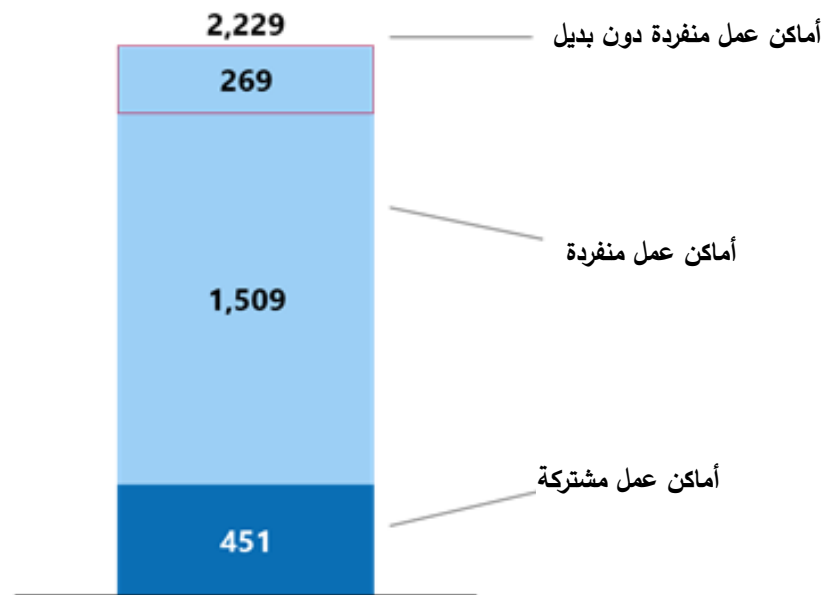
المصدر: استقصاءات أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمقار كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عامي 2019 و2020.

إنشاء أماكن عمل مشتركة

53 - يتبين أن تحقيق الهدف الطموح المتمثل في الوصول بنسبة أماكن العمل المشتركة للأمم المتحدة التي تضم أكثر من كيان واحد إلى 50 في المائة بحلول عام 2021 أمر صعب وسيطلب المزيد من الجهود⁽¹¹⁾. وفي نهاية عام 2020، كان وجود منظومة الأمم المتحدة موزعا على 2 229 من مباني المكاتب في 131 بلدا. ومن بين هذه المباني، ثمة 269 من فرادى المباني يتعذر دمجها لأنها تمثل الوجود الوحيد للأمم المتحدة في مراكز العمل، بينما توجد مجموعة أخرى من المباني عددها 451 هي أماكن عمل مشتركة بالفعل (انظر الشكل 16)⁽¹²⁾. وهكذا، فإن 23 في المائة فقط من مباني مكاتب الأمم المتحدة الموزعة على 131 بلدا فيها وجود لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، هي مبان يمكن اعتبارها حاليا أماكن عمل مشتركة.

الشكل 16

أماكن العمل المشتركة للأمم المتحدة



المصدر: مكتب التنسيق الإنمائي، 2021.

54 - ومن المشجع أن أكثر من نصف مكاتب الأمم المتحدة (54 في المائة) توجد في أماكن عمل مشتركة وأن أكثر من 40 في المائة من موظفي الأمم المتحدة يعملون في أماكن عمل مشتركة (انظر الشكل 17). وسُجلت زيادة طفيفة في عدد المواقع المشتركة بين مراكز الأمم المتحدة للإعلام

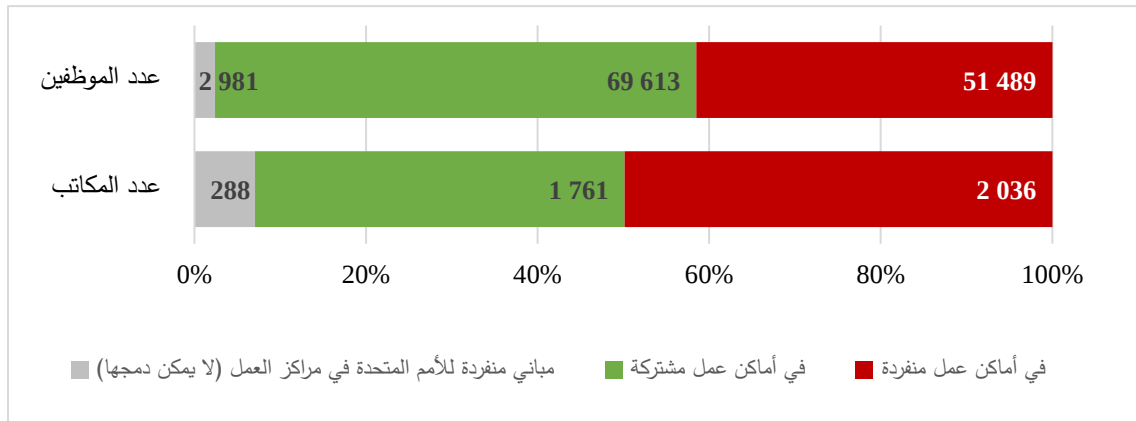
(11) رحبت الجمعية العامة، في القرار 279/72، بالتدابير الرامية إلى النهوض بالعمليات المشتركة لتيسير الأعمال، عند الاقتضاء، وبالهدف المتمثل في الوصول بنسبة المباني المشتركة إلى 50 في المائة بحلول عام 2021. وخلص تعداد سطحي مرجعي أجري في عام 2017 إلى وجود أكثر من 2 900 من المباني التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، لا تتجاوز نسبة أماكن العمل المشتركة منها 16 في المائة.

(12) استنادا إلى الحد الأدنى المفترض لمبنيين منفردين يتم دمجهما في مبنى واحد مشترك وإلى عدد الموظفين في المباني والمكاتب في عام 2020.

ومكاتب المنسقين المقيمين (في نفس المباني) من 27 موقعا في عام 2019 (61 في المائة) إلى 28 في عام 2020 (64 في المائة). ومع ذلك، فإن الهدف المتمثل في الوصول بنسبة أماكن العمل المشتركة إلى 50 في المائة لن يتحقق، بمعدلات الدمج الحالية، إلا بعد نهاية دورة الاستعراض الشامل لعام 2020. ويجب أن نتخذ إجراءات لتصحيح مسارنا، وسنحتاج في معرض ذلك إلى معالجة العقبات الهيكلية المتبقية، وكلها عقبات يمكن التغلب عليها. وهي تشمل التكاليف الكبيرة غير المتكررة، التي ترتبط في كثير من الأحيان بتصميم المباني وأعمال التشييد أو التجديد وفسخ عقود الإيجار الطويلة الأجل، وصعوبة تحديد أماكن عمل جديدة في بعض المواقع يمكنها استيعاب عدد كبير من الكيانات واستيفاء جميع المعايير المتعلقة بالسلامة والأمن، والتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والبنية التحتية والتجهيزات اللازمة لمراعاة الاعتبارات البيئية وضمان الكفاءة في استخدام الطاقة.

الشكل 17

مكاتب الأمم المتحدة وموظفوها في أماكن العمل المشتركة



المصدر: مكتب التنسيق الإنمائي، 2021.

55 - وإنني مصمم على مواصلة العمل مع المسؤولين الرئيسيين في جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء للتغلب على هذه العقبات. وتكتسب الاستثمارات الرأسمالية للدول الأعضاء وسائر شركاء القطاع الخاص أهمية حاسمة بشكل خاص للتمكين من إحراز تقدم أسرع في بلوغ هدف الوصول بنسبة أماكن العمل المشتركة إلى 50 في المائة. والاستثمارات الرأسمالية أو العينية لدعم إنشاء أماكن العمل المشتركة، من قبيل تلك التي قامت بها مؤخرا حكومات أوزبكستان والسنغال وغيانا وفيت نام وكازاخستان ومصر، من بين بلدان أخرى، دليل على إمكانية إحراز تقدم كبير في هذا المجال. وأنا أعول على جميع الحكومات المضيفة لتقديم الدعم، بما في ذلك الدعم العيني.

الإبلاغ عن الكفاءة على نطاق المنظومة

56 - وبفضل الدور القيادي القوي الذي يؤديه المسؤولون الرئيسيون في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بمن فيهم الرئيسان المشاركان للمجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال، أحرزنا تقدما غير مسبوق في تعزيز الشفافية والإبلاغ عن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة على نطاق المنظومة. وقد استتبع ذلك بذل جهود كبيرة داخل الوكالات نفسها، بالنظر إلى أن 33 في المائة فقط من الكيانات كانت لديها في السابق

سياسة محددة أو نظام محدد لقياس أوجه الكفاءة. وإجمالاً، فإن أقل من 40 في المائة (9 من أصل 23) من الوكالات تُقدّم تقارير إلى مجالس إدارتها عن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة الناجمة عن استراتيجيات تسير الأعمال أو أماكن العمل المشتركة أو غيرها من العوامل⁽¹³⁾.

57 - وفي عام 2020، تم إنشاء فريق عمل مخصص للإبلاغ عن الكفاءة يضم 16 كيانا تابعا لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما في ذلك الأمانة العامة للأمم المتحدة⁽¹⁴⁾، لتحسين التقديرات والمنهجية واكتمال المعلومات التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء كل عام، ومن المتوقع أن يحرز تقدماً كبيراً على مدار عام 2021. وقد ساعد ذلك في تعزيز قدرتنا على الإبلاغ الجماعي والبدء في قياس المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

58 - والبيانات المتاحة تبعث على التفاؤل: إذ تقدر المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة بأكثر من 64 مليون دولار لعام 2019، وهو العام الأول من عملية إعادة التنظيم، وبمبلغ 100 مليون دولار لعام 2020، بما يشمل كل من الوفورات الزمنية الكمية وتقديرات تجنب التكاليف. وتمثل هذه المكاسب جميعاً لأوجه الكفاءة التي تحققت عبر مختلف كيانات الأمم المتحدة وبلدانها وعملياتها. وتتبعس عملياً في توفير استجابات أسرع وتقديم دعم أكثر فعالية للبلدان من أجل تحقيق خطة عام 2030. والأرجح أن المكاسب الفعلية أكبر مما تم تحديده لأن عملية الإبلاغ لم تكتمل بالنسبة لجميع كيانات الأمم المتحدة، كما تختلف آليات جمع البيانات من حيث تطورها وتنفيذها.

59 - وقد تحققت الحصاة الأكبر من المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة من الإجراءات الخاصة بكل كيان من كيانات الأمم المتحدة (66 في المائة). وسجلت المكاسب المحققة من استراتيجيات تسير أعمال أفرقة الأمم المتحدة القطرية زيادة بنسبة 300 في المائة (من 7,3 ملايين دولار إلى 23,1 مليون دولار) بين عامي 2018 و 2020، في حين تحقق المزيد من المكاسب من خلال المبادرات الثنائية من قبيل، إدارة الأسطول (برنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان)؛ ومركز الحجوزات الإنسانية (برنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)؛ والمراكز العالمية للخدمات المشتركة. وهذا مؤشر على تحوّل جد محمود في النماذج التشغيلية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

60 - ونحن بصدد إحراز تقدم، ولكن لا يزال الطريق أمامنا محفوفاً بالتحديات. ولكي نحقق بشكل كامل الغايات المحددة كجزء من هذه الإصلاحات، والأهم من ذلك، لكي نفي بتوقعات الدول الأعضاء، فإنني مصمم على مواصلة المضي قدماً بكل همة، والعمل جنباً إلى جنب مع القادة في جميع أجزاء منظومة الأمم

(13) منظمة العمل الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بما في ذلك برنامج متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي.

(14) وتشمل هذه الكيانات: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، والأمانة العامة للأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

المتحدة الإنمائية. وأنا ممتنٌ بشكل خاص لليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان لموافقتهما على تولي قيادة المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال، على أمل مساعدتنا في الارتقاء بمستوى مسار العمل المذكور. وسيظل ما تقدمه مجالس الإدارة والحكومات المضيفة من دعم وتشجيع على نفس القدر من الأهمية البالغة. وستسعى كيانات الأمم المتحدة باستمرار إلى بذل واستعراض الجهود الرامية إلى زيادة الكفاءة والفعالية وتبسيط ممارسات تسيير الأعمال، بالتعاون مع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وفي ظل توافر نظام أكثر شفافية وتقديم تقارير منتظمة عن أوجه الكفاءة، أصبحت الدول الأعضاء في وضع أفضل من أي وقت مضى لضمان استخدام الموارد المخصصة للتنمية المستدامة بأكثر ما يمكن من الفعالية والكفاءة؛

ثالثا - تكييف استجابة الأمم المتحدة لسياقات قطرية وإقليمية محددة

61 - يبرز الاستعراض الشامل لعام 2020 الحاجة إلى تكييف الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرامج في ضوء ظروفها الخاصة؛ ومواصلة تعزيز ما نعرضه من خدمات في المكاتب المتعددة الأقطار؛ وتحقيق الاستفادة الكاملة من الإمكانيات التي تتطوي عليها أصولنا الإقليمية؛ وتعزيز التعاون والتآزر والتنسيق بين الإجراءات المتخذة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام. وهذه الجهود تندرج في صميم إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وترتبط ارتباطا مباشرا بقدرتنا على تقديم دعم أفضل لجميع البلدان من أجل التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

62 - وفي السنوات الأخيرة، أحرزنا تقدما هاما في هذا الصدد. ونرى أن الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة باتت تستجيب بصورة أفضل للاحتياجات الإنمائية المحددة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية منذ بدء الإصلاحات، كما أننا نحرز تقدما جيدا في الربط بين ما نضطلع به من مهام عقد الاجتماعات ودعم السياسات على الصعيد العالمي من جهة وعملنا في الميدان من جهة ثانية، ولا سيما في المجالات الهامة التي أبرزتها حكومات البلدان المستفيدة من البرامج والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، من قبيل التمويل. ولقد تحركنا بسرعة لتعزيز وجودنا وما نعرضه لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال المكاتب المتعددة الأقطار. وأصبحت الأسس قائمة الآن لتحقيق أكبر أثر ممكن من أصولنا الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، نشهد تحسنا في العائد من جهودنا الرامية إلى تعزيز التعاون والتماسك فيما بين عمليات الأمم المتحدة في السياقات الهشة.

63 - وإجمالاً، أشعر بالارتياح إزاء ما يجري إحرازه من تقدم. ومع ذلك، هناك مجالات ملموسة يجب أن نحقق فيها المزيد. وينبغي زيادة حصة التمويل الإنمائي الموجهة إلى أقل البلدان نموا، بما في ذلك عن طريق مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا. وسيحتاج مؤشر الضعف الاقتصادي المتعدد الأبعاد الذي يجري تطويره إلى قدر كبير من الترويج إلى جانب اتخاذ خطوات ملموسة لزيادة الفرص المتاحة للبلدان الضعيفة المتوسطة الدخل للحصول على التمويل. وتتطلب أوجه الدعم التي نعرضها من خلال المكاتب المتعددة الأقطار اهتماما مستمرا لضمان أن يكون للترتيبات الجديدة تأثير عملي في الميدان. وبالمثل، تشكل الترتيبات الإقليمية الجديدة جزءا من عملية أطول أجلا لإعادة التنظيم، ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام على مدار دورة الاستعراض الشامل لضمان ترجمة الهياكل الجديدة إلى تحسين الإسهام في تحقيق النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن هناك حاجة إلى الأخذ بنهج أكثر انتظاما وإلى تغيير السلوك التمويلي للتحفيز على اتباع نهج أكثر تكاملا وتماسكا إذا أريد تعزيز التعاون والاتساق فيما بين عمليات الأمم المتحدة في السياقات الهشة.

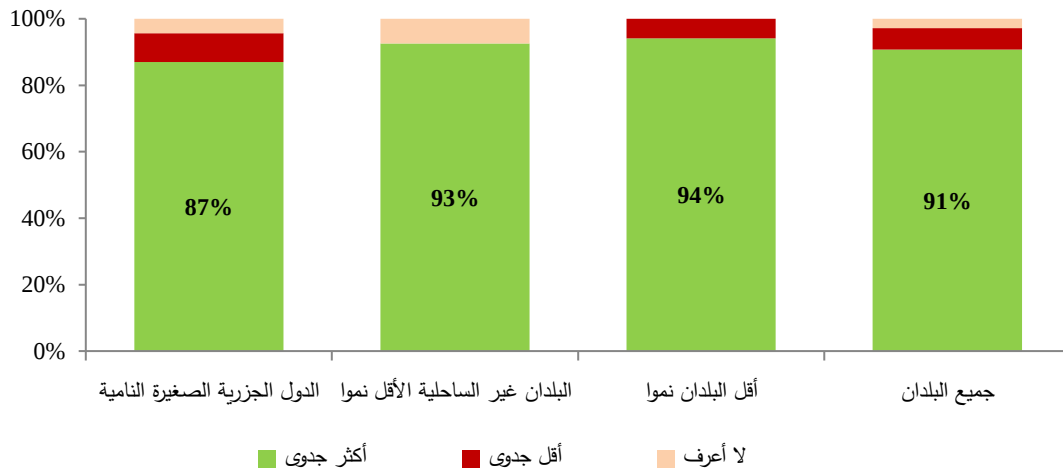
ألف - البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

64 - إن قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على دعم الاحتياجات والأولويات المحددة للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة في سعيها لإجراء تحولات هيكلية ستوفر مؤشراً قوياً على ما إذا كنا نفي بوعده الإصلاحات والتوجهات الواردة في الاستعراض الشامل لعام 2020. ومن البوادر المشجعة أن نتائج آخر استقصاء أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تبين أننا نسير في الاتجاه الصحيح.

65 - ومن بين جميع المجموعات، سجلت حكومات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية أعلى تقييم إيجابي لجدوى الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومدى توافمها مع الاحتياجات الوطنية. وكما هو مبين في الشكل 18، يرى 94 في المائة من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية أن الأمم المتحدة أصبحت أجدى في تلبية الاحتياجات الإنمائية لبلدانها في السنوات الثلاث الماضية، مقارنة بنسبة 91 في المائة من جميع البلدان المستفيدة من البرامج.

الشكل 18

التغير في مواءمة أنشطة الأمم المتحدة مع الاحتياجات الوطنية على مدى السنوات الثلاث الماضية

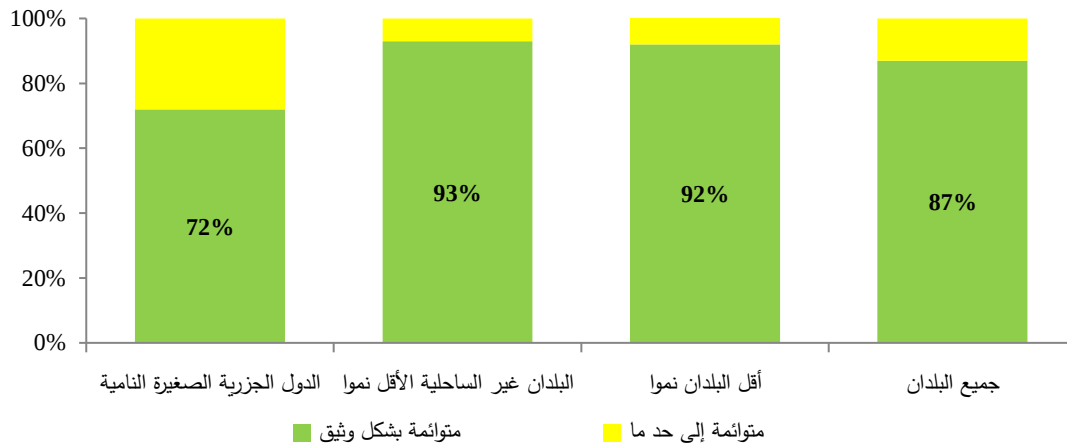


المصدر: استقصاء لأراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عام 2020.

66 - وجدير بالملاحظة، مع ذلك، أن 72 في المائة فقط من حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية ترى أن أنشطة الأمم المتحدة تتماشى مع الاحتياجات والأولويات الإنمائية لبلدانها (انظر الشكل 19). وعلاوة على ذلك، أفاد 17 في المائة فقط من الدول الجزرية الصغيرة النامية أنها تتلقى تقريراً سنوياً عن النتائج من المنسق المقيم ومن فريق الأمم المتحدة القطري، مقارنة بنسبة 47 في المائة في جميع البلدان المستفيدة من البرنامج.

الشكل 19

المواءمة بين أنشطة الأمم المتحدة والاحتياجات والأولويات الإنمائية في البلد



المصدر: استقصاء لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام 2020.

67 - وفي ضوء زيادة نفقات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في البلدان المستفيدة من البرامج بأكثر من 40 في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية، من المشجع أن نرى زيادات في الإنفاق بنسبة 83 في المائة في أقل البلدان نمواً، وبنسبة 54 في المائة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبنسبة 32 في المائة في البلدان النامية غير الساحلية، وبنسبة 32 في المائة في أفريقيا (انظر الجدول 1). ومن منظور نصيب الفرد، تلقت أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية أعلى نصيب للفرد من نفقات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (15,51 دولاراً و 14,76 دولاراً، على التوالي) تليها مباشرة نسبياً الدول الجزرية الصغيرة النامية (12,33 دولاراً) ثم أفريقيا (10,26 دولاراً). وتأتي البلدان المتوسطة الدخل في مرتبة أدنى بكثير حيث لا يتجاوز فيها نصيب الفرد من نفقات المنظومة مبلغ 2,85 دولار للفرد.

الجدول 1

النفقات في مجموعات البلدان

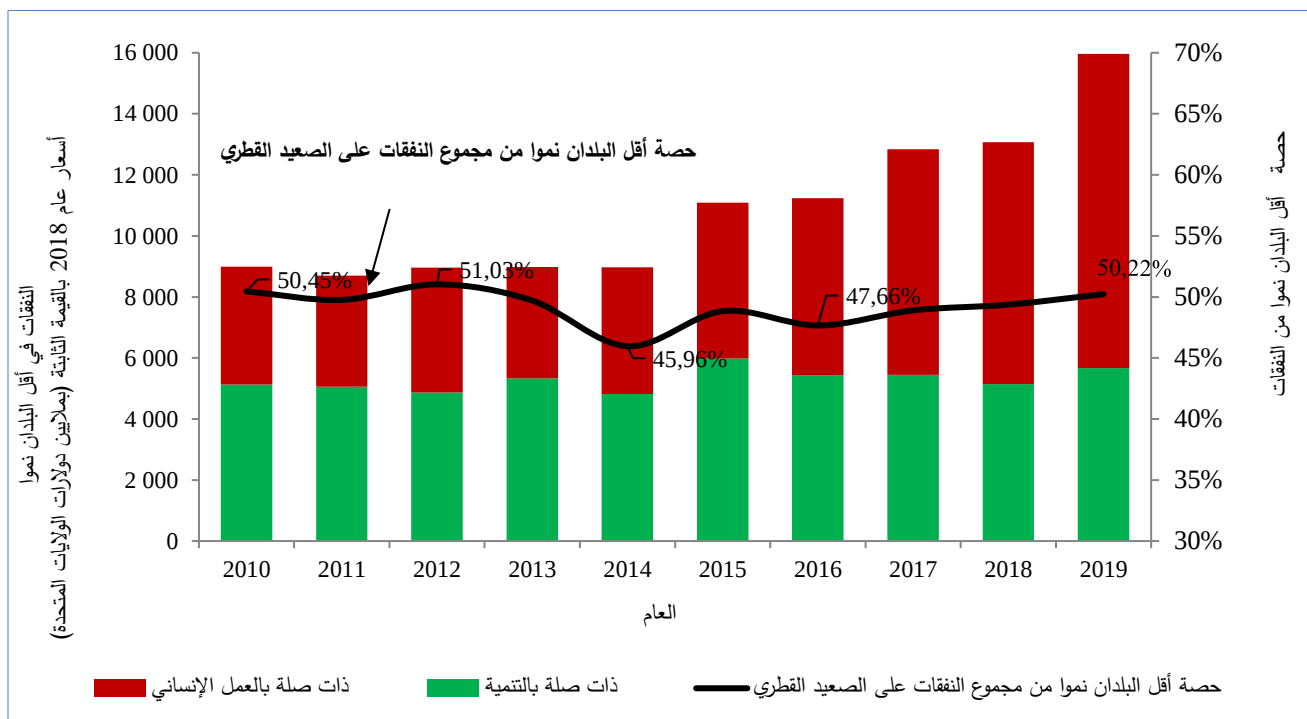
مجموعة البلدان	عدد البلدان	مجموع الإنفاق (ملايين دولارات الولايات المتحدة)	متوسط الإنفاق في كل بلد (ملايين دولارات الولايات المتحدة)		اتجاه الإنفاق على مدى خمس سنوات (بالقيمة الحقيقية)	نصيب الفرد من الإنفاق
			2019	2014		
أقل البلدان نمواً	47	15 656	333	185	+ 83	15,51
البلدان غير الساحلية الأقل نمواً	32	7 511	235	182	+ 32 في المائة	14,76
الدول الجزرية الصغيرة النامية	48	809	17	11	+ 54 في المائة	12,33
أفريقيا	55	13 070	238	180	+ 32 في المائة	10,26
البلدان المتوسطة الدخل	105	15 716	150	118	+ 26 في المائة	2,85
جميع البلدان المستفيدة من البرامج	162	30 448	188	133	+ 41 في المائة	4,84

ملاحظة: مجموعات البلدان المدرجة في هذا الجدول لا تستبعد بعضها بعضاً.

68 - وفي حين أن هذه الاتجاهات إيجابية في حد ذاتها، فإن توزيع التمويل بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية يوفر منظورا آخر. فعلى سبيل المثال، كانت نسبة 64 في المائة من المبلغ الذي أنفق على أقل البلدان نموا في عام 2019، وهو 15,6 بليون دولار، مخصصا لأنشطة المساعدة الإنسانية، في حين أنفقت نسبة 36 في المائة منه على الأنشطة الإنمائية (انظر الشكل 20). والواقع أن النفقات المتصلة بالتنمية في أقل البلدان نموا ظلت ثابتة أساسا على مدى العقد الماضي. وهذا يؤكد الحاجة الملحة إلى أن تعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا على اتخاذ خطوات لمنح الأولوية في تخصيص النفقات لأقل البلدان نموا، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة.

الشكل 20

النفقات في أقل البلدان نموا، من عام 2010 إلى عام 2019



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2021.

69 - فيما يتعلق بأقل البلدان نموا، تواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية جهودها للنهوض بإنجاز برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2011-2020، وقد بدأت الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، المقرر عقده في كانون الثاني/يناير 2022. ويجري إعداد تقرير عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا يتضمن أفضل الممارسات والتوصيات لتعزيز فعالية الأمم المتحدة في سياقات أقل البلدان نموا، وسيُسترشد به في اتخاذ إجراءات في المستقبل. وتعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا على تعزيز دعمها للبلدان الأربعة المقرر رفعها من قائمة أقل بلدان

نمو خلال الدورة الحالية للاستعراض الشامل⁽¹⁵⁾، وذلك من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية برفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً والانتقال السلس، التي ينسقها مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد طلبت إلى الممثلة السامية أن تكفل تقديم دعم مماثل في الوقت الحالي للبلدان الخمسة الأقل نمواً التي أوصت لجنة السياسات الإنمائية برفعها من القائمة في شباط/فبراير 2021 وهي: بنغلاديش وتوفالو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكيريباس ونيبال. وعلاوة على ذلك، يواصل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً دعم الأنشطة المضطلع بها في أقل البلدان نمواً، ويعمل كمركز للمعارف للربط بين الاحتياجات والموارد والجهات الفاعلة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نمواً. وفي ضوء الانخفاض الطفيف في المساهمات المقدمة إلى مصرف التكنولوجيا في عام 2020 (2 مليون دولار) مقارنة بالمساهمات الواردة في عام 2019 (2,12 مليون دولار)، لا بد من زيادة رأس مال مصرف التكنولوجيا. وفي حين أشاد العالم بتحقيق الغاية 8-17 من غايات التنمية المستدامة، ويواصل الإقرار بدور مصرف التكنولوجيا في مساعدة أقل البلدان نمواً لتحقيق نقلة نوعية عبر المراحل التقليدية في مسار التنمية، حيثما أمكن، وتسريع وتيرة التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة، فإن الدعم المالي أبعد ما يكون عن القدر الكافي لتمكين مصرف التكنولوجيا من إنجاز ولايته بفعالية.

70 - وتواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضاً دعمها لتنفيذ برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للفترة 2014-2024، بما في ذلك عن طريق تيسير المناقشات بين البلدان النامية غير الساحلية وسائر الجهات أصحاب المصلحة بشأن خريطة الطريق للتعبيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا في السنوات الخمس المتبقية، التي اعتمدتها مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في أيلول/سبتمبر 2020. وشملت الأنشطة التي تم تنظيمها في عام 2020 التصدي للتحديات المتعلقة بكوفيد-19 وحوارا إقليمياً بشأن تعزيز الربط بين شبكات النقل في سياق برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا. ويتيح المؤتمر العالمي الثاني المعني بالنقل المستدام، المقرر عقده في بيجين في عام 2021، فرصة لتحفيز الاستثمار في قطاع النقل المستدام في البلدان النامية غير الساحلية، لا سيما في الوقت الذي تسعى فيه البلدان إلى حفز التعافي من أزمة كوفيد-19 على نحو شامل ومستدام يقوم على الاستخدام المكثف للعمالة.

71 - وفي عام 2020، دعمت منظومة الأمم المتحدة جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19 وساعدت هذه الدول على تعميم إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وأهداف التنمية المستدامة في عمليات التنمية الوطنية من خلال اجتماعات الأفرقة الاستشارية المشتركة بين الوكالات والاجتماعات الإقليمية لمراكز التنسيق الوطنية للدول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي. وكانت تعليقات حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن الاستجابة الاجتماعية الاقتصادية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مواجهة الجائحة أكثر إيجابية بالمقارنة مع تعليقات جميع البلدان المستفيدة من البرامج بشأن شمولية الاستجابة وفعاليتها، ولكنها كانت أقل إيجابية فيما يتعلق بتماسكها وحسن توقيتها. وترد تفاصيل إضافية عن تعزيز الدعم الذي تقدمه المنظومة للدول الجزرية الصغيرة النامية في الفرعين باء وجيم أدناه.

(15) بوتان (2023)، وأنغولا (2024)، وسان تومي وبرينسيبي (2024)، وجزر سليمان (2024). وُفِعت فانواتو من قائمة أقل البلدان نمواً في كانون الأول/ديسمبر 2020 وتلقت الدعم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وهي مدرجة أيضاً في بيانات التمويل لعام 2019 المعروضة في هذا الفرع.

72 - وظهرت جائحة كوفيد-19 في وقت بدت فيه التوقعات واعدة بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية، حيث كان من المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي من 2,9 في المائة في عام 2019 إلى 3,5 في المائة في عام 2021⁽¹⁶⁾ مع تسجيل مكاسب هامة فيما يتعلق بمؤشرات الحد من الفقر والصحة. غير أن نقص الاستثمار لفترات طويلة في قطاع الصحة والتفاوتات الاقتصادية القائمة جعلت أفريقيا معرضة بشكل خاص لتأثير الجائحة. ولا يزال انخراط منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أفريقيا مترسxa بقوة في الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتنفيذ خطة عام 2063 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويمثل نسبة 42 في المائة من مجموع النفقات على الصعيد القطري (ما يمثل زيادة عن نسبة 40 في المائة المسجلة في عام 2015). وأطلقت المنظومة الإنمائية، كجزء من استجابتها، مركز الأمم المتحدة للمعارف المتعلقة بكوفيد-19 في أفريقيا من أجل تقديم استجابة سريعة وفعالة ومنسقة في مواجهة الجائحة. وينبغي تعهد هذا المركز وتعزيزه وتحديثه حتى يتحول إلى أداة رئيسية لتتبع تأثير الجائحة في أفريقيا ويكون بمثابة منبر تفاعلي وتشاركي للتعاون بشأن جهود التصدي للجائحة والمسائل الأوسع نطاقا المتصلة بالخطة الإنمائية للقارة.

73 - وتركز الأمم المتحدة اهتمامها بشكل متزايد على الاحتياجات المحددة للبلدان المتوسطة الدخل، التي يعيش فيها 75 في المائة من سكان العالم وأكثر من 60 في المائة من فقراء العالم. وقد فاقمت الجائحة مرة أخرى الضعف الشديد الذي تعاني منه بعض البلدان المتوسطة الدخل في مواجهة الصدمات، نظرا لفرط اعتمادها على صادرات السلع الأولية، وتقلب أسعار الصرف وتدفقات رأس المال، وتزايد عدم المساواة وأوجه القصور في نظم الحماية الاجتماعية. ويواجه العديد من البلدان المتوسطة الدخل أيضا تحديات خارجية، لا سيما تغير المناخ، وكذلك إمكانية الحصول على التمويل الخارجي بالنسبة لبعض البلدان الضعيفة بوجه خاص. ومن المتوقع أيضا أن تسفر الجائحة عن زيادات أخرى في الديون التي تتحملها البلدان المتوسطة الدخل، ما سيفرض عليها عبئا إضافيا.

74 - وخلال العام الماضي، قمت، بالاشتراك مع رئيسي حكوتي جامايكا وكندا، بقيادة جهد متواصل يهدف إلى تعبئة استجابة عالمية لأزمة كوفيد-19 تتيح لجميع البلدان النامية الحيز المالي والدعم التمويلي اللازمين لحماية مكاسب التنمية وتيسير انتعاش قوي ووضع أساس متين للتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة المتبقية من عقد العمل. وقد أحرز تقدم في بعض المجالات، بما في ذلك تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، وإنشاء الإطار المشترك لمعالجة الديون بعد انتهاء مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، واحتمال قيام صندوق النقد الدولي بإصدار جولة جديدة من حقوق السحب الخاصة بقيمة 650 بليون دولار. ولكن يجب بذل المزيد من الجهود من أجل تقديم الدعم للبلدان الأكثر ضعفا، بما في ذلك العديد من البلدان الضعيفة المتوسطة الدخل المستبعدة من هذه المبادرات. وفي هذا الصدد، سأواصل حث واضعي القرار على اتخاذ إجراءات أكثر طموحا بشأن تخفيف عبء الديون والسيولة، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق مبادرة تعليق سداد خدمة الدين والإطار المشترك ليشمل البلدان الضعيفة المتوسطة الدخل، وإعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة لضمان وصول السيولة إلى من هم في أمس الحاجة إليها، واجتذاب الدائنين من القطاع الخاص إلى طاولة المفاوضات، وإصلاح هيكل الدين الدولي من أجل كسر الحلقة المفرغة لموجات الديون ووضع حد لأزمات الديون وعقود من التنمية الضائعة.

75 - وقد سلطت أزمة كوفيد-19 مزيداً من الضوء على تكلفة الفرص الضائعة نتيجة الاستمرار في اعتماد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوصفه المقياس الرئيسي لنجاح التنمية، نظراً لعدم مراعاته عوامل المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، وعدم المساواة الجنسانية، وأوجه الضعف. ولطالما دعت عدة مجموعات قطرية، وفرداً من الدول الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني، والدوائر الأكاديمية إلى تجاوز الناتج المحلي الإجمالي في القياسات الوطنية والعالمية للتقدم المحرز. وتحقيقاً لهذه الغاية، واستناداً إلى العمل الرائد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁽¹⁷⁾ واللجنة الإحصائية وكيانات أخرى، ستبدأ مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2021 تمهيد طريق المضي قدماً بتحليل الآثار المترتبة على تجاوز الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وإسهاماً في هذه الجهود، وضعت خيارات لمؤشر الضعف الاقتصادي المتعدد الأبعاد تحت قيادة المنسقين المقيمين في المكاتب المتعددة الأقطار والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبالتشاور مع جميع الدول الأعضاء المتأثرة وكذلك الجهات المانحة. وسيستجيب هذا المؤشر لما يقتضيه مسار ساموا منذ وقت طويل لتوفير منهجية تتيح إعادة تحديد الأهلية للحصول على تمويل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية وإيجاد حلول لكفالة القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل. وسأقدم توصياتي بشأن المؤشر إلى الجمعية العامة خلال دورتها السادسة والسبعين، استجابةً للولاية المنصوص عليها في القرار 215/75.

76 - ومن الضروري أيضاً أن نعمل على تسريع ما نضطلع به من أعمال في البلدان التي تواجه ضاعاً خاصة، فيما يتعلق بالعمل المناخي والطاقة المستدامة والانتقال العادل - على النحو المبين بمزيد من التفصيل في الفصل الخامس.

باء - تفعيل استعراضات المكاتب المتعددة الأقطار

77 - خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2020، أيدت الجمعية العامة عدداً من التوصيات التي قدمتها لكي تعزز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية معروضها من الخدمات الجماعية والفردية إلى البلدان والأقاليم المتلقية لخدمات المكاتب المتعددة الأقطار. وبعد ذلك، اتخذت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومكتب التنسيق الإنمائي إجراءات سريعة لدعم تنفيذ هذه التوصيات. وفي بضعة أشهر فقط، أحرز تقدم كبير، من خلال تحقيق عدد من الإنجازات الهامة وإرساء الأسس لإدخال التحسينات في الأجل الطويل. وسأواصل كفالة قوة الزخم وعلو الطموحات من أجل تلبية توقعات البلدان التي تخدمها المكاتب المتعددة الأقطار، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية.

كفالة تقديم دعم أكثر ملائمة

78 - تُبذل الجهود لضمان أن يكون الدعم البرنامجي والدعم في مجال السياسات أنسب من غيره لاحتياجات البلدان والأقاليم التي تخدمها المكاتب المتعددة الأقطار، وذلك بالاعتماد على زيادة الدعم المقدم من نظام المنسقين المقيمين وعلى كامل أصول منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

(17) تقرير التنمية البشرية لعام 2019، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين.

79 - وفي عام 2020، وضعت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية خطط استجابة لدعم البلدان في التصدي للآثار الصحية والاجتماعية الاقتصادية للجائحة. وفي بلدان شرق البحر الكاريبي على سبيل المثال، هدفت الخطة المتعددة القطاعات للتصدي لكوفيد-19 إلى دعم الدعوة المستمرة إلى معاملة الدول الجزرية معاملة تفضيلية على أساس قابلية تضررها، مما أسفر عن جمع 23,8 مليون دولار، أو 80 في المائة من الموارد المطلوبة لتلبية الاحتياجات الصحية والاجتماعية الاقتصادية الفورية لهذه البلدان.

80 - وفيما يتعلق باستراتيجية الأمم المتحدة للمحيط الهادئ (2018-2022)، تسير عملية وضع إطار الأمم المتحدة المتعدد الأقطار للتعاون من أجل التنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي على المسار الصحيح، وذلك استناداً إلى تحليل مشترك متعدد الأقطار متين، وسيُنجز الإطار عندما ينتهي أجل إطار التعاون الحالي في نهاية عام 2021. وإضافة إلى ذلك، وتمشيا مع التزامي السابق، قاد المنسقون المقيمون خلال العام الماضي، عملية وضع خطط تنفيذ فردية لجميع بلدان وأقاليم منطقة المحيط الهادئ، وستُنجز خطط التنفيذ لبلدان وأقاليم منطقة البحر الكاريبي بحلول أيار/مايو 2021. وقد شاركت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على أكمل وجه في وضع هذه الخطط بغية تكييف الأهداف مع الاحتياجات الخاصة لجميع البلدان والأقاليم الواقعة ضمن نطاق عمل المكاتب المتعددة الأقطار.

81 - وقد وضعت كيانات مختلفة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية عروض خدمات وبرامج جديدة أو مستكملة للدول الجزرية الصغيرة النامية. فعلى سبيل المثال، يحدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مبادرة "النهوض بالدول الجزرية الصغيرة النامية: توسيع نطاق العمل المناخي"، عرض الدعم الذي يقدمه ضمن ثلاث ركائز رئيسية هي العمل المناخي والاقتصاد الأزرق والتحول الرقمي، وجميعها تركز على تقديم الدعم من أجل تمويل التنمية. وتهدف "مبادرة يداً بيد" التي أطلقتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى التعجيل بتحويل نظم الأغذية الزراعية والتنمية الريفية المستدامة في أكثر البلدان ضعفاً، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي عام 2020، أطلق مركز التجارة الدولية خطة عمل من خمس نقاط لدعم القدرات المتصلة بالتجارة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في حين وضعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) استراتيجية للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2019. والتزم عدد من الكيانات، من بينها المنظمة الدولية للهجرة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بتحديث أو وضع عروض دعم جديدة في مجال السياسات للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام 2021. وأنوّه بأعمال كيانات الأمم المتحدة في هذا المجال.

82 - وبهدف ضمان استفادة المكاتب المتعددة الأقطار بكفاءة أكبر من كافة الخبرات والقدرات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك الكيانات غير الموجودة فعلياً في بلد ما، فإنني التزم بضمان استمرار تقاطع تنفيذ استعراضات المكاتب المتعددة الأقطار والاستعراضات الإقليمية واستمرار عملها معاً، في ظل القيادة المشتركة القوية للجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية والمكاتب الإقليمية للوكالات والصناديق والبرامج، من خلال المنابر الإقليمية للتعاون.

تعزيز الوجود المادي

83 - تحت قيادة المنسقين المقيمين، يوجد الآن موظفو تنسيق منتدبون في جزر أنتيغوا وبربودا وبالاو وتوفالو وتونغا وجزر البهاما وجزر سليمان ودومينيكا وسانت لوسيا وغرينادا وفانواتو. وعُيّن أيضاً أخصائيو

إقليميون للتنسيق وأوفدوا إلى فيجي وبربادوس لتعزيز الدعم الإقليمي المقدم والعلاقات مع الكيانات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية. وإضافة إلى ذلك، أبرم اتفاق مع حكومة إقليم جزر فرجن البريطانية لتمويل تكلفة وظيفة لموظف تنسيق واحد على أراضيها تمويلا كاملا، مما يشكل مثالا هاما يحتذى به.

84 - واتخذ عدد من الكيانات خطوات ملموسة لتعزيز أو زيادة خبرتها الميدانية وتعزيز تفويض السلطة للموظفين على المستوى القطري. فعلى سبيل المثال، قامت اليونيسف بترقية موظفين من المكاتب الميدانية واستقدمت موظفين جدد في كيريباس وولايات ميكرونيزيا الموحدة دعما لزيادة وجود الأمم المتحدة في شمال المحيط الهادئ، فضلا عن ترقية موظفين واستقدام موظفين جدد في ترينيداد وتوباغو وساموا. وأضاف البرنامج الإنمائي وظائف في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ينصب تركيزها على المناخ والبيئة والطاقة. وسيوسّع أيضا شبكة الاقتصاديين التابعين للأمم المتحدة بإضافة وإيفاد خبراء اقتصاديين وطنيين، بما في ذلك في موريشيوس. واستندت المنظمة الدولية للهجرة إلى حضورها الميداني الحالي في 15 بلدا في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ وأنشأت وجودا جديدا لها في غرينادا وجزر البهاما. وافتح برنامج الأغذية العالمي مكتبه الكاريبي في بربادوس في عام 2018، وكان للمكتب في آذار/مارس 2021 موظفون في جامايكا ودومينيكا وسانت لوسيا وغيانا.

85 - ويجري إنشاء مكتب جديد متعدد الأقطار في منطقة شمال المحيط الهادئ وستستضيفه ولايات ميكرونيزيا الموحدة. ويجري حوار مع الحكومة حول الترتيبات الفورية والطويلة الأجل لمبنى مكتب الأمم المتحدة الجديد، بما في ذلك أماكن العمل المشتركة في دار جديدة للأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يكون المنسق المقيم في منصبه بحلول منتصف عام 2021، وقد تم تعيين رئيس مكتب المنسق المقيم الآن. وسيستقدم موظفو مكتب المنسق المقيم بعد إلحاق المنسق المقيم بالعمل.

86 - وفي عام 2020، صُرف مبلغ 25 000 دولار لكل بلد أو إقليم خارج المركز الذي يقدم مكتب متعدد الأقطار خدماته انطلاقا منه من أجل تعزيز الدعم التنسيقي، ورُصدت مخصصات في ميزانية عام 2021 للصندوق الاستئماني المحدد الغرض لنظام المنسقين المقيمين، ذلك بالإضافة إلى مخصصات قاعدة التمويل من أجل تحسين التنسيق عبر البلدان والأقاليم. وتمشيا مع التزامي السابق، لم يتم تحويل أي موارد من منطقة إلى أخرى خلال هذه العملية. وحصلت جميع المكاتب المتعددة الأقطار على قاعدة التمويل المخصص نفسها من الصندوق الاستئماني، ولم يختلف التمويل إلا بناءً على عدد البلدان والأقاليم المشمولة.

تحسين الدعم في مجال السياسات لتمويل التنمية

87 - تتلقى 18 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية بالفعل مساعدات لوضع أطر تمويل وطنية متكاملة من أجل تمويل أولويات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال المكاتب المتعددة الأقطار في بربادوس وساموا وفيجي. وعلاوة على ذلك، يجري بلورة مفهوم تصميم لمرفق تصميم التمويل المبتكر من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية للدول الجزرية الصغيرة النامية، تحت القيادة التقنية للبرنامج الإنمائي.

88 - ووافق الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة على استثمار مكرّس للدول الجزرية الصغيرة النامية، كما أوصيت. ومن خلال دعوة إلى تقديم مقترحات لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية قُدرت قيمتها بأكثر من 30 مليون دولار، يمكن تنفيذ تدخلات مخصصة لمعالجة قابلية التضرر التي تعاني منها

الدول الجزرية الصغيرة النامية. وستكمل هذه الموارد زهاء 25 مليون دولار كانت قد خُصّصت من خلال حافظتي "عدم ترك أحد خلف الركب" و "تمويل أهداف التنمية المستدامة" في الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة للبلدان التي تغطيها المكاتب المتعددة الأقطار. وأتيح تمويل جماعي إضافي في سياقات متعددة البلدان ضمن مبادرة تسليط الضوء وصندوق بناء السلام والصندوق العالمي للشعاب المرجانية وآليات أخرى. وأشيد بأولئك الذين تقدموا بالفعل، بما في ذلك لتشجيع البرمجة المشتركة من خلال قنوات التمويل الجماعي الأخرى، مثل أول صندوق تمويل جماعي متعدد الأقطار في منطقة المحيط الهادئ. وأعتمد على تضامن المجتمع الدولي لزيادة تعزيز الدعم المالي المقدم لهذه البلدان.

تعزيز نظم البيانات وجمع البيانات واستخدامها على الصعيد الوطني

89 - بدأ فريق العمل المعني بالبيانات والإبلاغ التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مسار عمل مخصص للانتقال من نهج قائم على ما لديه من عروض خدمات إلى نهج مدفوع بالاحتياجات فيما يتعلق بالبيانات والإحصاءات في البلدان والأقاليم التي تغطيها المكاتب المتعددة الأقطار. وتتخذفرادى الكيانات أيضاً إجراءات خاصة بهذا الشأن. فاللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدأت تتصدى بالفعل للتحديات التشريعية والتحديات في مجال القدرات وهي العقبات الرئيسية التي تعترض جمع البيانات المصنفة ونشرها واستخدامها في منطقة البحر الكاريبي، وقد التزمت بتعزيز نهج منسق لإنتاج الإحصاءات الرسمية. وتعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على زيادة الدعم المقدم إلى بلدان المحيط الهادئ لجمع البيانات واستخدامها من أجل رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن إدماج العمل الإحصائي في التخطيط الوطني ووضع السياسات. وعززت اليونيسف دعمها للدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات في منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك ترينيداد وتوباغو وجزر تركس وكايكوس وساننت لوسيا ومونتسيرات. وفي منطقة المحيط الهادئ، أنجزت هذه الدراسات الاستقصائية في تونغا وساموا وكيريباس، وهي جارية في توفالو وفيجي، وستبدأ في عام 2021 في ناورو وفانواتو ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وتعمل المنظمة الدولية للهجرة أيضاً على تعزيز توافر البيانات والتحليلات المتعلقة بالهجرة والتنقل وتيسير استخدامها في البلدان والأقاليم التي تتلقى خدمات المكاتب المتعددة الأقطار، بما في ذلك من خلال الدعم الموجه لتنمية القدرات.

تيسير المشاركة في المنتدىات والعمليات الحكومية الدولية

90 - تواصل كيانات مختلفة تابعة للأمم المتحدة مثل مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومفوضية حقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واليونسكو تقديم التمويل والدعم في مجال السياسات والدعم التقني من أجل تحقيق التكامل بين الدول المتلقية لخدمات المكاتب المتعددة الأقطار وضمان مشاركتها في عدد من المنتدىات والعمليات الحكومية الدولية.

91 - ونظراً لتقشي جائحة كوفيد-19، والانتقال إلى الاجتماعات الافتراضية على الصعيد العالمي، أتاحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكانيات جديدة لتعزيز المشاركة المنتظمة للحكومات الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان والجهات الشريكة في العمليات الإقليمية والعالمية. وهذا هو الحال أيضاً بالنسبة للمشاركة بين المكاتب المتعددة الأقطار والبلدان والأقاليم التي تدعمها. وأحث الدول الأعضاء على العمل مع كيانات الأمم المتحدة لاستكشاف سبل توسيع نطاق هذه الفرص في المستقبل.

تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب

92 - من خلال الجهود التي يقودها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، حددت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مجموعة من المنجزات المتوخاة الخاصة بالتنفيذ الجماعي للاستراتيجية على نطاق المنظومة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق التنمية المستدامة في البلدان والأقاليم التي تدعمها المكاتب المتعددة الأقطار. وسيعمّ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الأطر الاستراتيجية للكيانات على الصعيدين العالمي والإقليمي، وستعزّز القدرات المؤسسية والبشرية والتقنية لهذا التعاون، فضلا عن تعزيز الدعم المقدم للشراكات بين الجهات صاحبة المصلحة المتعددة في المكاتب المتعددة الأقطار. وسيستند ذلك إلى التزامات ومبادرات من جانب كيانات فردية أو متعددة الكيانات، مثل الشراكة من أجل اقتصاد أخضر التي يشارك فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) واليونيدو والبرنامج الإنمائي.

سبل المضي قدما

93 - عموما، يشجعني الالتزام الذي أظهره والإجراءات التي اتخذت لتعزيز المعروض من الخدمات الفنية والتنسيقية للمكاتب المتعددة الأقطار خلال العام الماضي. ففي فترة صعبة بوجه خاص، كثّفت الأفرقة القطرية، وعدد من الكيانات على الصعيد الإقليمي وفي المقر، عملها في بيئات متعددة البلدان. وقد أرسينا أسسا متينة، ولكن من أجل ضمان تقديم المشورة والدعم القويين والمصممين خصيصا للأولويات والاحتياجات الوطنية، لا سيما في سياق يتسم بتحديات أعمق متصلة بالشؤون المالية والديون، سنعمل مع جميع كيانات الأمم المتحدة لزيادة أثر عملنا على أرض الواقع إلى أقصى حد. وسيولى اهتمام أكبر على وجه الخصوص لحشد استجابة الأمم المتحدة المصممة خصيصا حسب الحاجة، وتعزيز التنسيق داخل المكاتب المتعددة الأقطار، وإيجاد سبل لتوسيع هامش التصرف في المجال المالي، والاستجابة لوضع الدول الجزرية الصغيرة النامية الفريد.

جيم - الاستفادة من القيمة الإقليمية للأمم المتحدة في تقديم الدعم على الصعيد القطري ودون الإقليمي والإقليمي

94 - لا تزال القدرة على ربط الأصول الإقليمية لدعم الإجراءات على المستوى القطري ومعالجة القضايا العابرة للحدود من أجل التصدي للجائحة والتعجيل بتنفيذ خطة عام 2030 في صميم عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي أعيد تنظيمها. وخلال العام الماضي، وعملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي [23/2020](#) وقرار الجمعية العامة [297/74](#)، أحرزنا تقدما كبيرا في المجالات الرئيسية الخمسة التي حددتها لإجراء استعراض إقليمي بشأنها: تحويل آليات التنسيق الإقليمية السابقة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى منابر إقليمية جديدة للتعاون، وإنشاء ائتلافات مواضيعية، وإنشاء مراكز معارف لتحسين تقارير النتائج، وتعزيز نظم البيانات، والنهوض بجهود تحقيق الكفاءة. ورأينا أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في جميع المناطق تحشد خبراتها الجماعية بسرعة لمساعدة البلدان على التصدي لهذا الجائحة.

95 - وتعتبنا هذه الخطوات الحاسمة الأولى زخما جديدا. ومن الضروري أن نستفيد من ذلك للتغلب على الصعوبات القائمة التي ما زالت حكومات كثيرة تبلغ عنها، في الوصول إلى القدرات الإقليمية بفعالية، وفي تنفيذ عملية إعادة تشكيل وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي في الأجل الطويل.

التقدم المحرز في تفعيل هيكل إقليمي معزز لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية

96 - نقلت جميع المناطق آليات التنسيق السابقة إلى المنابر الإقليمية الجديدة للتعاون، اعتباراً من 1 كانون الأول/ديسمبر 2020. وقد وضع كل منبر إقليمي للتعاون خطة عمل لعام 2021، وأعدّ سياق هيكل التعاون الإقليمي وأنشأ أمانة مشتركة، ضمن معايير ترتيبات العمل المشتركة التي تضمن الاتساق عبر المناطق. وعقدت الاجتماعات السنوية الأولى للمنابر الإقليمية للتعاون برئاسة نائب الأمين العام خلال آذار/مارس 2021⁽¹⁸⁾، وحددت المجالات التي يمكن فيها استخدام الأصول الإقليمية على أفضل وجه لدعم العمل على الصعيد القطري.

97 - وتحشد ائتلافات مواضيعية، باعتبارها إحدى سبل العمل الموضوعي الرئيسية للمنابر الإقليمية للتعاون، الخبرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بطريقة سريعة لتلبية الاحتياجات الإقليمية والقطرية المتغيرة. وهذه الائتلافات مدفوعة بالطلب وموجهة نحو تحقيق النتائج، وتتجنب النهج المنعزلة والتداخلات على حد سواء. وفي حين أن الائتلافات المواضيعية خاصة بمناطق بعينها، فقد برزت مواضيع ذات أولوية في جميع المناطق، من قبيل العمل المناخي والقدرة على الصمود وتنقل البشر (انظر الشكل 21). بيد أن التركيز الفني للائتلافات الأخرى فريد من نوعه في مناطقها. وفي أفريقيا، يجري النظر في إقامة ائتلاف مواضيعي فيما يتعلق بالمبادرات دون الإقليمية. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اقترح إنشاء ائتلاف مواضيعي بشأن تمويل التنمية. وفي عام 2021، ستؤدي الائتلافات المواضيعية دوراً حاسماً في دعم مكافحة جائحة كوفيد-19، وستمكن من اتخاذ إجراءات سريعة بشأن خطة عام 2030 في الوقت الذي تسعى فيه البلدان إلى التعافي بشكل أفضل. وستواصل المنابر الإقليمية للتعاون العمل مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل التماس الآراء بشأن الدعم المقدم، وستتعاون مع الدول الأعضاء لضمان تلبية الائتلافات المواضيعية الاحتياجات والأولويات الوطنية.

الشكل 21

الائتلافات المواضيعية الحالية

أفريقيا	أوروبا ووسط آسيا	الدول العربية
- البيانات والنظم الإحصائية - إدارة الاقتصاد الكلي والتحول الاقتصادي - المكاسب الديموغرافية (الشباب، نوع الجنس) - التكنولوجيات الجديدة والتحويلات الرقمية - العمل المناخي والقدرة على تحمل تغير المناخ - السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان - التشريد القسري والهجرة - مبادرات دون إقليمية*	- المرافق والشباب - البيئة وتغير المناخ - المساواة بين الجنسين - الصحة والزراعة - حركات النزوح الكبيرة للأشخاص والتشريد والقدرة على الصمود - الحماية الاجتماعية - النظم الغذائية المستدامة	- المرافق وتمكين الشباب والإنتاج - الصلة بين العمل الإنساني والتنمية - الهجرة - إدارة الاقتصاد الكلي والحماية الاجتماعية - الاقتصاد الكلي والتجارة وتمويل التنمية والديون - الحماية الاجتماعية - العدل والمساواة بين الجنسين - الأمن الغذائي والعمل المناخي والبيئة - العمل المناخي وكفاءة استخدام الطاقة - المياه والأمن الغذائي والتغذية - خدمات اجتماعية جيدة - التحضر
آسيا والمحيط الهادئ	أمريكا اللاتينية والكاريبي	
- التخفيف من آثار تغير المناخ - بناء القدرة على الصمود - الإدماج والتمكين - تنقل الناس والتحضر - المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان	- العمل المناخي والقدرة على تحمل تغير المناخ - الجريمة والعنف - النمو المنصف - الحكومة والمؤسسات - التنقل البشري - تمويل التنمية*	

*مقترح إنشاءه

(18) عقدت الاجتماعات السنوية لأفريقيا (2 آذار/مارس)، وأوروبا وآسيا الوسطى (12 آذار/مارس)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (15 آذار/مارس)، وآسيا والمحيط الهادئ (23 آذار/مارس)، والدول العربية (26 آذار/مارس) بشكل متعاقب مع المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة.

98 - وإن تجميع الخبرات المتاحة في مجال السياسات على نحو فعال أمر حيوي لتعزيز الدعم المقدم على الصعيد القطري. وقد أحرزت جميع المناطق تقدماً جيداً في إنشاء مراكز لإدارة المعارف. وأطلق مركزا المعارف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي الدول العربية، من المتوقع أن تصبح جميع وظائف قاعدة المعارف "المنارة" متاحة تدريجياً على مدار العام. ومن المقرر إطلاق مركز إدارة المعرفة في أفريقيا في نهاية عام 2021. ويتعاون المنبران الإقليميان للتعاون في أوروبا ووسط آسيا مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا لتكييف قاعدة المعارف الخاصة بها لاستخدامها في منطقة أوروبا ووسط آسيا.

99 - ومن خلال هذه المنابر، تتوفر ثروة من المنتجات المعرفية بهدف تعزيز الحلول القائمة على الأدلة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، تبرز الحاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لضمان الاستفادة الفعالة من الخبرات في مجال السياسات من خلال مجتمعات الممارسة، ولضمان أن يكون الدعم المتكامل للسياسات متاحاً بسهولة. وستدعم هذا التحول مواءمة العناصر المشتركة وبذل جهود أكبر فيما يتعلق بإمكانية التشغيل المتبادل عبر المنابر الإقليمية. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات إضافية من هذا القبيل. وفي حين رأت زهاء 70 في المائة من البلدان في عام 2020 أنه من السهل أو السهل جداً الوصول إلى خبرات المكاتب الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية (انظر الشكل 22)، اعتبرت 72 في المائة منها أن الدعم الذي تقدمه المكاتب الإقليمية فعال أو فعال جداً، ووجدت زهاء 20 في المائة من البلدان صعوبة في الحصول على الدعم الإقليمي، وردت 14 في المائة من البلدان بأنها لم تتلق أي دعم أو أن الدعم الذي تلقتّه لم يكن فعالاً.

الشكل 22

إمكانية الوصول إلى المكاتب الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والحصول على دعمها

الاتجاه في الردود المستهدفة		توزيع الردود		2020 بالنسبة المئوية		بالنسبة المئوية	
2020	2019	لا أعرف	صعب أو صعب جداً	سهل أو سهل جداً	2020 بالنسبة المئوية	2019	2020
68	54	13	19	68	ما مدى سهولة الحصول على الخبرات من المكاتب الإقليمية لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؟	2020	2019
54	15	14	72	72	مدى فعالية الدعم الذي تقدمه المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة بشأن القضايا الإقليمية/دون الإقليمية ذات الأولوية العليا ذات الصلة بالبلد:	2020	2019

المصدر: استقصاءان لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أجزتهما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عامي 2019 و 2020.

100 - وتمشيا مع الالتزام بتعزيز الشفافية والإدارة القائمة على النتائج، أعدت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في جميع المناطق تقريراً انتقالياً عن النتائج التي تحققت على الصعيد الإقليمي في عام 2020، مع بيان الأنشطة التي نُفذت في إطار آليات التنسيق السابقة. وفي عام 2022، ستقدم المنابر الإقليمية للتعاون تقاريرها الأولى عن الإنجازات الجماعية والآثار المشتركة على نطاق المنظومة التي أسهمت في النهوض بخطة عام 2030 على الصعيد الإقليمي.

101 - ويجري العمل أيضا، تحت قيادة اللجان الإقليمية ومع كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المنطقة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، على توطيد القدرات القائمة فيما يتعلق بالبيانات والإحصاءات. وفي عام 2021، ستواصل جميع المنابر الإقليمية للتعاون ربط مختلف منصات البيانات التي تستضيفها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المنطقة لإنشاء مركز جامع للوصول إلى بيئة البيانات الإقليمية لأهداف التنمية المستدامة.

102 - ولزيادة أوجه الكفاءة الإقليمية في تسيير الأعمال، تم إنشاء أفرقة إدارة العمليات الإقليمية في جميع المناطق وقد وضعت هذه الأفرقة خطط عملها لعام 2021. وتركز الأفرقة عملها على وضع وتنفيذ استراتيجيات إقليمية لتسيير الأعمال، جنبا إلى جنب مع مكتب التنسيق الإنمائي. ومن المتوقع أن يسفر جرد الخدمات التشغيلية المعروضة والطلب عليها على الصعيد الإقليمي ومطابقة هذا الطلب مع البنى التحتية التشغيلية القائمة عن تحسينات في التكلفة والجودة على حد سواء في توفير الخدمات التشغيلية الإقليمية. وتدعم الأفرقة كذلك تنفيذ الجهود المبذولة لتحقيق الكفاءة على الصعيد الإقليمي وتفعيل عوامل التمكين من تحقيق أوجه الكفاءة في المنطقة، بما في ذلك الاعتراف المتبادل.

خصوصية كل منطقة: لمحة عامة عن التقدم المحرز في كل منطقة على حدة

103 - في أفريقيا، عملت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية بشكل تعاوني لحشد استجابة مشتركة لكوفيد-19 من خلال خطة العمل الإقليمية الطارئة للتصدي لكوفيد-19، والتي بموجبها قدمت كيانات الأمم المتحدة الإقليمية دعما أساسيا في مجالات مثل المشتريات لتحسين التنسيق وسط مخزونات عالمية محدودة وسلاسل إمداد ضعيفة. وأنشأت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية مركزا إقليميا لإدارة المعارف بشأن كوفيد-19، يوفر موارد على نطاق المنظومة لدعم مكافحة الجائحة. وسيتم إطلاق مركز لإدارة المعارف في أفريقيا بحلول نهاية عام 2021؛ وسيركز الائتلاف المواضيعي المعني بتعزيز البيانات المتكاملة والنظم الإحصائية على تطوير بوابة بيانات التنمية التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا خلال عام 2021 لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. ويجري العمل أيضا على وضع استراتيجية للبيانات والإحصاءات بين أفريقيا والأمم المتحدة، لتوجيه وتنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال البيانات في أفريقيا.

104 - وتتمشى الائتلافات المواضيعية السبعة المحددة في المنطقة بصورة وثيقة مع أولويات الاتحاد الأفريقي، وتركز، بالإضافة إلى البيانات والنظم الإحصائية المذكورة، على إدارة الاقتصاد الكلي والتحول الاقتصادي؛ وتسخير المكاسب الديموغرافية من خلال الاستثمار في تمكين الشباب والمرأة؛ والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة وتمكين التحولات الرقمية؛ والعمل المناخي؛ والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان؛ فضلا عن معالجة قضايا النزوح القسري والهجرة. ويجري النظر في إنشاء ائتلاف مواضيعي إضافي بشأن المبادرات دون الإقليمية. وشكل فريق عمل لمواصلة استعراض الهياكل القديمة في المنطقة من أجل تحديد أهميتها وإمكانية إقامتها في إطار الهيكل الجديد للمنبر الإقليمي للتعاون. وسيكون إضفاء الطابع المؤسسي على تلك الجهود من أجل تنسيق الدعم أمرا حاسما لتمكين المنبر الإقليمي للتعاون في أفريقيا من تقديم الدعم الفعال للبلدان لمكافحة جائحة كوفيد-19 وتمهيد الطريق نحو التنمية المستدامة.

105 - وفي منطقة الدول العربية، سيقدم المنبر الإقليمي للتعاون والائتلافات المواضيعية الثمانية فيه الدعم للأولويات الإقليمية، بما في ذلك تمكين المراهقين والشباب وإدماجهم؛ والرابطة بين الأنشطة الإنسانية

والأنشطة الإنمائية؛ والهجرة؛ وإدارة الاقتصاد الكلي والحماية الاجتماعية؛ والعدل والمساواة بين الجنسين؛ والأمن الغذائي، والعمل المناخي والبيئة؛ والخدمات الاجتماعية الجيدة؛ والتحضر. ويجري حاليا إدراج التعليقات الواردة من المنسقين المقيمين والدول الأعضاء في خطط عمل الائتلافات المواضيعية لضمان أن تكون هذه الائتلافات مدفوعة بطلب الدول الأعضاء ومرتبطة بمهام محددة. وأسهمت الائتلافات المواضيعية في منطقة البلدان العربية في الاستجابة في مجال الصحة العمومية لكوفيد-19، حيث وفّرت، في جملة أمور، بناء قدرات الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال الصحة والابتكار الرقمي ودعم تقييمات الآثار على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية ورعاية الأمهات والمواليد الجدد والأطفال والمراهقين.

106 - ويجري العمل على قاعدة المعارف "المنارة"، التي يتوخى أن تكون مركزا جامعاً لجميع المعارف والبيانات المستمدة من مصادر الأمم المتحدة والدول الأعضاء والجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى لدعم تنفيذ خطة عام 2030. وسيتاح لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والدول الأعضاء الاطلاع على قاعدة المعارف "المنارة"، وهي تشمل عدة أدوات باللغتين العربية والإنجليزية، مثل بوابة أهداف التنمية المستدامة العربية ومنصة شاملة للبيانات والإحصاءات للمنطقة العربية، استناداً إلى بيانات من مصادر وطنية وبيانات من وكالات الأمم المتحدة الراحية، تكملها تقديرات لأحدث الفترات الزمنية والبيانات الضخمة. وستشمل "المنارة" مجموعة من المنتجات المعرفية، ومنصة إقليمية للتعليم الإلكتروني لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومركز بيانات جغرافية مكانية عربي مشترك لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الإنترنت، ومجموعة من أدوات محاكاة السياسات، استناداً إلى نماذج اقتصادية مختلفة.

107 - وقد ساعد المنبر الإقليمي للتعاون لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، في الأشهر الأولى من وجوده، على الجمع بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية دعماً للتقييمات وخطط الاستجابة لكوفيد-19 المراعية للمنظور الجنساني والمتمحورة حول حقوق الإنسان، والحوارات الإقليمية الجديدة بشأن العمل المناخي والبيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، ورسائل السياسات المتسقة بشأن تعزيز الحماية الاجتماعية، وتنقل الناس والحد من مخاطر الكوارث. وركزت الائتلافات المواضيعية الخمسة على استجابة أكثر تنسيقاً واستهدافاً من جانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي في المجالات الرئيسية ذات الأولوية. فعلى سبيل المثال، وضعت منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، من خلال الائتلاف المواضيعي المعني بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إرشادات استراتيجية وتشغيلية للحكومات والشركاء الآخرين في جنوب شرق آسيا لمعالجة الثغرات في الخدمات وضمان استمرار خدمات الرعاية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية ورعاية الأمهات والمواليد الجدد والأطفال والمراهقين أثناء الجائحة. ونُظمت حوارات مخصصة مع مجموعات من المنسقين المقيمين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بهدف تحسين مطابقة الخبرات الإقليمية وعرض الدعم المقدم مع الطلبات على الصعيد القطري. ويساعد الدعم الموجه إلى الدول الأعضاء والمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في هذه المجالات على إرساء أسس قوية للتعافي بشكل أفضل من الوباء والتعجيل بالعمل من أجل تنفيذ خطة عام 2030.

108 - وتدعم المنبر الإقليمي للتعاون مجموعات تتناول وسائل التنفيذ، بما في ذلك ما يتعلق ببيانات وإحصاءات أهداف التنمية المستدامة، وإدارة المعارف، والإبلاغ على نطاق المنظومة، فضلاً عن فريق إدارة العمليات الإقليمية. وكما هو الحال في المناطق الأخرى، تقدم مجموعة الدعم المتبادل، التي يرأسها الممثل الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي، الدعم القطري. وبالاعتماد على مكتب المساعدة الحالي المعني بأهداف

التنمية المستدامة الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، أُطلق رسمياً مركز إدارة المعارف في آسيا والمحيط الهادئ في آذار/مارس 2021، وهو ييسر وصول الدول الأعضاء وأفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى موارد المعرفة وجماعات الممارسين والخبرات في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. والعمل جارٍ لإنشاء شبكة من الخبراء ومواصلة تطوير المركز ليصبح حيزاً ديناميكياً قائماً بذاته. كما أن بوابة أهداف التنمية المستدامة الخاصة بآسيا والمحيط الهادئ تعمل بكامل طاقتها، وتوفر بيانات موحدة عن التقدم المحرز في مجال أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي، وتغذي قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك يقدم فريق البيانات والإحصاءات المعني بأهداف التنمية المستدامة الدعم التقني والدعم في مجال البيانات للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بما في ذلك في سياق كوفيد-19.

109 - وبما أن معظم العمل التعاوني في أوروبا ووسط آسيا كان جارياً قبل إدراجه في الائتلافات المواضيعية وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 23/2020، فقد أجرى المديرون الإقليميون في عام 2020 استعراضاً للأداء الوظيفي للائتلافات المواضيعية الموجودة من قبل. وكشف الاستعراض عن توافق قوي في الآراء بشأن مجالات الائتلافات المواضيعية ذات الأولوية، استناداً إلى النتائج السابقة والاحتياجات الإقليمية والقطرية الناشئة. ووضعت خطة استجابة إدارية لتنفيذ توصيات الاستعراض، ومن المتوقع أن تسفر عن توفير عرض لخدمات الدعم واستراتيجيات خروج أوضح من أجل تعزيز تركيز الائتلافات المواضيعية على المهام الملحمة. وتُظمت مشاورات بشأن الائتلافات المواضيعية للدول الأعضاء مع اللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا في 12 شباط/فبراير 2021.

110 - ويجري تطوير مركز إقليمي لإدارة المعارف يركّز على المنتجات المعرفية مثل المنشورات والتقارير والمبادئ التوجيهية وخبرات موظفي الأمم المتحدة في المناطق، وسيكون متوفراً باللغة الروسية أيضاً. ومن المتوقع أن تحدد الائتلافات المواضيعية الموظفين أو الخبراء المعنيين المتاحين لتقديم الدعم من ضمن قائمة الخدمات التي ستقدمها للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتشمل أفرقة التنسيق الإقليمية المشتركة بين الوكالات الأخرى المنشأة تحت مظلة المنبر الإقليمي للتعاون فريق التحول الرقمي وفريق البيانات والإحصاءات. ويشمل هذا الأخير جهات تنسيق الإحصاءات التابعة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ويتواصل مع الأوساط الإحصائية العالمية، بحيث يتمكن واضعو السياسات في المنطقة من الاطلاع على البيانات والإحصاءات على نحو أفضل.

111 - في عام 2020، حشدت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أصولها وخبراتها لدعم الدول الأعضاء في الاستجابة الصحية والاجتماعية الاقتصادية الفورية لجائحة كوفيد-19، بسبل منها تقديم المساعدة في توسيع نطاق نظم الرعاية الصحية لتوفير التغطية والخدمات الجيدة، وزيادة التدابير للتصدي للعنف الجنساني، وتوسيع نطاق تدابير الطوارئ الاجتماعية الاقتصادية للوصول إلى الفئات الأضعف، والعمل مع السلطات لتسهيل التعلم عن بعد وإعادة فتح المدارس بشكل آمن. وبهدف تحسين مطابقة الخبرات الإقليمية وعرض الدعم المقدم من الائتلافات المواضيعية للطلبات على الصعيد القطري، نظم المنبر الإقليمي للتعاون لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مشاورات مع المنسقين المقيمين والدول الأعضاء في المنطقة. ونتيجة لذلك، يُقترح إنشاء ائتلاف مواضيعي سادس معني بتمويل التنمية في عام 2021. وتدرج مواضيع الشباب والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء

والفتيات باعتبارها أولويات شاملة في العمل في مجال السياسات الإقليمية. وسيتم تعزيز أدوار الائتلاف الموضوعي لتحقيق نتائج ملموسة على الصعيد القطري عن طريق تقديم الدعم التقني للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المجالات المواضيعية المحددة. وعلاوة على ذلك، سيسهل المنبر الإقليمي للتعاون اتخاذ إجراءات مشتركة لسد الثغرات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

112 - ويدعم المنبر الإقليمي للتعاون في عمله كل من اللجنة التوجيهية لمركز إدارة المعارف وفريق البيانات والإحصاءات المعني بأهداف التنمية المستدامة، ومجموعة الدعم المتبادل، وفريق إدارة العمليات الإقليمية، وفريق إقليمي للشراكات والتواصل. وبوابة أهداف التنمية المستدامة هي نقطة دخول مرجعية لجميع المعلومات بشأن خطة عام 2030 في المنطقة وتيسر الرصد والمتابعة الإحصائية للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويين الإقليمي والقطري. وأجرى الفريق الإقليمي المعني ببيانات وإحصاءات أهداف التنمية المستدامة عملية جرد لخبرات الأمم المتحدة والمساعدة التقنية المتاحة للدول الأعضاء من خلال بوابة التنمية المستدامة. وساعدت عملية الجرد على تحديث أداة التقييم الذاتي الإقليمية لتشخيص القدرات على إنتاج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي سيتم تبادلها مع المكاتب والنظم الإحصائية الوطنية في بلدان المنطقة في عام 2021.

الاستفادة من البنية الإقليمية المعززة في عقد العمل

113 - كان عام 2020 فترة انتقال إلى هيكل إقليمي جديد أثناء نقشي جائحة تاريخية كشفت التحديات الهيكلية التي تعترض التنمية المستدامة في جميع المناطق. وبرزت الحاجة إلى التعجيل بتنفيذ المجالات التحويلية الخمسة المبينة أعلاه. وتشكل المنابر الإقليمية الجديدة للتعاون وانتلافاتها المواضيعية، إلى جانب التجميع الفعال للخبرات لفائدة المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، ومن خلالها الدول الأعضاء، والإبلاغ عن النتائج المحققة، وتوحيد البيانات والإحصاءات، وكفاءة تسيير الأعمال عناصر رئيسية لكي تقدم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عرض دعم أفضل على الصعيد الإقليمي.

114 - وأعتمد على كيانات الأمم المتحدة لزيادة تعزيز التعاون وطرائق الدعم تحت مظلة المنبر الإقليمي للتعاون، وأن تفعل ذلك بطريقة شفافة. وفي الوقت الذي نوطد فيه الهيكل الإقليمي الجديد، أتوقع أن تنقل هذه المنابر الإقليمية للتعاون تركيزها من العملية إلى المحتوى، وأن تقيس الأثر وأن تقدم تقارير عن النتائج بما يتمشى مع الأولويات والخصائص الإقليمية. وأثناء قيامنا بذلك، سيكون من المهم جدا أن نولي اهتماما أكبر للتصدي للتحديات العابرة للحدود، وتعزيز التأزر عبر عمليات السلام والتنمية والعمليات الإنسانية، وأن نحدد سبل تعزيز توافر القدرات الاحتياطية عندما تقتضي الظروف ذلك. وما زلنا ملتزما بضمان أن تكون للدول الأعضاء عملية تنفيذ تشاورية المنحى.

دال - تعزيز التعاون والتأزر والتنسيق في العمل الإنساني والإنمائي والعمل المتصل بالسلام

115 - يعيش اليوم نحو 77 في المائة من أفقر فقراء العالم في بيئات هشّة. وإذا كنا سننفذ خطة عام 2030، فعلى أن ننهي النزاعات وأعمال العنف وأن نتصدى لأوجه القصور الإنمائي الكامنة وقابلية التضرر من آثار تغيّر المناخ التي تسهم في الهشاشة. ولكي تؤدي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دورها في هذا المجال، من الضروري تعزيز التعاون والتأزر والتنسيق فيما بين العمل الإنساني والإنمائي والعمل المتصل بالسلام، على النحو الذي دعا إليه الاستعراض الشامل لعام 2020.

116 - وخلال العام الماضي، شهدنا بذل جهود حثيثة لتعزيز التعاون بين الركائز في التحليل المشترك، وتحديد الأولويات الاستراتيجية، والتخطيط والبرمجة المشتركين. وأحرزنا تقدماً في ترجمة الولايات إلى توجيهات على المستوى الميداني عبر ركائز الأمم المتحدة. ويشمل ذلك وضع الوثيقة المرافقة لإطار التعاون بشأن الرابط بين العمل الإنساني والإنمائي والعمل المتصل بالسلام، و"التوجيهات الإرشادية الخفيفة لتحقيق النتائج الجماعية" التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وتوجيهات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن مراعاة ظروف النزاع وبناء السلام والحفاظ عليه. وعلى نطاق المنظومة، تدعم كيانات الأمم المتحدة مكاتب المنسقين المقيمين لتحسين الربط بين العمل الإنساني والإنمائي والعمل المتصل بالسلام. فعلى سبيل المثال، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشكل وثيق مع مكاتب المنسقين المقيمين وبعثات الأمم المتحدة لضمان حصولها على التحليل البيئي من أجل تحسين عملية تحديد فرص اتخاذ تدابير لصالح البيئة في إطار بناء السلام. وفي هايتي وغيرها من البلدان، تعمل كيانات الأمم المتحدة معاً لتوفير الدعم التقني المشترك لمكاتب المنسقين المقيمين من أجل دعم نهج مشترك بين العمل الإنساني والإنمائي والعمل المتصل بالسلام. وسيستمر هذا العمل طوال عام 2021، وستسترد به الجولة المقبلة لأطر التعاون من خلال الدروس والتحليلات المتعلقة بالقضايا الإنسانية، والتأهب، والحد من المخاطر، ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمات.

117 - وتثبت اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي بصورة متزايدة أنها منبر فعال لربط الجهات الفاعلة الرئيسية في العمل الإنساني والإنمائي والعمل المتصل بالسلام والتصدي بفعالية أكبر لأوجه الضعف والمخاطر في ثمانية بلدان ذات أولوية هي إثيوبيا وبوركينا فاسو وتشاد والسودان والصومال والكاميرون والنيجر ونيجيريا. وقد دعت اللجنة بشكل فعال إلى إقامة روابط بين الاستجابات الاجتماعية الاقتصادية والاستجابات الإنسانية لجائحة كوفيد-19. ووفقاً لولاية الاستعراض الشامل لعام 2020، ستوزع المعلومات المتعلقة بعمل اللجنة الآن على الدول الأعضاء بانتظام. وقد شهدنا عدة مبادرات مشتركة لتعزيز العمل عبر مسار العمل الإنساني والإنمائي والعمل في مجال السلام. فعلى سبيل المثال، أطلق برنامج الأغذية العالمي ومفوضية شؤون اللاجئين محورا مشتركا لتميز البرامج واستهدافها لمساعدة مكاتبهما القطرية والإقليمية على تفعيل الالتزامات العالمية المتعلقة بالاستهداف وتبادل البيانات والمساءلة أمام السكان المتضررين وتعزيز البرمجة المشتركة. وإنني أثني على قيادة الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية المشتركة وأعتمد على التزامهما المستمر من أجل تعظيم أثر عمل اللجنة.

118 - وتشير المؤشرات على أرض الواقع إلى أن هذه الجهود بدأت تؤتي ثمارها. فوفقاً للاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، سلّمت 76 في المائة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج بأن المنسقين المقيمين أسهموا في عام 2020 في بناء أوجه تآزر أقوى في جميع التدخلات الإنمائية والإنسانية و/أو تدخلات بناء السلام. وعلاوة على ذلك، أجابت 77 في المائة من الحكومات أن كيانات منظومة الأمم المتحدة تعمل حالياً معاً بشكل تعاوني أكثر من قبل بدء عملية إعادة التنظيم، مقارنة بنسبة 70 في المائة في العام السابق. وتشير كيانات الأمم المتحدة إلى اتجاهات إيجابية مماثلة، حيث أفادت التقارير بأن 81 في المائة من الكيانات شاركت في تحديد النتائج الجماعية عبر التدخلات الإنمائية والإنسانية وتدخلات بناء السلام في عام 2020، مقابل 75 في المائة منها في عام 2019.

119 - ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة. فقد أفادت عدة كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية عن وجود صعوبة ما في التعاون فيما بين الركائز في حالات الطوارئ والأزمات (انظر الجدول 2).

الجدول 2

العمل الجاري للربط بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة بناء السلام

سؤال: يرجى تقييم مستوى الصعوبات في كل جانب من الجوانب التالية:

خيارات الردود	صعب جدا/صعب	مشاكل ثانوية	لا مشكلة على الإطلاق	لا أعرف
التحليل المشترك والوعي بالمخاطر	38,8 في المائة	33,3 في المائة	22,2 في المائة	5,5 في المائة
التخطيط والبرمجة المشتركين	50 في المائة	27,7 في المائة	16,6 في المائة	5,5 في المائة
تقييم الأثر	55,5 في المائة	22,2 في المائة	11,1 في المائة	11,1 في المائة
ضمان التمويل المناسب	72,2 في المائة	11,1 في المائة	5,5 في المائة	11,1 في المائة
الرصد والتقييم	55,5 في المائة	5,5 في المائة	22,2 في المائة	16,6 في المائة

المصدر: استقصاء آراء مقر كيانات الأمم المتحدة أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام 2020

120 - وفيما يتعلق بالتخطيط المشترك، كان أحد المعوقات الرئيسية التي أبلغت عنها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هو غياب تعريف واضح لماهية "النتائج الجماعية" وكيفية إيرادها في أدوات التخطيط الحالية، مثل إطار التعاون، وخطة الاستجابة الإنسانية، والإطار الاستراتيجي المتكامل. وأشارت أيضا إلى أن تصميم البرامج المشتركة لا يزال طموحا، حيث تحاول المنظمات تحديث العمل الحالي للوصول إلى نتائج جماعية بدلا من تحديد النتائج الجماعية أولا التي ستسفر بعد ذلك عن برامج أعدت على نحو مشترك. ويشكل عدم تبادل البيانات بين كيانات الأمم المتحدة، بسبب الشواغل القانونية وشواغل الخصوصية المعقدة والافتقار إلى إمكانية التشغيل البيئي للبيانات، عقبات إضافية أمام التعاون في الرابط بين العمل الإنساني والإنمائي والعمل المتصل بالسلام.

121 - وأشارت كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى ضرورة اتباع نهج أكثر منهجية لكفالة استجابة المنظومة بأكملها. وفي الوقت الحاضر، تتفاوت جهود التنسيق إلى حد كبير من سياق إلى آخر، وغالبا ما تعتمد على حسن النية وقدرة الموظفين والظروف الأخرى في البلد. وأوصت بأن تركز المبادرات المشتركة لتنمية القدرات على بناء فهم أفضل لمختلف المبادئ والأدوات والنهج المطبقة على الجهود المبذولة في العمل الإنساني والإنمائي والعمل المتصل بالسلام.

122 - ولا تزال أكثر الصعوبات المبلغ عنها تتمثل في ضمان الحصول على التمويل المناسب، ولا سيما في معالجة النهج الانعزالي الذي تبغه الجهات المانحة في تمويل قنوات العمل الإنساني والإنمائي والعمل المتصل بالسلام الذي يعترض طريق الاستجابة الفعالة على نطاق المنظومة. ولمعالجة هذه القضايا، وضعت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات قائمة بممارسات التمويل الجيدة للاستجابة الإنسانية كأداة مرجعية لوضعي السياسات والممارسين. وعلاوة على ذلك، تفيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن 1,7 في المائة فقط من البرامج الإنسانية تستهدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأن 2 في المائة فقط من جميع المعونات المقدمة للسلام والأمن في الدول والاقتصادات الهشة وضعت المساواة بين الجنسين بين أهدافها الرئيسية. ويجري وضع ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني كوثيقة ختامية للمناسبة التي نظمت أثناء منتدى المساواة بين الأجيال تحت شعار "المساواة بين الجنسين: من شراكة بياريتز إلى بيجين +25"

من أجل تقديم صورة واضحة عن الثغرات الموجودة والإجراءات التي ينبغي اتخاذها لسد هذه الثغرات على النحو المناسب.

123 - وبالمضي قدماً، سأواصل تشجيع كيانات الأمم المتحدة على زيادة الأثر العملي لعملنا الرامي إلى تعزيز التعاون والتآزر والتنسيق بين العمل الإنساني والإنمائي والعمل المتصل بالسلام، ولا سيما من خلال معالجة القضايا المتعلقة بالنتائج الجماعية والبرمجة المشتركة ومن خلال بناء فهم أكبر لمختلف المبادئ والأدوات والنهج.

124 - وإضافة إلى ذلك، أدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم استجابة المنظومة بأكملها عن طريق تعديل ممارسات التمويل والاستفادة من الدعم الذي سيقدم في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل بناء السلام المقرر عقده في عام 2022 خلال دورتها السادسة والسبعين، من أجل بناء زخم لتمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به للأنشطة التي تعزز بناء السلام باتباع نهج متسقة إزاء العمل الإنساني والإنمائي والعمل المتصل بالسلام. وأشجع أيضاً الممارسة المستمرة المتمثلة في إدراج تنسيق الجهود الإنسانية والإنمائية والجهود المبذولة في مجال السلام في جدول أعمال مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتمكين من إحراز مزيد من التقدم في تعزيز الجهود في هذا الصدد.

رابعاً - تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وشفافيتها ومساءلتها والرقابة عليها

125 - سلّمت عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأن تأمين حدوث تحول في طريقة تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أمر أساسي لتيسير الأداء المتسق والمنسق والفعال والمتكامل. وفي هذا الصدد، يرحب الاستعراض الشامل لعام 2020 باتفاق التمويل⁽¹⁹⁾ ويشجع على تنفيذه تنفيذاً كاملاً وفعالاً. ويشدد على أن الموارد الأساسية تظل الأرضية التي تقوم عليها الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ويسلم أيضاً بضرورة توفير التمويل المناسب كما ونوعاً. وبعد مرور عامين من تنفيذ الاتفاق، أحرز بعض التقدم ولكن ليس بالسرعة المطلوبة.

126 - وفي حين يجري إحراز تقدم في تحقيق الأهداف المتعلقة بالموارد الأساسية الإجمالية للتنمية لصناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات (من 5 في المائة إلى 9 في المائة)، لا تزال هناك شواغل بشأن بطء معدل الزيادة في حصة التمويل الطوعي للأنشطة المتصلة بالتنمية (من 19,4 في المائة في عام 2017 إلى 19,6 في المائة في عام 2019)، وقلة رأس المال في الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة (تبلغ نسبته حالياً 15 في المائة من الهدف المحدد لعام 2020)، والاعتماد المفرط على عدد قليل من المساهمين، والنقص في تمويل نظام المنسقين المقيمين.

127 - ومن جانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تتطلب زيادة الدعم المقدم للبلدان التي تنفذ خطة عام 2030 إلى أقصى حد ممكن وتنفيذ اتفاق التمويل وجود ثقافة تحقيق نتائج قوية تركز على تقييم وإبلاغ سليمين وحسن المواءمة بين التخطيط الفردي والجماعي. وفي عام 2020، واصلت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الاستثمار في تقديم تقارير أكثر اتساقاً على جميع المستويات، وبناء هيكل للمعلومات يتسم بالمرونة، وتصميم أطر للإدارة والمساءلة على نطاق المنظومة، وتسريع وتيرة تحقيق مكاسب في الكفاءة

(19) جدول مؤشرات اتفاق التمويل متاح عبر الرابط التالي: www.un.org/ecosoc/en/content/2021-secretary-general%E2%80%99s-report-implementation-qcpr

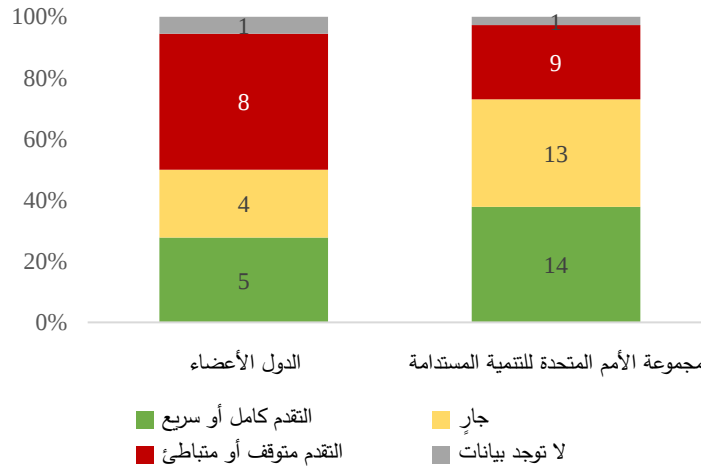
(انظر الفصل الثاني جيم). بيد أن هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم لتعزيز الشفافية من خلال تحسين الإدارة القائمة على النتائج، وتعزيز قدرات البيانات على نطاق المنظومة، والتقييمات على نطاق المنظومة، وتعزيز الاتساق بين مجالس الإدارة وكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويوفر عام 2021 فرصاً لمواصلة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره منبرا للمساءلة.

ألف - تعزيز تنفيذ اتفاق التمويل

128 - يشكل اتفاق التمويل محركاً رئيسياً للمساءلة. بيد أن هناك صورة ملتبسة تظهر من البيانات المتعلقة بتنفيذ الالتزامات. فاستناداً إلى أحدث البيانات (بيانات التمويل لعام 2020 غير متوفرة بعد)، أحرز بعض التقدم بشأن 50 في المائة من التزامات الدول الأعضاء و 73 في المائة من التزامات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (انظر الشكل 23).

الشكل 23

التقدم المحرز في التزامات اتفاق التمويل



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2021.

129 - وفي عام 2019، بلغ إجمالي المساهمات المالية للدول الأعضاء في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية 38,1 بليون دولار. وقد أنفق ما يزيد قليلاً على نصف هذه المساهمات، أو 19,6 بليون دولار، على المساعدة الإنسانية، في حين استخدم 18,5 بليون دولار منها لتمويل أنشطة المساعدة الإنمائية. ومن ضمن هذا المبلغ الأخير، كان هناك 5,5 بلايين دولار في شكل تمويل أساسي (غير محدد) للأنشطة الإنمائية، أو 29,6 في المائة من مجموع التمويل للأنشطة المتصلة بالتنمية، أي أقل بقليل من الهدف الوارد في اتفاق التمويل البالغ 30 في المائة (انظر الجدول 3). ومع ذلك، عند النظر في التمويل الطوعي فقط (مقابل التمويل المقرر)، تتخفف هذه الحصة إلى 19,6 في المائة.

الجدول 3

اتفاق التمويل: التزام الدول الأعضاء 1

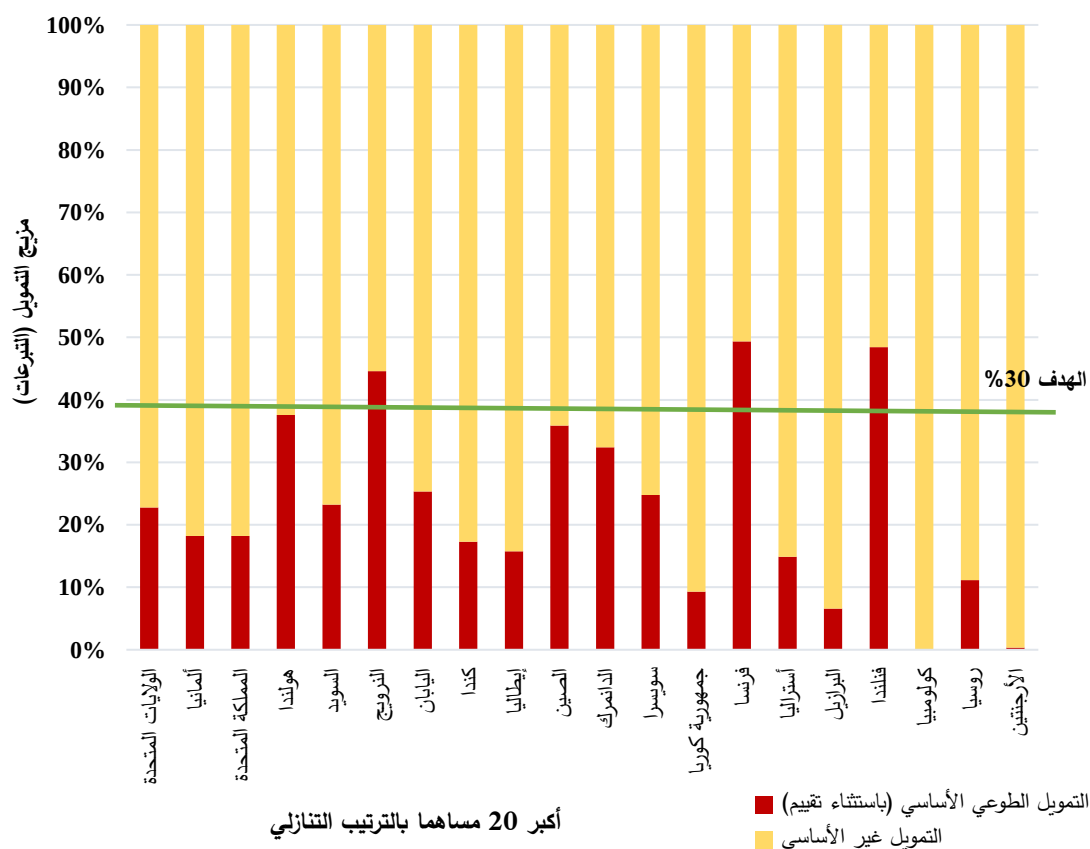
زيادة الموارد الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية

المؤشر	خط الأساس	الهدف	آخر قيمة	الاتجاه
الدول الأعضاء 1-1 الحصة الأساسية من التمويل الطوعي للأنشطة المتصلة بالتنمية	19,4 في المائة (2017)	30 في المائة (2023)	19,6 في المائة (2019)	↓
الدول الأعضاء 2-1 الحصة الأساسية لتمويل الأنشطة المتصلة بالتنمية (بما في ذلك الاشتراكات المقررة)	27 في المائة (2017)	30 في المائة (2023)	29,6 في المائة (2019)	↑

130 - وقدمت 67 دولة عضوا ما لا يقل عن 30 في المائة من تمويلها الطوعي لأنشطة التنمية في شكل موارد أساسية، من بينها 6 دول من أكبر 20 دولة مساهمة (انظر الشكل 24).

الشكل 24

مزيج التمويل لأكثر 20 مساهما في أنشطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لعام 2019



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2021.

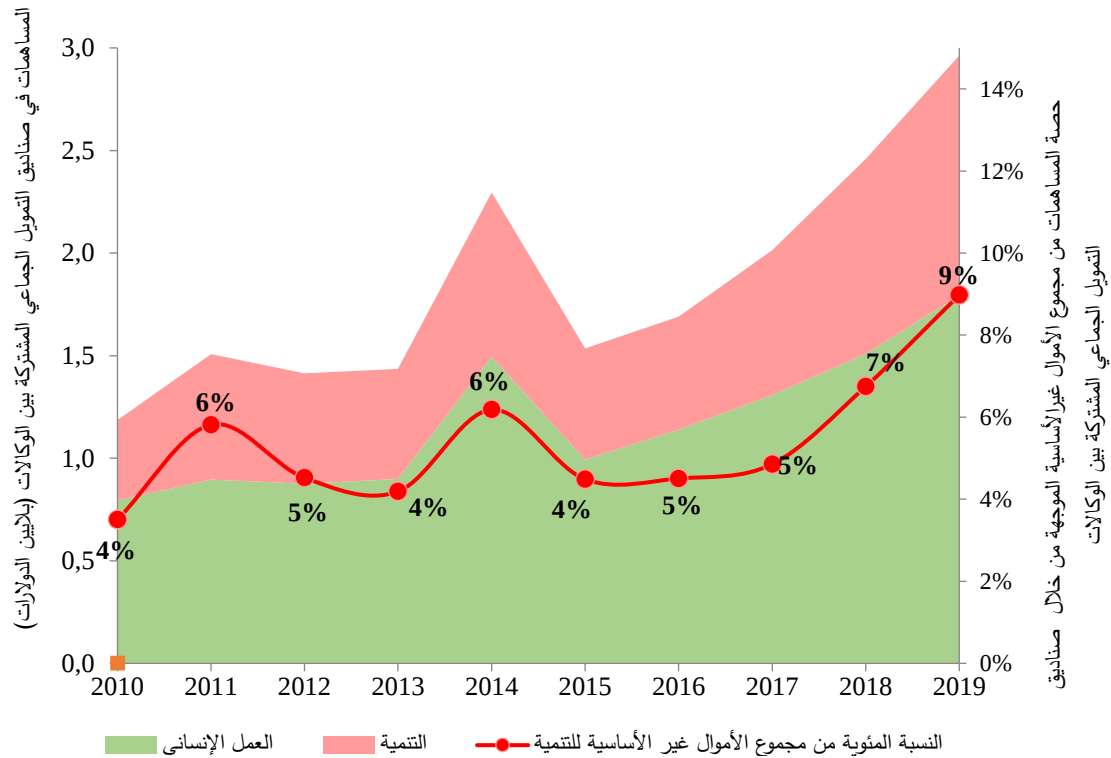
131 - ومع تطور أزمة كوفيد-19، تبين أن الطابع المرن للتمويل الأساسي لا غنى عنه. فقد أتاح إعادة تخصيص بعض هذه الأموال الأساسية على وجه السرعة من أجل التصدي للجائحة. غير أن إعادة برمجة

الموارد الأخرى (غير الأساسية) كانت أكثر تعقيدا وأحيانا غير مجدية بسبب الاتفاقات المبرمة مع فرادى المساهمين. وأشجع جميع الدول الأعضاء المساهمة على النظر في تخصيص نسبة أكبر من مساهماتها للموارد الأساسية من أجل تحقيق أهداف اتفاق التمويل، بدلا من أن تكون في شكل مساهمات غير أساسية مخصصة بشروط صارمة.

132 - ومن المشجع أن أرى الجهود التي تبذلها دول أعضاء عديدة للوفاء بالتزامها بمضاعفة حصة مساهماتها غير الأساسية المقدمة من خلال آليات التمويل الجماعي. فقد وبلغ مجموع المساهمات في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات لعام 2019 ما قدره 2,96 بليون دولار، ما يمثل زيادة بنسبة 20 في المائة مقارنة بعام 2018 (انظر الشكل 25). وفي حين حُصصت نسبة 61 في المائة من المساهمات المقدمة إلى صناديق التمويل الجماعي هذه إلى الصناديق التي تركز على العمل الإنساني، فإن تمويل صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات المتصلة بالتنمية قد زاد بأكثر من الضعف منذ عام 2015، ويمثل الآن 9 في المائة من جميع التمويل غير الأساسي للأنشطة المتصلة بالتنمية التي تقدمها الأمم المتحدة. ويمثل ذلك تقدما جيدا نحو الالتزام الوارد في اتفاق التمويل بتوجيه 10 في المائة من التمويل غير الأساسي للأنشطة الإنمائية من خلال صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات بحلول عام 2023.

الشكل 25

تمويل صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات للفترة 2010-2019



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2021.

133 - وتضاعفت المساهمات في الصناديق المواضيعية الخاصة بالوكالات على فترة السنوات الثلاث الماضية، لتزيد قليلا عن 900 مليون دولار في عام 2019، حُصِّصت منها 720 مليون دولار لمواضيع متعلقة بالتنمية. ويترجم ذلك إلى تخصيص حصة نسبتها 5,5 في المائة من جميع التمويل غير الأساسي للأنشطة الإنمائية، مقارنة بالالتزام الوارد في اتفاق التمويل بحصة نسبتها 6 في المائة بحلول عام 2023 (انظر الجدول 4).

134 - وفي الوقت نفسه، يظل تمويل الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، وهو عامل مساعد حاسم في تمكين إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أدنى بكثير من المستوى الذي التزمت به الدول الأعضاء في اتفاق التمويل. ففي عام 2020، بلغت المساهمات في الصندوق 48 مليون دولار فقط مقارنة بالالتزام الوارد في اتفاق التمويل بمساهمات سنوية تبلغ 290 مليون دولار. وفي حين قد يفسر وجود صناديق جديدة، مثل صندوق الأمم المتحدة التكميلي لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها، الذي أنشئ لتمويل الاستجابة الطارئة للآثار الاجتماعية الاقتصادية للأزمة وأثر جائحة كوفيد-19 على توافر الموارد، بعض مستويات التمويل الأدنى من المتوقع، إلا أنه من الضروري عكس هذه الاتجاهات. وفي هذا الصدد، وبينما ننقل من مرحلة الاستجابة لحالات الطوارئ إلى التعافي والتنمية المستدامة الطويلة الأجل مع إغلاق صندوق مواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها ودمجه بالصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، سيكون من الضروري أن تعيد الدول الأعضاء تأكيد التزامها وتوجيه الموارد إلى هذا الصندوق باعتباره آلية التمويل الأبرز للدفع قدما بالإجراءات المشتركة التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن التدخلات التي تتمشى تماما مع التحول الذي تتطلبه خطة عام 2030.

الجدول 4

اتفاق التمويل: التزام الدول الأعضاء 2

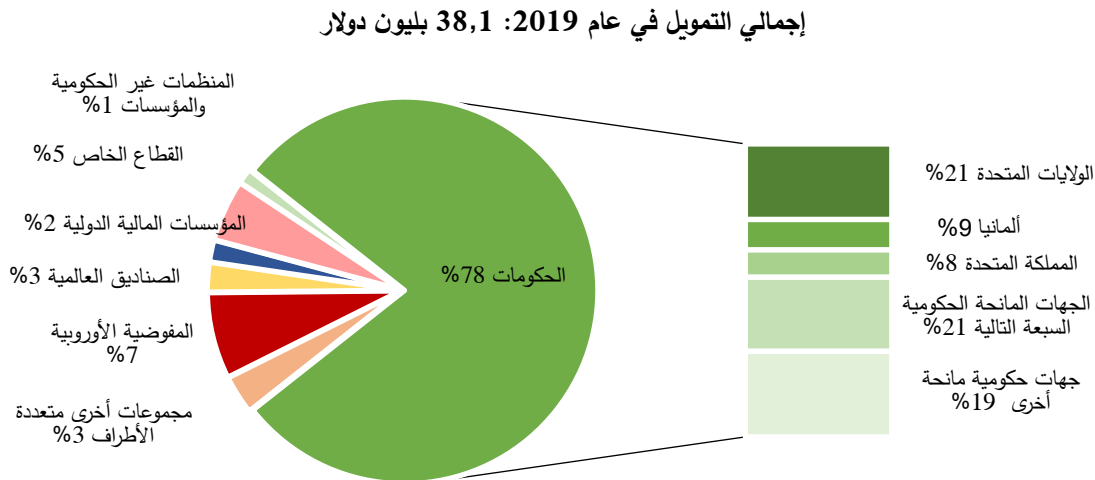
مضاعفة حصة المساهمات غير الأساسية المقدمة عن طريق صناديق التمويل المجمع والصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات المتصلة بالتنمية

المؤشر	خط الأساس	الهدف	آخر قيمة	الاتجاه
الدول الأعضاء 1-2 النسبة المئوية للموارد غير الأساسية الموجهة من خلال الصناديق المجمع المشتركة بين الوكالات نحو الأنشطة المتصلة بالتنمية	5 في المائة (2017)	10 في المائة (2023)	9 في المائة (2019)	↑
الدول الأعضاء 2-2 النسبة المئوية للموارد غير الأساسية الموجهة من خلال الصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات نحو الأنشطة المتصلة بالتنمية	2,6 في المائة (2017)	6 في المائة (2023)	5,5 في المائة (2019)	↑
الدول الأعضاء 3-2 الرسملة السنوية للصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة لعام 2030	43 مليون دولار (2018)	290 مليون دولار (2020)	43 مليون دولار (2020)	↓
الدول الأعضاء 4-2 المساهمات السنوية المقدمة إلى صندوق بناء السلام	129 مليون دولار (2018)	500 مليون دولار (2020)	180 مليون دولار (2020)	↓

135 - ورغم وجود بعض الاتجاهات الإيجابية في الحجم الإجمالي للتمويل العالي الجودة، لا يزال الاعتماد الكبير على عدد قليل من الدول الأعضاء لتمويل جزء كبير من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يشكل مصدر قلق. وشكلت المساهمات الحكومية الثلاثة الأولى⁽²⁰⁾ زهاء نصف مجموع المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء، وشكلت المساهمات العشر الأولى ثلاثة أرباع التمويل الوارد من جميع الأعضاء (انظر الشكل 26).

الشكل 26

المجموعات الرئيسية لمصادر التمويل لعام 2019



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2021.

136 - وفيما يتعلق بالتبرعات الأساسية لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ولصناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات والصناديق المواضيعية الخاصة بالكيانات، فإن الاتجاهات المتصلة بتوسيع قاعدة التمويل تسير في الاتجاه الخاطئ. وفي حين أحرز تقدم في زيادة عدد المساهمين في ميزانية نظام المنسقين المقيمين، سيتعين مضاعفة العدد الحالي للوفاء بالتزام اتفاق التمويل لعام 2021 (انظر الجدول 5). فاعتماد النظام إلى درجة كبيرة حالياً على عدد صغير من المانحين في تمويله يبعث على القلق، ولا سيما عندما يقترن ذلك بعدم التوازن المستمر بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي. والاعتماد الشديد على عدد قليل من المانحين يجعل قاعدة تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر عرضة للمخاطر. ويجب أن تعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بطريقة استباقية ومعززة لمواصلة بناء الثقة مع الدول الأعضاء وغيرها من المساهمين المحتملين وتوسيع قاعدة الجهات المانحة.

(20) الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة.

الجدول 5

اتفاق التمويل: التزام الدول الأعضاء 3

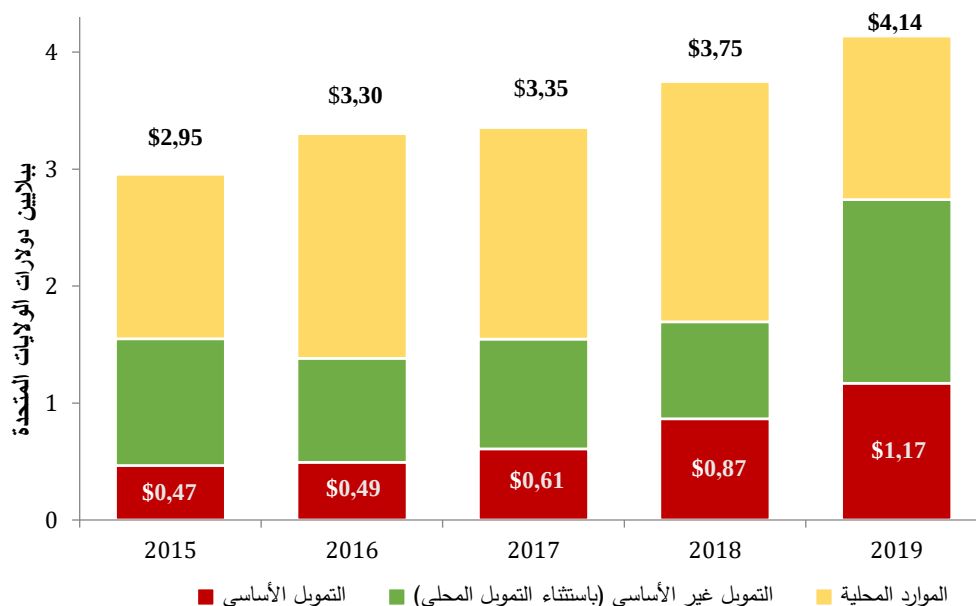
توسيع نطاق مصادر تمويل الدعم المقدم إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

المؤشرات	خط الأساس	الهدف	آخر قيمة	الاتجاه
الدول الأعضاء 1-3 النسبة المئوية لكيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تبلغ عن زيادة سنوية في عدد مساهمي التبرعات الأساسية	67 في المائة (2017)	100 في المائة (2023)	50 في المائة (2019)	↔
الدول الأعضاء 2-3 عدد الدول الأعضاء المساهمة في الصناديق المجمعّة المشتركة بين الوكالات المتصلة بالتنمية، وفي الصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات	59 و 27 (2017)	100 و 50 (2021)	39 و 24 (2019)	↓
الدول الأعضاء 3-3 عدد الدول الأعضاء المساهمة في ميزانية نظام المنسقين المقيمين	28 (2019)	100 (2021)	43 (2020)	↓

137 - ويساعد التمويل المقدم من البلدان المستفيدة من البرامج في التخفيف من بعض الاعتماد الكبير لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الجهات المانحة الكبيرة. ويسرني جدا أن أرى أن التمويل المقدم من البلدان المستفيدة من البرامج بلغ 4,1 بليون دولار، أي أنه زاد زيادة كبيرة جدا قدرها 40 في المائة منذ عام 2015 (الشكل 27).

الشكل 27

التمويل من البلدان المستفيدة من البرامج للفترة 2015-2019



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2021.

138 - ويشمل ذلك 1,4 بليون دولار من الموارد المحلية للبرمجة في بلدان البلدان المساهمة نفسها. ومما يبعث على التفاؤل أن التمويل الأساسي الوارد من البلدان المستفيدة من البرامج زاد بنسبة 150 في المائة خلال الفترة نفسها، من أقل بقليل من نصف بليون دولار في عام 2015 إلى زهاء 1,2 بليون دولار في عام 2019.

139 - وفيما يتعلق بتمويل نظام المنسقين المقيمين، هناك مجال كبير لتحسين استدامته. ويسرني التقدم المحرز في التنفيذ فيما يتعلق بمصادر التمويل الثلاثة، التبرعات وتقاسم التكاليف والاقتطاعات الضريبية. وأثني على المساهمين الذين بذلوا جهداً قوياً لتركيز صرف تبرعاتهم في بداية الفترة وضمان أن تكون في المستوى المناسب. ومع ذلك، لا يزال التمويل الطوعي للصندوق الاستثماري المحدد الغرض لنظام المنسقين المقيمين دون المستوى المتوقع، حيث بلغت الفجوة التمويلية 72 مليون دولار في عام 2020، رغم السداد الكامل لحصة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفق ترتيبات تقاسم تكاليف ومساهماتها من الاقتطاعات الضريبية التي تجاوزت التوقعات الأولية. وبما أن نظام المنسقين المقيمين أصبح يعمل الآن بكامل طاقته وبما أن النتائج المبكرة أظهرت أنه يرقى إلى مستوى التوقعات، سيتعين معالجة العجز في الميزانية في عام 2021 لتجنب القيود النقدية. وسيشمل الاستعراض الأول لعمل نظام المنسقين المقيمين الجديد توصيات ملموسة تتعلق بترتيبات تمويله.

باء - تحقيق نتائج محسنة على نطاق المنظومة، وتعزيز التقييم وتحسين الشفافية بشأن تدفقات التمويل

1 - النتائج على نطاق المنظومة

140 - يدعو كل من اتفاق التمويل والاستعراض الشامل لعام 2020 إلى تعزيز الشفافية والالتزام بالنتائج على نطاق المنظومة.

141 - وعلى الصعيد القطري، تشكل تقارير النتائج السنوية التي تعدها أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن أطر تعاونها حجر الزاوية لشفافيتها ومساءلتها أمام البلدان. وتُظهر البيانات الداخلية الصادرة عن مكتب التنسيق الإنمائي أن الأفرقة القطرية أصدرت 86 تقريراً سنوياً بحلول نهاية عام 2020، ونتوقع أن يرتفع هذا العدد ارتفاعاً كبيراً في عام 2021. غير أنني أشعر بالقلق لأن 25 في المائة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج تقيد بأنها لم تتلق تقرير نتائج سنوي من الفريق القطري في الدورة السابقة، وأن 30 في المائة من البلدان الأخرى لم تكن على علم بما إذا كانت قد حصلت عليه. وقد صدرت الآن مبادئ توجيهية جديدة للأفرقة القطرية تطلب إصدار التقارير في غضون الربع الأول من السنة الذي يلي دورة الإبلاغ السنوية. وأتوقع أن نشهد امتثالاً بنسبة 100 في المائة خلال الدورة الحالية للاستعراض الشامل.

142 - ومن المشجع أن الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بين أيضاً تحسّن نوعية الإبلاغ في جميع فئات البلدان تقريباً (انظر الشكل 28). فقد أشارت ما بين 61 و 64 في المائة من البلدان إلى أن تقارير النتائج الواردة من الأفرقة القطرية تتمحور حول أطر التعاون، وترتبط بالنتائج الوطنية، وتتضمن معلومات محدّثة عن حشد موارد الأمم المتحدة والتنفيذ، على سبيل المثال. وأدنى نسبة اتفاق فيما بين البلدان كانت بشأن ما إذا كانت نتائج منظومة الأمم المتحدة بأكملها مشمولة في تقارير النتائج (موافقة 57 في المائة)، وما إذا كانت تتضمن معلومات عن الموارد المستخدمة في تمويل أهداف التنمية المستدامة (موافقة 52 في المائة).

الشكل 28

تحسينات في جودة الإبلاغ

	توزيع الردود				الاتجاه في الردود المستهدفة	
	2020 بالنسبة للمئوية				بالنسبة للمئوية	
	نعم	لا	لا أعرف		2019	2020
هل تلقت حكومتكم تقريراً من المنسق المقيم للأمم المتحدة عن النتائج التي حققتها منظومة الأمم المتحدة في بلدكم في الدورة السنوية الأخيرة؟	47	24	30		50	47
إلى أي مدى توافق على التصريحات التالية بشأن تقارير الأمم المتحدة التي وردتكم:						
	موافق	غير موافق	لا أعرف		2019	2020
نتلقى تقارير عن النتائج التي تحقّقها الأمم المتحدة بشكل منتظم بما يكفي لتلبية احتياجاتنا	57	31	12		51	57
التقارير تتضمن معلومات محدّثة	61	16	23		62	61
التقارير تتضمن النتائج التي حققتها منظومة الأمم المتحدة بأكملها	57	15	28		50	57
التقارير تتضمن الموارد التي تم حشدتها لتمويل أهداف التنمية المستدامة في البلد	52	21	27		48	52
التقارير تتضمن معلومات عن الموارد التي حشدتها وقدمتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية	63	14	23		54	63
التقارير تتمحور حول نتائج إطار التعاون/إطار المساعدة الإنمائية	64	11	25		61	64
التقارير مرتبطة بالنتائج الإنمائية الوطنية	63	13	24		56	63

المصدر: استقصاءان لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عامي 2019 و 2020.

143 - ومن المقرر أن يتم الاطلاع على عمل مختلف كيانات الأمم المتحدة على المستوى القطري من خلال نظام UN-Info، وهو منصة الرصد والإبلاغ على نطاق المنظومة لتتبع النتائج بشأن السبل التي توجّه فيها أفرقة الأمم المتحدة القطرية الموارد إلى الأولويات الوطنية من أجل دعم أهداف التنمية المستدامة. ومن المقرر إدراج جميع أطر التعاون الجديدة وخطط العمل المشتركة في نظام UN-Info، مما يضمن وجود خط أساس مشترك للإبلاغ عن النتائج وتحسين التمثيل البصري للبيانات في المواقع الشبكية العامة (القطرية والعالمية). ومن المقرر تقديم التقارير على المستوى القطري لعام 2020 في نيسان/أبريل 2021 استناداً إلى التوجيهات الجديدة، وستتاح على صفحات فريق الأمم المتحدة القطري، وعلى الموقع الشبكي لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أيضاً، ولا سيما تلك التي تستخدم نظام UN-Info.

144 - وفي العام الماضي، استخدمت الأفرقة القطرية نظام UN-Info كنظام رئيسي لخطط الاستجابة الاجتماعية الاقتصادية لكوفيد-19، مع نقل البيانات تلقائياً إلى بوابة البيانات المتعلقة بكوفيد-19 العمومية الجديدة لتتبع بدء تنفيذ خطط الاستجابة الاجتماعية الاقتصادية. ويستكمل نظام UN-Info نظام إدارة المعلومات لمكتب التنسيق الإنمائي الذي يجمع البيانات الكمية والنوعية عن عمل الأفرقة القطرية من أجل الإبلاغ عن النتائج القطرية والعالمية، بما في ذلك المعلومات المنشورة على المواقع الشبكية العامة. ومع ذلك، يعتمد نجاح نظام UN-Info إلى حد كبير على عدد الأفرقة القطرية التي تشارك خطط عملها المشتركة ونتائجها بانتظام في المنصة وعلى عدد كيانات الأمم المتحدة التي تستثمر في تحديث أنظمتها بما يتمشى مع مبادئ البيانات المفتوحة. وسيكون الهدف هو ضمان إمكانية التشغيل البيئي للبيانات داخل الأنظمة التي تعتمد الكيانات بحلول نهاية عام 2023، بما يتمشى مع رؤية استراتيجية الأمم المتحدة للعمل من أجل تمكين الجميع من استغلال البيانات، في كل مكان. ودعم فرادى مجالس الإدارة لهذه الأهداف أمر بالغ الأهمية.

145 - وعلى الصعيد الإقليمي، قمنا بإعادة تأطير عملية الإبلاغ عن النتائج على نطاق المنظومة كجزء لا يتجزأ من الاستعراض الإقليمي وإعادة هيكلة التنسيق. وكما ذكر في الفصل الثالث، يسرني أن أرى التقارير السنوية الأولى عن النتائج الإقليمية لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية متاحة للدول الأعضاء في المنابر الإقليمية للتعاون في كل منطقة من المناطق الخمس⁽²¹⁾. وستمكن التقارير الدول الأعضاء في كل منطقة من النظر سنويا في الإنجازات الإقليمية التي حققتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

146 - وعلى الصعيد العالمي، تواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تطوير وتوسيع المنهجيات المشتركة لضمان إدارة قوية قائمة على النتائج. وفي عام 2020، أبلغت جميع الكيانات المجيبة باستثناء كيانين عن دعمها لوضع نهج مشتركة لقياس النتائج على نطاق المنظومة ومواءمة المؤشرات. وتستخدم الكيانات بصورة متزايدة غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة في أطرها القائمة على النتائج. والخطتان الاستراتيجيتان لبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية متوائمتان تماما بالفعل مع غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2020، وضعت أربعة كيانات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) إطارا للتتبع لرصد النتائج فيما يتعلق بمجموعة أساسية من مؤشرات أهداف تنمية القطاع الخاص للفصل المشترك من خططها الاستراتيجية. وفي عام 2021، ستعمل شبكة المخططين الاستراتيجيين التابعة للأمم المتحدة ومكتب التنسيق الإنمائي معا لتتقح دليل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للإدارة القائمة على النتائج لعام 2011.

147 - ومن شأن جميع هذه الإجراءات أن تساعد على تعزيز قدرة رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على الإبلاغ عن مساهمة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أهداف التنمية المستدامة. ويقدم تقرير الرئيس هذا العام لمحة أولى عن النتائج التي ساعدت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تحقيقها في عام 2020، مقارنة بمجموعة من المؤشرات التي أعدت في إطار الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد-19. وسيتم توسيع نطاق ذلك لتحسين الإبلاغ على نطاق المنظومة عن مساهمتها في النهوض بأهداف التنمية المستدامة طوال عام 2021.

2 - التقييم

148 - أحرزت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقدما في الوفاء بالتزاماتها في إطار اتفاق التمويل والاستجابة لعملية الاستعراض الشامل لعام 2020 عن طريق زيادة التقييمات المشتركة وعلى نطاق المنظومة وعبر تحسين نوعية تقييمات أطر التعاون على الصعيد القطري. وأحرز تقدم في تعزيز ثقافة التقييم، مع زيادة مشاركة الكيانات في التقييمات المشتركة وعلى نطاق المنظومة، وزيادة كبيرة في نسبة التقييمات المؤسسية التي تتاح مركزيا على الموقع الشبكي لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

149 - وأجرت كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكثر من 70 تقييما مشتركا في عام 2020. وقد أُجري معظمها (50 تقييما) على المستوى القطري، وزاد عدد التقييمات على المستوى العالمي ليبلغ 20 تقييما بعد أن كان عددها 16 تقييما في عام 2019. وأشارت الكيانات الأصغر حجما، وتلك التي تشارك في عدد أقل من الأنشطة المشتركة، إلى وجود قيود أمام زيادة التقييمات المشتركة. وتتبع أكثر من 95 في المائة من الكيانات (24 كيانا من أصل 25) حالة التقييم وردود الإدارة، وتقي أكثر من 80 في

(21) انظر ESCAP/RFSD/2020/INF/3 للاطلاع على التقرير الصادر عن منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولا تزال التقارير الإقليمية الأخرى لعام 2021 قيد النشر في المواقع الشبكية.

المائة من وحدات التقييم التابعة للكيانات (21 وحدة من أصل 26) بمعايير الاستقلالية التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وفي عام 2020، أفاد 80 في المائة من الكيانات (20 كيانا من أصل 25) أن الإدارة ردت على أكثر من ثلاثة أرباع التقييمات. وبالمثل، أفاد 80 في المائة من الكيانات في عام 2020، مقارنة بنسبة 68 في المائة في عام 2019، بأن استجابة الإدارة كانت متاحة للجمهور في معظم الحالات (انظر الشكل 29). وينصب التركيز الرئيسي في عام 2021 على نشر تقارير التقييم المعززة لأطر التعاون، استناداً إلى توجيهات جديدة، وإنشاء مكتب للتقييم على نطاق المنظومة.

الشكل 29

التقييمات وردود الإدارة

	توزيع الردود			
	2020 بالنسبة المئوية			
	أكثر من 75 في المائة	51 إلى 75 في المائة	26 إلى 50 في المائة	صفر إلى 25 في المائة
ما هي نسبة تقييمات الكيان الذي ورد بشأنها رد من الإدارة؟	80	12	0	8
ما هي نسبة هذه الردود المتاحة للعموم؟	80	0	8	12

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استقصاء عام 2020 لمقار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

150 - وحّد فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم قاعدة بيانات تقارير التقييم الخاصة به لتتبع التقييمات الخاصة بصناديق التمويل الجماعي أو البرامج المشتركة. ويجري إدراج التوصيات والدروس المستخلصة من هذه التقييمات في تصميم صناديق تمويل جماعي جديدة، وأطر استراتيجية جديدة للصناديق القائمة، ومنتجات معرفية لمكتب الصناديق الاستثنائية المتعددة الشركاء. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الخطة الاستراتيجية الجديدة لصندوق بناء السلام، للفترة 2021-2024، التي استرشدت إلى حد كبير بتقييمات الحافظات.

151 - والتقييم المستقل على نطاق المنظومة أمر حاسم لتعزيز الرقابة والشفافية والمساءلة وتحفيز العمل المشترك والتعلم الجماعي في إطار كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ولقد تحدثت بالتفصيل في تقريرتي السابق عن قراري بإنشاء مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ليكون آلية مكرسة للمساعدة في تنسيق التقييمات على نطاق المنظومة.

152 - وقد أتاحت جائحة كوفيد-19 فرصة أولى لاختبار منهجية التقييم على نطاق المنظومة. ومع تضافر جهود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الاستجابة لكوفيد-19، برزت حاجة ماسة إلى إجراء تقييم للاستجابات على نطاق المنظومة لضمان التوافق مع هدفنا المتمثل في إنقاذ الأرواح وحماية المجتمعات والتعافي بشكل أفضل وتصحيح المسار حسب الحاجة. وكبادرة أولى لمكتب التقييم على نطاق المنظومة، تحت الإدارة المؤقتة لكبير المنسقين، أطلقت عملية للدروس المستفادة من صندوق مواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها والنظر في إمكانية تقييم أهمية الصندوق. والتقرير الناتج عن ذلك⁽²²⁾ هو أول تقرير يقيم استجابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من منظور على نطاق المنظومة. وهو يبين إمكانات

(22) "Early lessons and evaluability of the UN COVID-19 response and recovery MPTF". متاح على الرابط

التالي: <http://mptf.undp.org/factsheet/fund/COV00>.

التعاون في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحقيق نتائج جماعية عندما يعرض جميع أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية خبرتهم لإثراء المشاركة في السياسات. وسيُنظر في استنتاجاته وتوصياته كجزء من استعراض نظام المنسقين المقيمين.

153 - وقد أكدت هذه العملية الأولى من جديد ضرورة وأهمية إنشاء مكتب تقييم مستقل على نطاق المنظومة يكون مجهزا تجهيزا كاملا لتقييم الدعم الجماعي الذي تقدمه المنظومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأُطلب موافقة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على إنشاء منصب مدير لرئاسة مكتب التقييم على نطاق المنظومة التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يعاونه فريق صغير، بغية أن يعمل المكتب بكامل طاقته بحلول نهاية العام. ولضمان استقلالية ومصادقية الوظيفة، سيكون هذا المكتب قائما بذاته، وسيكون المدير مسؤولا أمامي مباشرة، مع امتلاكه الصلاحية والسلطة التقديرية لتقديم التقارير على المستوى المناسب من عملية صنع القرار وصلاحيات إطلاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي مباشرة على التقارير. ومن خلال تلك التقارير، سيُقيّم المدير الدول الأعضاء مطلعة على أولويات وأنشطة مكتب التقييم.

جيم - تعزيز مواءمة التخطيط والإبلاغ والتمويل الفردي والجماعي

154 - توفر الحوارات المنظمة بشأن التمويل التي تنظمها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية منبرا لإجراء مناقشات تحاورية بين الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة بشأن طائفة من القضايا التي يشملها الاستعراض الشامل. وعقد ثلاثة عشر كيانا، بما في ذلك جميع الصناديق والبرامج، حوارا منظما في عام 2020، وكان اتفاق التمويل في صميم المناقشات التي جرت. وتعد عدة كيانات الآن مصفوفة للنتائج تتعقب التقدم الذي أحرزته في الوفاء بالتزاماتها في إطار اتفاق التمويل.

155 - وإضافة إلى ذلك، بُذلت في السنتين الأخيرتين جهود متضافرة لتحسين أساليب عمل مجالس إدارة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إزاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي أعيد تنظيمها. وقد أحرز أكبر قدر من التقدم الملموس في المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، سواء في فرادى المجالس أو في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية. وقد أدى عمل الفريق الأساسي المعني بأساليب العمل، الذي شكله رؤساء المجالس التنفيذية في عام 2019، إلى إجراء عدة تغييرات. ويعزز قرار المجالس عقد جلسات إحاطة غير رسمية واجتماعات الرؤساء إجراء مشاورات شفافة تتناول مسائل التنسيق والمواءمة. وقد أصبحت جلسات مجالس الكيانات الفردية الآن أكثر تفاعلا، وتتميز بعنصر الدروس المستفادة، وتدعو إليها مختلف الجهات صاحبة المصلحة والخبراء من القطاع الخاص والمجتمع المدني.

156 - وأرحب وأشيد بمجالس كيانات الأمم المتحدة التي تتخذ أيضا إجراءات لضمان الاتساق بين وثائق البرامج القطرية لفرادى الكيانات والأنشطة والنتائج على نطاق المنظومة المبينة في أطر التعاون. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشأ مكتب التنسيق الإنمائي لوحة متابعة جديدة لتتبع حالة إطار التعاون لكي يطلع شركاء الأمم المتحدة على الروابط بين الوثائق ومرحلة تطورها. وتمشيا مع الاستعراض الشامل لعام 2020، أصبح لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونسف الآن إجراءات تشغيل موحدة لضمان أن تكون مسودات وثائق البرامج القطرية المقدمة إلى المجالس التنفيذية مصحوبة بمسودة مقدمة

على الأقل لإطار التعاون أو إطار النتائج المتفق عليه. وينبغي أن تصبح هذه الممارسات أكثر منهجية وأكثر شيوعاً في جميع مجالس كيانات الأمم المتحدة.

157 - وتظهر الجهود المبذولة لتناول بنود جدول الأعمال، مثل إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أولى دوراتها الثلاثية السنوية في عام 2021، التزام الدول الأعضاء القوي بمواءمة التخطيط الاستراتيجي للصناديق والبرامج مع الاستعراض الشامل. ويتيح تناول قضايا إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإبلاغ الكيانات السنوي عن نتائجها في الدورات السنوية القيام برقابة شاملة.

158 - وقد قامت جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقريباً بمواءمة دورات التخطيط والميزانية الخاصة بها مع دورة الاستعراض الشامل، بصورة جزئية على الأقل. وأشارت بعض الكيانات، بما فيها الأمانة العامة، إلى المواءمة الجزئية بسبب اختلاف تواتر دورة التخطيط، في حين أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن مجلس إدارتها يناقش مواءمة تخطيطها مع دورة الاستعراض الشامل (انظر الشكل 30). وبذلت مجالس إدارة الوكالات المتخصصة جهوداً شتى للمواءمة مع بقية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك باتخاذ خطوات هامة لزيادة مكاسب الكفاءة من خلال الأنشطة المشتركة لتسيير الأعمال ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (انظر الفصل الثاني) والمواءمة في المجالات المواضيعية المتصلة بدعم أهداف التنمية المستدامة والتعجيل بتحقيقها.

الشكل 30

مواءمة دورات التخطيط الاستراتيجي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية

(بالنسبة المئوية)

	توزيع الردود		
	2020 بالنسبة المئوية		
	تماماً	جزئياً	أبداً
إلى أي مدى تتواءم دورة التخطيط والميزانية في الكيان مع دورة الاستعراض الشامل؟	40,7	55,6	3,7
هل تتضمن الخطة الاستراتيجية للكيان تقديم تقارير بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل؟	63,0	18,5	18,5

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استقصاء عام 2020 لأراء مقار كيانات الأمم المتحدة.

159 - وفي الدورة العادية الأولى لعام 2021، شددت المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونسف ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة على أهمية أن تقوم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بإعادة تنظيم وإدماج الاستعراض الشامل لعام 2020 في سياسات الكيانات وخططها وبرامجها ورصدها أثناء وضع خططها الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025. وسيكون من المفيد أن تواصل مجالس الإدارة تشجيع الاضطلاع بالأنشطة البرنامجية المشتركة، بسبل منها التوصية بأن يكفل كل مكتب قطري وجود نسبة دنيا من البرامج المشتركة في حافظة برامجه. ويمكن أن تقي كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومجالس إدارتها بالتزامها بتحقيق نتائج

جماعية عبر بذل كل جهد ممكن لمواءمة الخطط الاستراتيجية المقبلة للكيانات بشكل كامل مع ولايات وتوجيهات الاستعراض الشامل لعام 2020.

160 - وسرني أن أعلم أنه في الدورات العادية الأولى لعام 2021، ذكر رؤساء مجالس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي أن هذه المجالس ستواصل التعاون والتنسيق مع المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة الأخرى وستواصل البحث عن سبل لتحسين فعالية المجلس باتباع نهج لتوفير التوجيه عملية واستباقية وموجهة نحو تحقيق النتائج. وقد ترغب الدول الأعضاء في مواصلة تعزيز التكامل في إدارة المجالس التنفيذية.

دال - مواصلة تعزيز الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي كممبر للمساءلة

161 - يعزز القرار المتعلق بالاستعراض الشامل لعام 2020 مسؤولية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وصلاحياته بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. ويعيد تأكيد دور المجلس وجزءه المتعلق بأشطته التنفيذية كممبر لمساءلة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عن إنجازها أنشطة تنفيذية من أجل التنمية.

162 - وخلال دورة الاستعراض الشامل السابق، نشطت الدول الأعضاء أداء الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية ليظل منبرا للتداول وإبداء الآراء بشأن أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية المنجزة لدعم البلدان في تحقيق خطة عام 2030. ولتعزيز الروابط مع آليات الإدارة الأخرى، غيرت الجمعية العامة توقيت هذا الجزء في قرارها 305/72 ليعقد في موعد قريب من موعد عقد الدورات السنوية للمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج. وبنت الجمعية أيضا على المناداة في القرار 279/72 بأن يتيح هذا الجزء فرصة لتقديم تقارير منتظمة مركزة على الأدلة وإجراء الحوارات بشأن تنفيذ الاستعراض الشامل ومع رئاسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقد أصبح الجزء أكثر تفاعلا، فهو يتضمن الآن دورة مكرسة للتداول مع المنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية من جميع المناطق، إضافة إلى مشاركة أوسع من الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تتجاوز مشاركة الرؤساء التنفيذيين للصناديق والبرامج التي يوجد مقرها في نيويورك أساسا. وسأعمل مع نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبناء على هذا التقدم الذي تيسر إحرازه بانعقاد الجزء عبر الإنترنت في عام 2020، بمشاركة جهات فاعلة من المجتمع المدني والقطاع الخاص.

163 - وتنتظر الجمعية العامة حاليا في دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال مداوالات تتناول كذلك متابعة خطة عام 2030 واستعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ووفقا لما يتمخض عن هذه العملية، ستنتاح فرص لتعزيز دور المجلس في المساءلة من خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية عن طريق تحسين الشكل والمضمون؛ وتعديل موعد هذا الجزء حتى يتسنى أن تصب نتائج في تقارير المجالس؛ وتعزيز الروابط بين مهام المجلس ومهام الجمعية العامة في مجال المساءلة؛ وطلب أن تقدم كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقارير متسقة وتوصيات عملية المنحى.

164 - وفي سياق إصلاح إطار الاستعراض الشامل للرصد والإبلاغ، سأشجع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواءمة مؤشرات خطتها الاستراتيجية الجديدة مواءمة تامة مع مؤشرات الاستعراض الشامل، وتقديم تقارير عن النتائج على نطاق المنظومة إلى مجالس إدارتها لتقديم بعدد إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

هاء - تنفيذ الاستراتيجيات الرئيسية في عمليات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

165 - تزايد تركيز الاستعراض الشامل في عام 2020 على عدد من المجالات التي تعكس قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تعزيز أدائها استناداً إلى الالتزامات المؤسسية البالغة الأهمية، ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق التكافؤ بين الجنسين وكفالة الاستدامة البيئية ومنع العنف والانتهاك الجنسيين. وأرحب بهذه الخطوة الهامة التي اتخذتها الجمعية العامة، وسأواصل تشجيع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على أن تنجز باستمرار تحسينات في هذه المجالات الثلاثة الحيوية.

1 - تحقيق التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

166 - يُحرز تقدم مطرد في تنفيذ استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة الصادرة في عام 2017. وقد حافظنا على التكافؤ بين الجنسين الذي تحقق في كانون الثاني/يناير 2020 في أعلى المناصب التي يُشغَل فيها على أساس التفرغ، أي مناصب وكيل الأمين العام والأمين العام المساعد. وحققنا أيضاً التكافؤ وحافظنا عليه في مناصب المنسقين المقيمين وبلغنا عدداً قياسياً من حيث شغل النساء مناصب رئيسات ونائبات رؤساء في عمليات السلام (24 وظيفة من 50 وظيفة مشغولة). وبلغ إجمالي تمثيل المرأة ضمن الموظفين الدوليين من الفئة الفنية والفئات العليا في منظومة الأمم المتحدة ما نسبته 47,3 في المائة في عام 2019 (متجاوزاً نسبة 46,6 في المائة المسجلة في عام 2018). واتخذت أفرقة الأمم المتحدة القطرية أيضاً إجراءات متنوعة لتعزيز التكافؤ بين الجنسين من حيث تعيين الموظفين واستبقائهم وتقديمهم في مساهمهم الوظيفي وإدارة مواهبهم، بطرق منها إعداد اتفاق في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتعلق بالتكافؤ بين الجنسين ويهدف إلى تحقيق التكافؤ التام بين الجنسين بحلول عام 2026 وقد وقّع جميع رؤساء وكالات الفريق القطري على هذا الاتفاق.

167 - وأنت الجائحة التي اجتاحت العالم بمزيد من التحديات وكذلك الفرص. فقد أشارت نسبة تتجاوز 71 في المائة من جهات التنسيق المعنية بالمساواة الجنسانية في الأمم المتحدة التي شاركت في استقصاء أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أيلول/سبتمبر 2020 إلى أن أزمة كوفيد-19 لها تأثير سلبي في التقدم نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين وتهيئة بيئات عمل تمكينية في الكيانات التي تتبع لها جهات التنسيق هذه. كما أن الجائحة جعلت من ترتيبات العمل المرنة حقيقة واقعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وأتاحت فرصة لتغيير الثقافة المؤسسية. واتخذت الأفرقة القطرية إجراءات محددة لإرساء بيئة تمكينية للجميع، حيث أنجزت حملات للتواصل وقامت بأنشطة دعوية وفتحت حوارات ونظمت حلقات عمل. وهناك حاجة إلى مزيد من الدعم الفوري والشامل لتغيير الثقافة المؤسسية حتى يمكن اجتذاب المزيد من النساء واستبقائهن، ولا سيما في الميدان. وأتوقع أن تزيد منظومة الأمم المتحدة بأكملها من تنفيذ المبادئ التوجيهية لتهيئة بيئة تمكينية في منظومة الأمم المتحدة بما فيها تلك المتعلقة بالميدان تحديداً للمساعدة في زيادة تمثيل النساء وتسريع الجهود لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة.

2 - كفالة الاستدامة البيئية لعمليات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

168 - يطلب الاستعراض الشامل لعام 2020 من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعالج مسألة الاستدامة البيئية للعمليات بالبناء على الترتيبات التي سبق إرساؤها على نطاق المنظومة. ومنذ عام 2009، يقدم التقرير السنوي عن خضرة الأمم المتحدة الزرقاء لمحة عن الاستدامة البيئية لمنظومة الأمم المتحدة من حيث إدارة مرافقها وعملياتها. وتوسّع هذا التقرير مع مرور السنين ليشمل بيانات عن الانبعاثات المؤثرة

في المناخ وعن النفايات والتلوث والمياه والتنوع البيولوجي من حوالي 60 كياناً. ومن أجل إحراز تقدم مشترك يتجاوز جهود الكيانات الفردية، اعتمدت استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة للفترة 2020-2030 في عام 2019. وتركز المرحلة الأولى من هذه الاستراتيجية على الإدارة، بينما تتناول المرحلة الثانية، المقرر الشروع فيها في عام 2021، الوضع الكامل للاستدامة البيئية والاجتماعية الداخلية في السياسات والبرامج والمرافق والعمليات. وهذه الاستراتيجية مدعومة بخطة عمل الأمانة العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالمناخ للفترة 2020-2030 التي تهدف إلى خفض الانبعاثات الناجمة عن عمليات الأمانة العامة إلى درجة طموحة، بما يتماشى مع توصيات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

169 - وقد أُحرز تقدم، لكن على المستوى القطري لم يبلغ سوى 18 في المائة من أفرقة إدارة العمليات بأن لديهم استراتيجية بيئية لأماكن العمل في عام 2019، مشيرين إلى أن التحديات الرئيسية المواجهة في ذلك هي نقص الموارد المالية والقدرات وتفرق المواقع. ومن المتوقع أن إقامة أماكن عمل قطرية مشتركة ستدفع إلى بذل مزيد من الجهود من أجل كفالة أن يكون لدى كل فريق قطري خطة للحد من بصمته البيئية على غرار الاستراتيجية البيئية للبعثات الميدانية التي أطلقت في عام 2016.

3 - منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين

170 - تم في سياق إصلاح نظام المنسقين المقيمين إدراج المسؤولية عن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما إدراجاً واضحاً في اختصاصات المنسقين المقيمين وفي أطر الإدارة والمساءلة في عام 2019. والتعليمات تلزم أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطري بإخطار المنسقين المقيمين بأي ادعاءات يتلقونها.

171 - وكما ورد في تقريره السنوي عن التدابير الخاصة الرامية إلى الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين الذي صدر في شباط/فبراير من هذا العام، أبلغ عن 91 ادعاء بارتكاب أفراد من كيانات من الأمم المتحدة (غير عمليات السلام والبعثات السياسية الخاصة) ومن الجهات الشريكة لها في التنفيذ أعمال استغلال وانتهاك جنسيين، في مقابل 107 ادعاءات في عام 2019. ويعود 19 ادعاء من الادعاءات الـ 91 إلى عام 2020 بينما يعود 72 ادعاء إلى سنوات سابقة أو فترات غير معروفة. وانخفضت ادعاءات الانتهاك الجنسي من 38 ادعاء في عام 2019 إلى 17 ادعاء في عام 2020، وانخفض عدد الأطفال الضحايا من 38 طفلاً في عام 2019 إلى 15 طفلاً في عام 2020. وثبتت صحة سبعة من الادعاءات، بينما لم تثبت صحة تسعة منها، ولا يزال 35 ادعاء قيد التحقيق و 21 في مرحلة التقييم الأولي، ولم تقيم حالة ادعاء واحد بعد، وأقل ملف 18 ادعاء⁽²³⁾.

172 - واستراتيجيتي لمكافحة ارتكاب أفراد الأمم المتحدة أعمال استغلال وانتهاك جنسيين⁽²⁴⁾ التي أطلقت في عام 2017 واضحة: سياسة عدم التسامح مطلقاً تنطبق على كل فرد في المنظمة. وفي عام 2020، كان 119 فريقاً من بين 129 فريقاً قطرياً قد أبلغوا بأن لديهم خطة عمل لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وفريق عمل مشتركة بين الوكالات أو آلية تنسيق أو جهة تنسيق مكرسة لهذا الشأن. وسنواصل تقديم التوجيه والتدريب لدعمهم في أداء دورهم.

(23) انظر A/75/754، الفقرة 68.

(24) A/71/818 و A/71/818/Corr.1.

173 - وسأواصل العمل مع كيانات الأمم المتحدة لدعم استراتيجية منظومة الأمم المتحدة للصحة العقلية والرفاه في مكان العمل، واستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة التي يتناولها الفصل الخامس من هذا التقرير بمزيد من التفصيل.

4 - الوفاء بالتزاماتنا الجماعية

174 - من الواضح، ونحن نمضي في دورة الاستعراض الشامل الجديد، أن على الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقوم بمزيد من العمل والجهود على نحو منسق لتنفيذ اتفاق التمويل وتعزيز تحقيق النتائج والتقييم والشفافية والمساءلة على نطاق المنظومة.

175 - وقد أحرزنا تقدماً مشجعاً في العامين الماضيين، ولكنه تقدم متفاوت، فلا تزال بعض أدوات التغيير الحاسمة بحاجة إلى التزام أرسخ. وتبين بوضوح من جهود الرصد المجالات التي يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام إليها لسد الثغرات. وأدعو جميع الكيانات إلى أن تنتظر في الالتزامات على نحو واثق وتكفل اتخاذ الخطوات اللازمة للوفاء بكل منها. ويتعين على جميع الكيانات أن تلتزم التقارير الفردية التي تقدمها إلى مجالس إدارتها عن تنفيذ اتفاق التمويل مع سياق ما يُنجز من حوارات منظمة بشأن التمويل. وأطلب من مكتب التنسيق الإنمائي أن يواصل تيسير المتابعة المنتظمة مع الكيانات والدول الأعضاء لرصد التنفيذ والتشجيع على إحراز تقدم.

176 - وأدعو جميع الدول الأعضاء كذلك إلى أن تواصل تنفيذ اتفاق التمويل فرادى وجماعات. وفي الوقت الذي نشهد فيه أزمة عالمية، من بالغ الأهمية ألا ننزل بسقف طموحنا إلى أن نحسن نوعية التمويل المقدم إلى الأمم المتحدة، وأن نضمن أن يكون بإمكانه الدفع بالاتساق وتحقيق النتائج. ومن الواضح أن بعض الدول الأعضاء راجعت السياسات وممارسات التمويل القائمة في ضوء اتفاق التمويل، لكنني أعول على الدول الأعضاء والكيانات أن تحافظ على الزخم الذي ولده اتفاق التمويل وأن تحرص على أن نواصل سعينا للوفاء بالتزاماتنا المتبادلة.

177 - ويتعين علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نحقق نتائج كبيرة. وكان إبرام اتفاق التمويل محطة بارزة في السعي إلى تحقيق نتائج أفضل. وقد عممت كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مراعاة اتفاق التمويل فيها، وقد أحرزنا تقدماً على صعيد الشفافية والمساءلة، ولكن هناك حقائق يجب أن نعترف بها. وهي أننا لن نفي ببعض الالتزامات بحلول نهاية العام. وعلينا أن نسرع وتيرة جهودنا الفردية والجماعية ونعزز الوضع لكي يتسنى للدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها. إذ يجب أن يزداد التمويل زيادة كبيرة حتى يكون لدى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الموارد والقدرات اللازمة لدعم الدول الأعضاء في تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في عقد العمل هذا.

خامساً - تكامل الاستجابة على مستوى المنظومة ككل لدعم عقد العمل

178 - أقرت الدول الأعضاء في الاستعراض الشامل لعام 2020 بالتقدم الذي أحرزناه معاً في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وبرهن نظام المنسقين المقيمين المنشط والجيل الجديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، من خلال استجابتهما المتعلقة بجائحة كوفيد-19، على تزايد مرونتهما وعلى اتباعهما نهجاً أكثر تكاملاً وتركيزاً. وقد أُنجزت التغييرات اللازمة على الصعيد الإقليمي وأُحرز تقدم كبير في تعزيز الدعم الذي نقدمه من خلال مكاتبنا المتعددة الأقطار. وأُثني على المسؤولين الرئيسيين في منظومة الأمم المتحدة

الإنمائية لالتزامهم القوي ومساهماتهم الكبيرة. وفي هذا السياق، ومع بداية عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة، من المناسب أن يخضع الاستعراض الشامل لعام 2020 لتحول كبير في محور التركيز، حيث يتحول من التركيز على التغييرات الهيكلية اللازمة للدفع بعجلة الإصلاحات إلى التركيز على توفير السياسة المفضية إلى التحول وأشكال الدعم التقني المتوقع من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية توفيرها لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال عقد العمل.

179 - والتحديات التي يواجهها العالم تحديات هائلة. فأزمة كوفيد-19 والتفاوت عالمياً في تدابير التصدي لها نجم عنهما مشقة واضطرابات هائلة جعلت جهودنا للنهوض بأهداف التنمية المستدامة تتراجع سنوات عديدة. وينطبق ذلك بوجه خاص على هدف القضاء على الفقر، حيث يقدر أن عدد الفقراء زاد بمقدار 131 مليون نسمة في عام 2020 وحده⁽²⁵⁾، وعلى هدف النهوض بحقوق المرأة، فالتقدم في هذا الهدف ربما تراجع جيلاً كاملاً⁽²⁶⁾. وقد أبرزت الجائحة هشاشة أنظمتنا الحالية، الاقتصادي والاجتماعي والسياسي منها، وأوضحت بجلاء سُخف اتباع مسارات إنمائية تُقضي إلى أشكال انعدام مساواة شديدة وتُوجج الحرب على الطبيعة؛ لكن الطريق الذي ينبغي السير فيه واضح هو أيضاً. فباعتبار خطة عام 2030 منارة لنا، تُتيح جهود التعافي من آثار كوفيد-19 فرصة فريدة من نوعها للقيام بتغييرات جريئة من أجل إرساء اقتصادات أكثر احتضاناً للجميع ومساواة بين الجنسين تكون خفيضة الكربون وترتكز على المساواة واحترام حقوق الإنسان والتعاون الدولي الفعال.

180 - وفي ظل هذه الخلفية، يسلط الاستعراض الشامل لعام 2020 الضوء على المجالات الحيوية التي ينتظر أن تعزز فيها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عملها خلال الدورة الحالية. ويدعو إلى دعم جهود التعافي التي يمكن أن تعطي دفعة إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويطلب أيضاً من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تركز بوجه خاص على الاستثمارات الحيوية في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وتوفير العمل اللائق؛ والعمل المناخي، والنمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، وحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، والانتقال إلى مصادر طاقة جديدة؛ والنهوض بالمساواة بين الجنسين والتصدي للتمييز؛ وتسخير مقدرات التحول الرقمي.

181 - ولتلبية تطلعات الدول الأعضاء في سعيها إلى استعادة ما ضاع من تقدم والتمكن من قطع شوط كبير نحو تحقيق التنمية المستدامة، ستحتاج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تسخير الإمكانيات الكاملة التي تتطوي عليها الإصلاحات، وتعزيز ما تقدمه من دعم سياساتي وبرنامجي متكامل، وتقوية ما تعرضه من خدمات في مجال تنمية القدرات، وتكثيف تقديم الدعم إلى الحكومات لتعبئة الاستثمارات والتكنولوجيات، وتيسير تعزيز الشراكات مع المؤسسات الدولية الأخرى والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والسلطات المحلية وشباب العالم.

182 - وبعد ثلاث سنوات من الإصلاحات، أصبحت الأسس مرساة على نحو راسخ، وأنا واثق من أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية جاهزة لمواجهة هذا التحدي الذي رفعه أمامها الاستعراض الشامل لعام 2020. وإذا ما تحلت الحكومات والجهات الشريكة والمجتمع ككل بالمستوى اللازم من الطموح والإرادة السياسية، يمكننا أن نجعل من هذا العقد سويةً عقداً للتحول لما فيه صالح الناس والكوكب.

(25) انظر: الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، 2021".

(26) World Economic Forum, *Global Gender Gap Report 2021* (Geneva, 2021). متاح على الرابط التالي:

http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2021.pdf

ألف - نحو تقديم دعم متكامل كفيل بأن يفضي إلى التحول من أجل أهداف التنمية المستدامة

183 - لقد أثبتت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قدرتها على التكيف مع احتياجات وأولويات البلدان المستفيدة من البرامج في سياق تقديمها الدعم إلى هذه البلدان في التصدي لجائحة كوفيد-19. وأفادت حكومات البلدان المستفيدة من البرامج بأن مساهمة الأمم المتحدة في الجهود الوطنية في العامين الماضيين كان تأثيرها أكبر في مجالات الصحة والرفاه (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة) والأمن الغذائي (الهدف 2) والتعليم (الهدف 4)، ثم في مجالات القضاء على الفقر (الهدف 1) والمساواة بين الجنسين (الهدف 5) وتغير المناخ (الهدف 13) (انظر الشكل 31).

الشكل 31

مساعات الأمم المتحدة ومساهماتها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في الماضي والمستقبل

الهدف من أهداف التنمية المستدامة	المجالات الخمس الأولي التي كان تأثير مساهمات الأمم المتحدة فيها أكبر في العامين الماضيين	المجالات الخمس الأولي التي تتطلب مساعدات من الأمم المتحدة في السنوات الأربع المقبلة			
		2020	2020	2019	التغير، بالنقاط المئوية
3 (الصحة والرفاه)	68%	59%	45%	▲	15
8 (العمالة المنتجة والنمو الاقتصادي المستدام)	24%	52%	42%	▲	10
4 (التعليم)	46%	48%	47%	■	1
1 (القضاء على الفقر)	42%	44%	49%	▼	-5
2 (الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الجوع)	51%	42%	36%	▲	7
13 (مكافحة تغير المناخ وآثاره)	42%	39%	52%	▼	-13
17 (عقد الشراكات وتسخيرها لتحقيق الأهداف)	18%	34%	31%	■	3
9 (التصنيع والابتكار والبنى التحتية)	12%	33%	20%	▲	13
6 (المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية)	27%	25%	23%	■	2
16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية)	32%	25%	34%	▼	-9
5 (تحقيق المساواة بين الجنسين)	42%	20%	29%	▼	-10
7 (توفير طاقة نظيفة ميسورة التكلفة)	11%	20%	17%	■	3
10 (الحد من انعدام المساواة)	15%	19%	29%	▼	-11
14 (استخدام المحيطات والبحار والموارد البحرية على نحو مستدام)	6%	17%	15%	■	2
11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)	11%	12%	14%	■	-2
15 (استخدام الأراضي والنظم الإيكولوجية والغابات على نحو مستدام)	6%	12%	15%	■	-3
12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان)	4%	10%	10%	■	1

المصدر: استقصاءان لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أجرتهما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عامي 2019 و 2020.

184 - وفيما يتعلق بالسنوات الأربع المقبلة، تقيد البلدان المستفيدة من البرامج بأن تقديم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الدعم سيكون ضروريا بوجه خاص في مجالات الصحة والرفاه (الهدف 3) وتوفير العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8) والتعليم (الهدف 4) والقضاء على الفقر (الهدف 1) والأمن الغذائي (الهدف 2) وهي أشد المجالات تضررا من الجائحة. وأشار إلى هذه الأهداف من أهداف التنمية المستدامة

أكثر من غيرها أيضاً في عام 2019 مع تباين بين المناطق والبلدان (انظر الشكل 32)، مع أن هدف مكافحة تغير المناخ وآثاره (الهدف 13) أوليت له أهمية أكبر في ذلك العام.

الشكل 32

مساهمات الأمم المتحدة ومساهماتها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في المجموعات القطرية في المستقبل، مرتبة من أكثرها إلى أقلها اختياريًا



المصدر: استقصاء لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام 2020.

ملاحظة: بناء على الردود بشأن ماهي المجالات الخمسة الأوائل التي تتطلب مساعدات من الأمم المتحدة.

185 - ومن الضروري أن تراعي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، في استجابتها لهذه الأولويات، الصلات بين القطاعات والأهداف، والأهمية المحورية للمساواة بين الجنسين، والترابط بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، أي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ويتطلب ذلك طريقة جديدة في دراسة التحديات ودعم التخطيط والسياسات على الصعيد الوطني. والأمر المحوري الذي ينبغي أن يُرتكز عليه في ذلك هو اتباع نهج نسقي إزاء التنمية المستدامة، على نحو ما نادى به تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2019. وستستمر مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، خلال الفترة المقبلة، في تعزيز قدرات موظفي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومعارفهم ومهاراتهم في هذا المجال حتى تكون المنظومة نفسها مستوعبة تماما لنوع التحول الذي تتطلبه خطة عام 2030.

186 - ومن المهم أيضا أن تركز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تركيزا أكبر على تقديم مشورة ودعم متكاملين وذوي جودة عالية في مجال السياسات يسخران المزايا النسبية لكيانات الأمم المتحدة وكذلك قدراتها، ويسرعان وتيرة الانتقال من العمل بالنموذج التقليدي وهو تقديم وكالة واحدة الخدمات والدعم مباشرة. ووضع أدوات جديدة أو إعادة تشكيل الأدوات القائمة، مثل أطر التحليل والتعاون القطرية المشتركة، جسّد فعليا هذا التحول وله تأثير نافذ على نهج كيانات الأمم المتحدة. فقد أبلغ أكثر من 60 في المائة من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأنها بسّطت وواءمت أدوات البرمجة والإبلاغ الخاصة بالوكالات بعينها استنادا إلى المبادئ التوجيهية لإطار التعاون. واتخذت نسبة 91 في المائة من الكيانات خطوات لدعم وضع نهج وتعريف مشتركة ومؤشرات منسقة لقياس النتائج على نطاق المنظومة. غير أن بعض الكيانات أبدت شواغل بشأن صعوبة مواءمة البرامج والإبلاغ في ظل أربعة أطر مختلفة للنتائج: الخطط الإنمائية الوطنية، والخطط الاستراتيجية لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (بما في ذلك وثائق البرامج القطرية في حال وجدت)، وأطر التعاون، وخطط الجهات المانحة في حال انطبقت. وسنواصل البحث عن فرص لتبسيط هذه الأطر ومواءمتها.

باء - رفع سقف الطموح لمعالجة مسائل الفقر وانعدام المساواة وعدم ترك أحد خلف الركب

187 - ساهمت جائحة كوفيد-19 في أول حالة لتصاعد معدل الفقر في العالم منذ أكثر من عقدين. وتعني أوجه انعدام المساواة الضمنية والمتداخلة، بما في ذلك انعدام المساواة بين الجنسين، أن نسبة كبيرة من الأفراد والشرائح السكانية التي كانت تواجه التمييز أو تخضع للتهميش في المجتمع قبل الجائحة عانت أكثر من غيرها من هذه الجائحة. ويشدد الاستعراض الشامل لعام 2020 مجددا على أهمية كل مسألة من هذه المسائل، ويؤكد أن من الضروري بذل جهود جماعية لدعم البلدان في وضع سياسات كفيلة بأن تقضي إلى التحول وبإمكانها بناء مجتمعات واقتصادات تحتضن الجميع ولا تترك أحدا خلف الركب.

1 - اجتياز مرحلة القضاء على الفقر والاستثمار في رفاه البشر

188 - من الضروري معالجة مكامن الضعف في النظم الحالية للرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية والتصدي للتمييز المنهجي وعلاقات القوة غير المتكافئة التي كشفتها جائحة كوفيد-19 حتى يتسنى القضاء على الفقر الذي هو من أكبر التحديات العالمية. وفي الوقت الذي ترصد فيه الحكومات موارد جديدة لدعم عمليات التعافي يقودها الاستثمار، يجب إيلاء اهتمام جديد لحماية كرامة جميع الأفراد وحقوقهم في مستوى معيشي لائق، وذلك بزيادة الاستثمار في تلك الخدمات، والنظر في سبل جديدة لدعم تقديمها

بفعالية إلى الجميع، بطرق منها استخدام التكنولوجيات الجديدة مثل البيانات الضخمة والاتصال الرقمي، والاستثمار في مجالات تعود بآثار مضاعفة، مثل اقتصاد الرعاية.

189 - وفي الوقت الذي لا يزال فيه أكثر من نصف سكان العالم دون حماية اجتماعية، لم يعد بوسعنا تجاهل الحاجة الملحة إلى النظر إلى مسألة الحد من الفقر وبناء القدرة على الصمود من منظور متعدد الأبعاد. وتعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تعزيز ما تعرضه من خدمات في هذا المجال. وفي عام 2021، ستضع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة استراتيجية متماسكة للمنظومة ككل لمساعدة البلدان على تنفيذ نظم وتدابير للحماية الاجتماعية للجميع تكون مناسبة للبلد المعني، بما في ذلك حدود دنيا للحماية الاجتماعية المقدمة، على نحو ما طُلب في الاستعراض الشامل لعام 2020. وفي سياق مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده، تقود منظمة العمل الدولية جهودا الهدف منها تحديد خطوات محددة لتعزيز نظم الحماية الاجتماعية، وزيادة فرص العمل اللائق، والحد من الفقر. وسيتوج هذا العمل بعقد اجتماع رفيع المستوى مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على هامش المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه 2021. ويدل ذلك على التزام أوسع نطاقا بتعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال تحليل الاقتصاد الكلي ودعم العمالة المنتجة.

190 - وقد كشفت جائحة كوفيد-19 بوضوح نقص الاستثمار في الصحة وفي النظم الصحية. وحتى قبل تفشي الجائحة، كانت نسبة لا تقل عن نصف سكان العالم لا تزال دون تغطية كاملة من حيث الخدمات الصحية الأساسية، وكان أكثر من 800 مليون نسمة ينفقون ما لا يقل عن 10 في المائة من ميزانيات أسرهم المعيشية لدفع تكاليف الرعاية الصحية. ويتعين على العالم أن يستخلص الدروس الصعبة الواجب استخلاصها من هذه الأزمة وأن يستثمر فورا في توفير لقاحات كوفيد-19 وخدمات تشخيص الإصابة به والعلاج منه على نحو منصف، وفي إتاحة تغطية صحية للجميع تشمل الصحة العقلية، وفي التأهب لحالات الطوارئ الصحية. وتقود منظمة الصحة العالمية التدابير الصحية العالمية للتصدي لكوفيد-19 من خلال معارفها وخبراتها، وستواصل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بقيادة المنسق المقيم وبدعم منظمة الصحة العالمية واليونسف، القيام بدور هام في تيسير الإنصاف في إتاحة اللقاحات وبدء تنفيذ برامج التلقيح الوطنية في 145 بلدا من خلال مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. ومن خلال جهود مشتركة أخرى تهدف إلى الدفع بتحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية الخاصة، بما في ذلك الصحة العقلية، مثل خطة العمل العالمية للحياة الصحية والرفاه للجميع، يمكن الاستفادة على نحو أفضل من صلاحية عقد الاجتماعات والمعارف والخبرات التي تتمتع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم البلدان في تحقيق التغطية الصحية للجميع بحلول عام 2030.

191 - وفاقم تعطل التعليم على مستوى غير مسبوق أزمة التعلم التي كانت قائمة حتى قبل تفشي الجائحة، وهو ما يهدد بتراجع التقدم في خفض عدد الأطفال غير الملحقين بالمدارس، ولا سيما الفتيات. وأبرزت الأزمة القيود غير المقبولة التي تعترض التمتع بالحقوق في التعليم، وأوجه القصور في تقديم خدمات التعليم وتمويلها على الصعيد العالمي، وأظهرت الحاجة الملحة إلى إحداث تغيير في نظم التعليم والمناهج الدراسية يُفضي إلى التحول. وفي الاجتماع العالمي بشأن التعليم الذي عقدته اليونسكو في تشرين الأول/أكتوبر 2020، سلطت الدول الأعضاء الضوء على مجالات محددة تتطلب العمل عليها فورا، وستصدر مبادرة اليونسكو المسماة "مستقبل التعليم" تقريراً رئيسياً في وقت لاحق من هذا العام عن ضرورة بلورة تصور جديد للمعرفة والتعليم والتعلم في عالم يزداد تعقيدا وغموضا وتقلبا. وبدأت اليونسكو كذلك

جهوداً جديدة لسد الفجوات في مجال التعلم الرقمي، مسخرة مبادرة Giga التي هي مبادرة مشتركة بين اليونسيف والاتحاد الدولي للاتصالات، وشراكة "جيل طليق". وأعمل أيضاً، بالتعاون مع اليونسكو واليونسيف، على تعزيز مبادرة تهدف إلى وضع مسألة إتاحة التعلم الرقمي واكتساب المهارات الرقمية في صميم جهود التعافي، كما هو الحال في تسعة من أكثر البلدان النامية اكتظاظاً بالسكان في العالم⁽²⁷⁾. ويجري كذلك من ناحية أوسع استعراض الآلية العالمية للتعاون والرصد في مجال التعليم، والهدف من الاستعراض هو تعزيز الكفاءة وتشجيع أشكال أقوى من التآزر وزيادة التعاون فيما بين الجهات الشريكة في مجال التعليم في العالم لدعم أولويات الدول الأعضاء وجهودها⁽²⁸⁾. وتوفر هذه التدابير مجتمعة فرصة فريدة لتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والجهات الشريكة لها على توفير مستوى أعلى من الدعم لتقديم تعليم جيد للجميع.

192 - وإدراكاً لكوننا نواجه خطر فجوة رقمية ستعزز الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية فيما بين البلدان وداخل البلدان نفسها، يركز الاستعراض الشامل لأول مرة على الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال التكنولوجيا الرقمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ولا يزال حوالي نصف سكان العالم دون اتصال بخدمة الإنترنت، والغالبية العظمى منهم في منطقة أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهناك كذلك فجوات رقمية هائلة بين المناطق الريفية والحضرية وبين الفئات الجنسانية وبين الشباب والمسنين. وفي الوقت الذي تمضي فيه التكنولوجيا في تغيير عالمنا، يتعين على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تدعم الحكومات في إعطاء الأولوية للاستثمار في محور الأمية الرقمية وإرساء البنى التحتية الرقمية. ولذلك، أطلقت في حزيران/يونيه 2020 خريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي التي وضعتها والتي تروج رؤية لمستقبل رقمي شامل ومستدام للجميع؛ وقد شرعت عدة كيانات من الأمم المتحدة في العمل على تعزيز ما تعرضه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خدمات في مجال التحول الرقمي. ومن العناصر الرئيسية لخريطة الطريق الإسراع في تمكين المدارس من أن تكون قادرة على الاتصال الرقمي من خلال مبادرة Giga. وإضافة إلى ذلك، تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور الجهة المؤسسية الرائدة من الأمم المتحدة في فرقة العمل المعنية بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة التي أطلقتها في عام 2019 في إطار خريطة الطريق لتمويل خطة عام 2030 التي وضعتها، وقد صدرت عنها توصيات عملية لتسخير الرقمنة وتكنولوجيات الخدمات المالية في تحقيق التنمية المستدامة. ووضعت فرقة العمل المعنية بخطة الأمم المتحدة للهوية القانونية نموذج "أمم متحدة واحدة" إزاء الهوية القانونية وهو بمثابة نموذج كلي للتسجيل من الميلاد حتى الوفاة يمكن زيادة تسريع العمل به من خلال تطوير تكنولوجيات ونظم رقمية جديدة على نحو واسع ومناسب. وأطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً في عام 2020 استراتيجيته الرقمية الأولى التي ستكون عنصراً رئيسياً ضمن ما يقدمه من خدمات متكاملة⁽²⁹⁾. وتفتح التكنولوجيات الرقمية المجال أيضاً أمام الأفراد من الجمهور الأوسع لأن يشاركوا بشكل متزايد في وضع وتنفيذ برامج التنمية في بلدانهم.

UNESCO, "Scaling up digital learning and skills in the world's most populous countries to drive education recovery" (4 April 2021) <https://en.unesco.org/news/scaling-digital-learning-and-skills-worlds-most-populous-countries-drive-education-recovery>. متاح على الرابط التالي:

UNESCO, "Education post-COVID-19: extraordinary session of the Global Education Meeting" (22 September 2020) <https://en.unesco.org/news/education-post-covid-19-extraordinary-session-global-education-meeting-2020-gem>. متاح على الرابط التالي:

(29) انظر <https://digitalstrategy.undp.org/how.html>.

ومطلوب من المنسقين المقيمين أن ييسروا المشاركة الفعلية والمجدية للمجتمعات المحلية، ولا سيما تلك التي هي خلف الركب. ومن شأن الأدوات وتكنولوجيات المعلومات المبتكرة أن توسع نطاق المشاركة، بما في ذلك المشاركة في وضع أطر التعاون، وتسدّ بذلك الفجوة في إمكانية المشاركة التي يواجهها من لا يزالون غير مشمولين بالثورة الرقمية.

2 - عدم ترك أحد خلف الركب

193 - في عالم يزداد تعقيدا وغموضا وتقلبا كما جاء أعلاه، يلزم إنجاز تدابير وأعمال مكرسة لأن تحتضن المجتمعات والاقتصادات الجميع.

194 - وبناء عليه، تحدد 25 من 26 خطة استراتيجية لكيانات الأمم المتحدة نهجا محددة لتقديم خدمات إلى الأشد تخلفا عن الركب، ويقدم 21 كيانا من بين 24 كيانا تقريرا سنويا إلى مجلس إدارته عن التقدم المحرز في هذا المجال. وعلى الصعيد القطري، أفادت 91 في المائة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج بأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ساعدتها في تحديد من هم الأشد تخلفا عن الركب، بينما أفادت 92 في المائة من تلك الحكومات بأن المنظومة ساعدتها في الوصول إلى الأشد تخلفا عن الركب. واتفقت 84 في المائة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج مع القول إن تدابير منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للاستجابة الاجتماعية الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 استهدفت الفئات المعرضة للخطر. وفي المقابل، يبين تحليل أنجزته مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أن هذه التدابير كانت ناقصة في كثير من الأحيان، حيث اهتمت بالنساء والأطفال في المقام الأول دون إيلاء اهتمام كاف للفئات المهمشة الأخرى أو لجوانب الضعف المتداخلة. ولم يتم بعد ترجمة 43 في المائة من خطط الاستجابة الاجتماعية الاقتصادية التي وضعت بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى تدابير محددة الأهداف ضمن ركائز الاستجابة الخمس⁽³⁰⁾. وفي حين تضمنت 70 في المائة من تلك الخطط تحليلا متعلقا بحقوق الإنسان، لم تعمم سوى 32 في المائة منها نهجا مبنيا على الحقوق في التدابير الفعلية في جميع مراحل تنفيذ الخطة⁽³¹⁾. وتشير هذه النتائج إلى ضرورة إيلاء اهتمام وتركيز خاصين وتقديم مزيد من الدعم والتدريب حتى يتسنى التطبيق التام لمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب وللنهج المبني على الحقوق في ما نقدمه من دعم سياساتي وبرنامجي، تمشيا مع النداء إلى العمل بشأن حقوق الإنسان الذي وجهته.

195 - وإدراكا لكون 80 في المائة من ذوي الإعاقة في العالم يعيشون في بلدان نامية، يقدم الاستعراض الشامل لعام 2020 توجيهات إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تعميم مسألة إدماج ذوي الإعاقة في عملنا، ولا سيما على الصعيد القطري. وعقب إطلاق استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، أعددنا لوحة متابعة للمساءلة عن إدماج منظور الإعاقة وعمناها على جميع الأفرقة القطرية. ويتبين من التقارير المقدمة من 57 كيانا ومن بدء سبعة أفرقة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية العمل بالاستراتيجية مبكرا في إطار السنة البرنامجية 2019 أن الاستراتيجية أفضت إلى أعمال إيجابية على صعيد مختلف البرامج والعمليات. وفي نهاية عام 2020، أبلغت جميع الأفرقة القطرية لأول مرة عن تنفيذ الاستراتيجية عن طريق

(30) الصحة أولا، وحماية الناس، والاستجابة والتعافي في مجال الاقتصاد، والاستجابة في مجال الاقتصاد الكلي والتعاون المتعدد الأطراف، والتماسك الاجتماعي وقدرة المجتمعات على الصمود.

(31) مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، استعراض مسائل حقوق الإنسان في خطط أفرقة الأمم المتحدة القطرية للاستجابة الاجتماعية الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 (10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020).

لوحدة المتابعة التي وُضعت لأغراض المساءلة، وهو ما سيُوفر خطاً مرجعياً عالمياً للأمم المتحدة بشأن إدماج منظور الإعاقة وسيُمكن من تخطيط أعمال لإحراز تقدم في عام 2021 وبعده. وقد بدأنا نشهد تقدماً في مجال البرمجة المشتركة، حيث يستفاد من التمويل من صندوق شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة. ومن خلال مشاورات فعالة مع منظمات ذوي الإعاقة، تحدّد أن الشراء والاتصال هما مجالان رئيسيان يلزم إحراز تقدم كبير فيهما ليصبحا مراعيين لمنظور الإعاقة، ويجري حالياً تقديم توجيهات سياسية وتقنية محدد لمعالجة أوجه القصور في هذا الصدد.

196 - وتسعى الأمم المتحدة أيضاً إلى تعزيز قدرتها على العمل لصالح الشباب ومعهم بما أنه يعيش في العالم اليوم أكبر جيل من الشباب على الإطلاق، ويعيش ما يقرب من 90 في المائة منهم في بلدان نامية. ففي ظل الفقر ونقص الأغذية والبطالة وتعطل التعليم وضياح الفرص نتيجة جائحة كوفيد-19، وفي ظل أزمة المناخ والتنوع البيولوجي الآخذة في البروز، مستقبل جيل بأكمله معرض للخطر. كما يواجه العديد من الشباب الذين يدعون إلى إقامة العدل وإلى العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة صعوبات في إعمال حقهم في التجمع السلمي وحرية التعبير في ظل اتجاه أوسع نحو تضيق الفضاء المدني. ويتبين من أول تقرير تقييمي لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للشباب وجود زخم قوي في مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة بشأن الخطة المتعلقة بالشباب وأهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات، لكن التقرير أبرز أيضاً الحاجة إلى مزيد من الجهود المنسقة لتعزيز سبل عمل الأمم المتحدة مع الشباب، ولا سيما الفئات المحرومة والمهمشة. وأتوقع من جميع كيانات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية أن ترفع، على مدى دورة الاستعراض الشامل، من وتيرة تنفيذ الاستراتيجية في جميع المجالات الأساسية والبرنامجية ذات الأولوية.

197 - ومن الضروري أن تتوفر بيانات مناسبة ومفتوحة ومصنفة جيدة النوعية وحسنة التوقيت بشأن التقدم الذي تحرزه البلدان صوب تحقيق التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف حتى تتحقق أهداف التنمية المستدامة ويقدم العون أولاً إلى الأشد تخلفاً عن الركب. وكانت عمليات المكاتب الإحصائية الوطنية في العديد من البلدان تواجه قيوداً وثغرات شديدة من حيث الموارد في مجال جمع البيانات حتى قبل أن تعطلها الجائحة بشدة في عام 2020، مما أدى إلى تأجيل أو حتى إلغاء جهود رئيسية لجمع البيانات. ومن وجهة نظر الحكومات، رأت نسبة 83 في المائة من الحكومات الجببية على استقصاء في عام 2020 أن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في هذا المجال دعمٌ كافٍ. وينسجم ذلك مع كون 96 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية كانت تساعد في تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، بما في ذلك المساعدة في مجال جمع البيانات مباشرة من مصادرها وإن بقدر أقل (انظر الشكل 33). لكن ليس لدى سوى 18,5 في المائة من الأفرقة القطرية خطط عمل متفق عليها لتنسيق وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية.

الشكل 33

ردود أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن دعم القدرات الإحصائية الوطنية، 2020

(بالنسبة المئوية)

	توزيع الردود	
	2020، %	
	نعم	لا
هل يقدم فريق الأمم المتحدة القطري الدعم إلى القدرات الإحصائية الوطنية؟	96,2	3,8
هل لدى فريق الأمم المتحدة القطري خطة عمل متفق عليها لتنسيق وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية؟	18,5	81,5
نوع الدعم المقدم:		
تنمية القدرات	96,8	3,2
إدارة عمليات جمع البيانات مباشرة من مصادرها/الاستقصاءات	56	44,0
الدعم المالي	66,4	33,6
أشكال دعم أخرى	27,2	72,8

المصدر: مكتب التنسيق الإنمائي، استنادا إلى البيانات الرسمية المستمدة من نظام إدارة المعلومات.

198 - ولمواجهة الأزمة الراهنة، ستعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عن كثب مع المكاتب الإحصائية الوطنية في إطار جهد جماعي للمساعدة في إنشاء بنى معلومات مرنة ومستدامة تركز على الإحصاءات، والمعلومات الجغرافية المكانية، وكذلك البيانات الضخمة عند الاقتضاء. ويشمل ذلك دعم تحديث عمليات جمع البيانات ومعالجتها وتعميمها، وتعزيز مجموعات المهارات المطلوبة على المستوى الوطني، وتمتين إدارة البيانات والإشراف على شؤونها وتبادل أفضل الممارسات. ويتلقى المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية والمكاتب الإحصائية الوطنية دعما تقنيا معززا بفضل مبادرة كبيرة للجان الإقليمية وكيانات ومكاتب أخرى والشبكة العالمية لموظفي البيانات والإحصائيين انطلقت في تشرين الأول/أكتوبر 2020 وتقودها شعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال مبادرة "أنية البيانات"، ستزيد الأمم المتحدة أيضا من استخدام أساليب وأدوات متينة تحسّن البيانات عن أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري من حيث التوقيت والتغطية والشمولية والجودة، بالعمل بشكل وثيق مع الجهات الشريكة الرئيسية مثل البنك الدولي، والشراسة العالمية لبيانات التنمية المستدامة، وشبكة حلول التنمية المستدامة. ويتيح منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات الذي ستستضيفه سويسرا في تشرين الأول/أكتوبر 2021 المزيد من الفرص لإعطاء دفعة متجددة لتعزيز نظم بيانات أهداف التنمية المستدامة.

3 - تسريع وتيرة الجهود المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وكفالة الحقوق لجميع النساء والفتيات

199 - أثرت الجائحة في النساء والفتيات أكثر من غيرهن، ويبرز ذلك مدى بقاء انعدام المساواة بين الجنسين راسخا في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العالم. فقد تراجعت مشاركة النساء في

القوى العاملة، وتعمّق تأنيث الفقر، وتصاعد عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، كما بلغ عنف الذكور ضد النساء والفتيات مستويات مروعة، وهو ما سلطت عليه الضوء في مناداتي بأن يعمّ الأمان في المنازل في جميع أنحاء العالم. وأبرزت السنة الماضية في المقابل أيضا ما للقيادة المتوازنة من الناحية الجنسانية من نتائج إيجابية على الجميع، بتسخيرها قدرات المجتمعات ككل للتصدي للتحديات الملحة. وعلى جهود التعافي من آثار هذه الأزمة وإعادة ضبط الأمور بعدها أن ترفع من وتيرة تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة من خلال إرساء اللبّات اللازمة لإعمال الحقوق الكاملة للنساء على قدم المساواة، وضمان المشاركة المتساوية، وتنمية اقتصادات محتضنة للجميع، والتصدي العاجل لحالة الطوارئ التي يشكلها العنف ضد النساء، ودعم التحول من جيل إلى آخر إلى المناداة بعالم أكثر عدلا ومساواة. وأمام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دور حاسم لتؤديه في هذا الصدد من حيث الدعوة، وتعزيز القواعد والسياسات، والبرمجة. لكن الصورة التي تتبين من تحليل مستويات الأداء الحالية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال المساواة بين الجنسين صورة متفاوتة.

200 - ففيمما يتعلق بالدعم السياسي والبرنامجي المقدم من الأمم المتحدة، من الواضح لنا أن المساواة بين الجنسين ظلت محور التركيز الأكثر شيوعا في البرامج المشتركة، لكن نسبة أطر التعاون التي تتضمن نتائج جنسانية على مستوى النواتج انخفضت من 72,3 في المائة في عام 2019 إلى 65,9 في المائة في عام 2020. وفيما يتعلق بخطة الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية الاقتصادية، يتبين من التحليل أن جميع الخطط اعتبرت النساء فئة ضعيفة وأن 79 في المائة منها حددت المساواة بين الجنسين أولوية شاملة، ومع ذلك أدمج ربعها فقط المساواة بين الجنسين في جميع ركائز خطة الاستجابة، بينما أدرج 9,3 في المائة منها فقط تحليلا جنسانيا للفئات الأشد تضررا عن الركب⁽³²⁾. وفيما يتعلق بالبرمجة المشتركة، حققت مبادرة تسليط الضوء للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، وهي مبادرة رئيسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، نتائج ملموسة وذلك حتى في ظل التحديات التي طرحتها القيود المفروضة على التنقل وتزايد مستويات العنف في الأشهر الأخيرة. وتبين من استعراض منتصف المدة للبرامج القطرية الأولى في أمريكا اللاتينية وأفريقيا أن المبادرة كانت ناجحة كنموذج متكامل للإنجاز يجعل من المساواة بين الجنسين مسؤولية الفريق القطري بأكمله. وسنواصل مستقبلا صقل المبادرة والعمل على أن يُسترد بالدروس المستفادة منها في المبادرات المشتركة الأخرى المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

201 - ونشهد كذلك تقدما من حيث زيادة تخصيص نفقات لمسألة المساواة بين الجنسين في آليات التمويل المشتركة بين الوكالات. وأدى التركيز البين على مسألة المساواة بين الجنسين، بالاقتران مع تحديد نسبة التمويل المستهدفة لهذه المسألة في 30 في المائة، إلى تخصيص 65 في المائة من التمويل لمقترحات تمثل المساواة بين الجنسين هدفها الرئيسي في إطار النداء الثاني لصندوق الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها. وتمشيا مع النداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان الذي وجّهته، تعمل المنظومة على تنسيق تدبيرين استراتيجيين بشأن المساواة بين الجنسين هما: إبطال جميع القوانين التمييزية، والاستخدام المستمر للتدابير الخاصة المؤقتة، بما في ذلك تخصيص حصص، حتى تتحقّق المشاركة الكاملة للنساء على قدم المساواة في جميع مستويات اتخاذ القرارات في الحياة العامة. وتعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وكيانات الأمانة العامة، بالتنسيق مع مكتب التنسيق الإنمائي، على تطوير وتجريب الأدوات

(32) مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مذكرة تقنية بشأن إدماج المنظور الجنساني في استجابات أفرقة الأمم المتحدة القطرية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 (متصدر قريبا).

اللازمة لدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وتظل مشاركة النساء مشاركة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة في تحقيق السلام والحفاظ عليه أولوية رئيسية أخرى للأمم المتحدة، وهي ضرورة للنجاح في حفظ السلام وفي بنائه وفي إرساء أسس التنمية المستدامة.

202 - وتتيح الصيغة الثانية من خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وما يناظرها على المستوى القطري معرفة المزيد بشأن أداء الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين. ففي عام 2020 وقبل ذلك في عام 2019 أيضاً، قدم 39 كيانا من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقارير عن إطار المساءلة المتعلق بخطة العمل. وتجاوز أو استوفى أكثر من 80 في المائة منها مستويات الأداء التي تقتضيها مؤشرات الأداء في مجالات التدقيق، وإدارة الأداء المراعية للمنظور الجنساني، والسياسات والتخطيط الاستراتيجي، والنتائج الجنسانية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وسُجِّل تحسن ملحوظ في التقييم. لكن بقاء مستويات الأداء جد منخفضة في المؤشرات التي تقيس تتبع الموارد وتخصيصها والتكافؤ بين الجنسين يُثير القلق ويؤكد الحاجة إلى اتخاذ تدابير محددة الأهداف وزيادة إدماج المنظورات الجنسانية في جميع مجالات العمل.

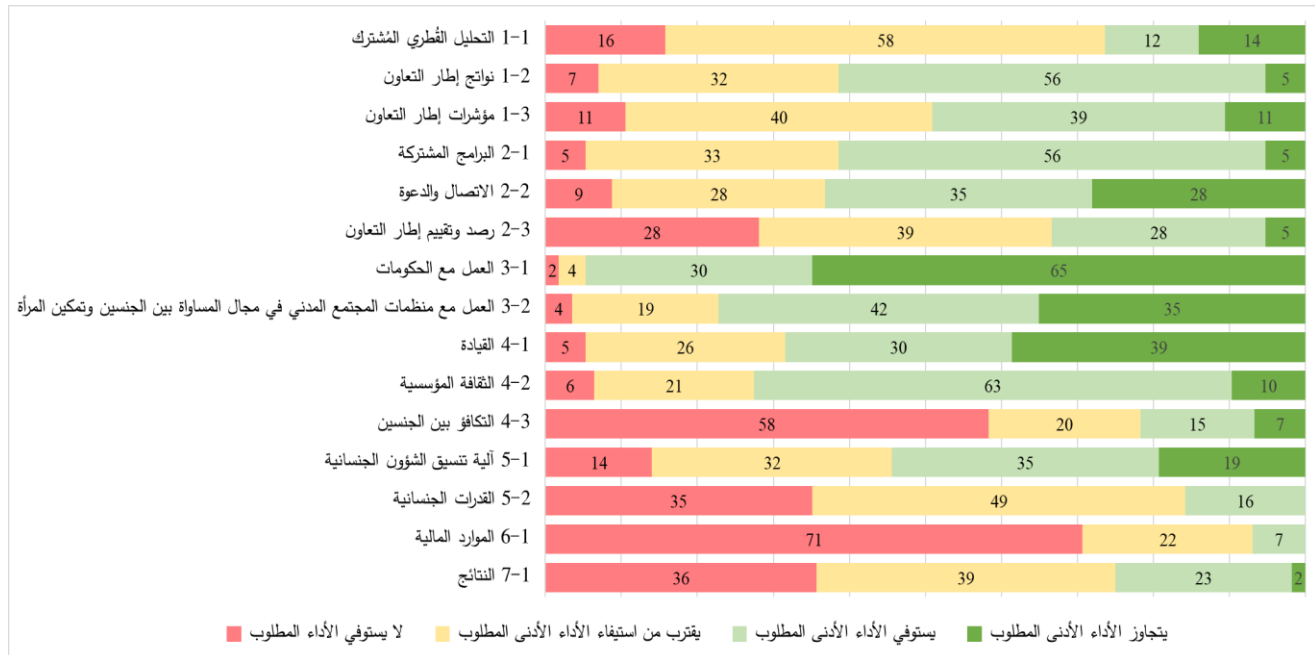
203 - وفيما يتعلق بخطة عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، قدم 38 فريقاً قطرياً تقارير عنها في عام 2020. ويتزايد باطراد عدد الأفرقة القطرية التي تجري تقييمات شاملة، في إطار خطة العمل، في مرحلة التخطيط لأطر التعاون وقد أصبح يبلغ 60 فريقاً قطرياً في السنوات الأربع الماضية (2017-2020)⁽³³⁾. ونسبة 56,7 في المائة منهم فحسب استوفت أو تجاوزت مستويات الأداء التي يقتضيها ما لا يقل عن نصف مؤشرات الأداء الخمسة عشر (انظر الشكل 34). وتشير هذه النسبة إلى تحسن طفيف مقارنة بعام 2019، إلا أنها لا تزال أقل بكثير من النسبة المستهدفة لعام 2020 في ميثاق التمويل وهي 75 في المائة. وسيلزم بذل جهد كبير لضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد القطري.

(33) يُنتظر أن تتجز الأفرقة القطرية التقييمات الشاملة المندرجة ضمن خطة العمل مرة واحدة في كل دورة إطار تعاون، وذلك في بداية الدورة غالباً.

الشكل 34

خطة عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، 2020-2017

(بالنسبة المئوية)



المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

204 - وعموماً، يتعين علينا في سياق سعيينا إلى تنفيذ الاستعراض الشامل أن نعزز أداءنا في مجال المساواة بين الجنسين وأن نضمن إدماج حقوق المرأة والمنظور الجنساني في عملنا على جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المخطط العام للّبنات. وفي عام 2021، تلتزم مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالعمل على إسماع صوت موحد للأمم المتحدة بشأن الأهمية المحورية للمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وإدماجهما منهجياً في أعمال التحليل والتخطيط والتنفيذ والتقييم المشتركة بين الوكالات، والإنجاز على نحو متكامل يجعل من المساواة بين الجنسين أولوية مشتركة وهدفاً مشتركاً في جميع البرامج. والأهم من ذلك، أتوقع أن أرى تحسناً في الأداء يتجسد في إحداث فرق ملموس في حياة النساء والفتيات.

جيم - تسريع وتيرة الانتقال على نحو عادل إلى اقتصادات مستدامة وتعزيز التأهب للأزمات المقبلة

205 - أعطى الاستعراض الشامل لعام 2020 توجيهات إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بجعل مواجهة حالة المناخ الطارئة جانباً محورياً من عملنا، وذلك ليس على الصعيد العالمي فحسب، بل أيضاً على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد كل بلد.

206 - وقد كثّف فريقنا للعمل المناخي، بالتعاون مع مكتب التنسيق الإنمائي، التواصل والعمل مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل دعم الأولويات المتعلقة بتغير المناخ على الصعيد القطري. وبتزايد تقديم الأفرقة القطرية الدعم في إعداد إسهامات محسّنة تُقرّر وطنياً، واستراتيجيات طويلة

الأجل للتنمية المنخفضة الانبعاثات، وخطط وطنية للتكيف. لكن في المقابل، لا يتضمن سوى 75 تقييما من بين 130 تقييما قطريا مشتركا دراسة محددة لعوامل البيئة وتغير المناخ. وفي المستقبل، ستكون أطر التعاون أداة رئيسية في تقديم الأمم المتحدة الدعم إلى الحكومات على الصعيد القطري في مجال تغير المناخ. أما على الصعيد الإقليمي، فتتيح عدة انتلافات مواضيعية يتمحور تركيزها حول تغير المناخ والبيئة والقدرة على الصمود منبرا إقليميا لكيانات الأمم المتحدة لتعزز تقديم دعم منسق إلى الدول الأعضاء والأفرقة القطرية. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل توسيع مدى عملنا ونطاقه، تتوخى خطة عمل مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2021 إجراء استعراض مفصل لاستجابة الأمم المتحدة في مجال المناخ على المستوى القطري، ووضع استراتيجية لتقديم الدعم في مجال المناخ إلى البلدان المستفيدة من البرامج. ويشمل ذلك الالتزام بتعميم نهج أكثر مراعاة للمناخ والبيئة في العمليات والبرامج وأطر التعاون.

207 - وفي إطار تعزيز العمل المناخي، تقدم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا الدعم إلى البلدان لتسريع وتيرة الانتقال على نحو عادل إلى مسارات مرنة منخفضة الانبعاثات، مع التركيز بشكل خاص على إتاحة الحصول على الطاقة والانتقال إلى مصادر طاقة جديدة، واستدامة المنظومات الغذائية والبنى التحتية، وتسخير الاستثمارات في حزم حفز التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 في إنجاز أعمال مناخية طموحة. وقد أظهر تحليل أنجزه مؤخرا صندوق النقد الدولي أن لكل دولار ينفق على أنشطة رئيسية تقضي إلى حياض من حيث الكربون أو تشكّل بالوعات للكربون، انطلاقا من الطاقة العديدة الانبعاثات إلى حماية الحياة البرية والنظم الإيكولوجية، آثار مضاعفة يقدر أنها تتجاوز الآثار المضاعفة المرتبطة بالنفقات غير المراعية للبيئة بمرتين إلى سبع مرات، رهنا بالقطاعات والتكنولوجيات والآفاق⁽³⁴⁾. وتدعم المنظومات الغذائية بشكل مباشر سبل عيش أكثر من بليون نسمة وتمثل ما لا يقل عن عشر الاقتصاد العالمي، ولكن بيانات جديدة من المفوضية الأوروبية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تشير إلى أنها مسؤولة أيضا عن أكثر من ثلث مجموع غازات الدفيئة التي تعزى إلى البشر⁽³⁵⁾. وفي الوقت نفسه، توصل تقرير صدر مؤخرا عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن 18 في المائة فقط من الإنفاق حتى حينه على التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 يُتوقع منه أن يعزز الاستدامة. وتتيح العمليات الرئيسية، مثل مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، والحوار الرفيع المستوى بشأن الطاقة، ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثاني المعني بالنقل المستدام، ودورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، فرصا هامة لتعبئة حراك عالمي من أجل إحداث التغيير في هذه المجالات. ومن الضروري أن تستفيد أفرقة الأمم المتحدة القطرية من الزخم الذي تولده هذه العمليات في دعم تحسين المشورة والدعم المقدمين في مجال السياسات على مدى دورة الاستعراض الشامل.

Nicoletta Battini and others, "Building back better: how big are green spending multipliers?", (34) International Monetary Fund working paper (21 March 2021). متاح على الرابط التالي:
www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2021/03/19/Building-Back-Better-How-Big-Are-Green-Spending-Multipliers-50264

M. Crippa and others, "Food systems are responsible for a third of global anthropogenic GHG emissions", *Nature Food*, vol. 2 (March 2021) (35) www.nature.com/articles/s43016-021-00225-9

208 - وترتبط هذه المسائل ارتباطاً وثيقاً بدعم التنوع البيولوجي ونُهُج التنمية المستدامة القائمة على النظم الإيكولوجية حسب ما أبرزه الاستعراض الشامل لعام 2020. وسيتيح تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 المتوقع الاتفاق عليه في عام 2021 فرصة للدفع بالالتزامات في هذا الاتجاه، بدعم من التقرير المقبل لفريق الأمم المتحدة لإدارة البيئة عن دعم خطة التنوع البيولوجي العالمية التي تحدد التزاماً لمنظومة الأمم المتحدة بالعمل على مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وأقرت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج في آذار/مارس 2021 نهجاً مشتركاً لإدماج التنوع البيولوجي وحلول التنمية المستدامة المرتكزة على الطبيعة في تخطيط وتنفيذ سياسات الأمم المتحدة وبرامجها، مما سيساعد كيانات الأمم المتحدة على العمل بفعالية أكبر مع الأفرقة القطرية والمنسقين المقيمين على إنجاز ما تقتضيه الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة. وعموماً، يجب أن نعمل على نحو أفضل لاعتماد نهج إزاء البيئة على نطاق المنظومة يعمل بموجبه فريق إدارة البيئة الذي يضم حالياً 51 كياناً من الأمم المتحدة على أنه هيئة التنسيق المركزية.

209 - وأبرزت الجائحة مدى عدم تأهب العالم ومدى عدم استعداده لمواجهة الأزمات المترامنة والمتداخلة من هذا القبيل. وفي ظل المخاطر الكبيرة والمتزايدة لتغير المناخ والتدهور البيئي، يجب علينا أن نعزز تأهبنا ونقوي قدرتنا على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل ابتداءً من اليوم. وأعطت الدول الأعضاء، من خلال الاستعراض الشامل لعام 2020، توجيهات إلى المنظومة الإنمائية بأن تعزز ما تعرضه من خدمات في مجال الحد من مخاطر الكوارث بصفة عامة وفي إطار عمليات للتعافي تكون مستدامة ومرنة وشاملة للجميع. ويقدم 115 فريقاً من بين 130 فريقاً قطرياً الدعم حالياً إلى الجهود الوطنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث. وبينما كانت الجائحة تتفشى، أصدرت مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في آب/أغسطس 2020 توجيهات إضافية بشأن إدماج الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في أطر التعاون، مرفقة بوحدات تدريبية ومجموعات مواد إعلامية من أجل الموظفين القطريين. ويجري بذل جهود لإدماج هذه التوجيهات في أطر التعاون لتمكين الأفرقة القطرية من تقديم دعم أقوى في المستقبل.

دال - تعزيز التعاون والشراكات من أجل خطة عام 2030

210 - نتيجة تراجع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بسبب الجائحة، سيتطلب تحقيق خطة عام 2030 التعاون وإقامة الشراكات على نحو غير مسبوق عبر القطاعات والحدود. والتكاتف مع الجهات الشريكة في التنمية من القطاعين العام والخاص لم يعد خياراً بل أصبح شرطاً لا غنى عنه للنجاح. ويتبين من استعراض مستندي تناول 86 خطة للأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية الاقتصادية أنه رغم وضع هذه الخطط بمشاركة جهات متنوعة من مختلف الكيانات، تشارك جهات شريكة خارجية في نحو 35 في المائة منها فقط، بينما تشارك جهات شريكة بشكل متقطع في 36 في المائة منها. وفي المقابل، ظل مستوى الرضا على الصعيد القطري عن قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تسخير الشراكات مرتفعاً خلال العام الماضي. ففي عام 2020، اتفقت حكومات تسعة بلدان من عشرة بلدان مستفيدة من برامج مع القول إن الأمم المتحدة تقدم دعماً كافياً لتسخير الشراكات لدعم الأولويات الإنمائية الوطنية. وتتسق هذه النتائج مع تلك التي تحققت في عام 2019. كما اتفق 85 في المائة من المستطلعين مع القول إن المنسق المقيم ساهم في تسخير الشراكات لدعم الجهود الوطنية الهادفة إلى دعم خطة عام 2030.

211 - والاستعراض الشامل لعام 2020 واضح بشأن ما يتوقعه من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في هذا المجال، ويتعين اتخاذ عدد من الخطوات لتلبية هذه التوقعات.

1 - ترسيخ عمل الأمم المتحدة على التمويل في مرحلة ما بعد التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها

212 - يطلب الاستعراض الشامل لعام 2020 بوضوح من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل استكشاف استراتيجيات تمويلية متعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وذلك بوسائل منها أساليب التمويل المبتكرة والتمويل المختلط، من أجل الاستجابة للحالة الفريدة لكل بلد من البلدان، ولا سيما البلدان ذات الاحتياجات الخاصة. ويكتسي ذلك المزيد من الأهمية في وقت يواجه فيه العديد من البلدان النامية ضغوطا مالية هائلة بسبب تأثير جائحة كوفيد-19، بما في ذلك من حيث الهشاشة الناجمة عن عبء الدين ومن حيث قيود السيولة⁽³⁶⁾. وتشكل هذه الأزمة انتكاسة كبيرة في جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكنها تتيح أيضا فرصا، بطرق منها حزم التحفيز والإنعاش، لتعزيز الاستثمار في المجالات التي من شأنها الدفع بأن تصبح الاقتصادات مستدامة وشاملة للجميع.

213 - ومن المجالات الرئيسية التي يمكن التعاون فيها تقديم المنظومة الدعم في مجال أطر التمويل الوطنية المتكاملة، وهي أداة استراتيجية تعود للبلد المعني مستمدة من خطة عمل أديس أبابا لربط الخطط الإنمائية الوطنية بالموارد المالية اللازمة لتحقيقها. ويعمل نحو 70 بلدا على وضع وتنفيذ أطر تمويل وطنية متكاملة بدعم من منظومة الأمم المتحدة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وبدعم من جهات شريكة على الصعيد الثنائي وجهات شريكة أخرى. ويتلقى معظمهم أيضا مساعدة مالية من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة. وتسترشد هذه الجهود بتجارب 16 بلدا كانت رائدة في وضع وتنفيذ أطر تمويل وطنية متكاملة. ولزيادة تعزيز هذا العمل، تعمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية التي تُنسّق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أعمالها، بمشاركة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومؤسسات بريتون وودز، على وضع منهجية ومواد توجيهية ستتاح على منصة عالمية للمعارف المتعلقة بأطر التمويل الوطنية المتكاملة في النصف الأول من عام 2021. وتتناول التوجيهات أيضا أهمية مواءمة استراتيجيات التمويل مع الأولويات الوطنية طويلة الأجل وأهداف التنمية المستدامة بشأن مسائل مثل عدم ترك أحد خلف الركب والعمل المناخي.

214 - وعلى الصعيدين العالمي والإقليمي، عملت كيانات الأمم المتحدة على دعم العديد من التدابير الهادفة إلى زيادة فرص الحصول على التمويل والدعوة إلى تخفيف أعباء الديون على البلدان النامية حتى تكفل ألا تتمكن من مواجهة التحديات المباشرة التي تطرحها جائحة كوفيد-19 فحسب، بل حتى تتعافي أيضا من آثارها على نحو أفضل. وقد أسفرت مبادرة تمويل التنمية في عصر كوفيد-19 وما بعده، التي يسلط الفرع "خامسا - باء - 1" من هذا التقرير الضوء عليها، عن تحديد قائمة شاملة من الخيارات ودعمت التقدم في بعض المجالات. وللحفاظ على زخم العمل، تعمل كيانات الأمم المتحدة على دعم البلدان في تنفيذ الخيارات السياسية المعنية فيما يتعلق بست مجموعات مواضيعية⁽³⁷⁾. وقيادة كل مجموعة مواضيعية

(36) الأمم المتحدة، "حلول لمشاكل السيولة والديون من أجل الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: الآن هو وقت العمل" (آذار/مارس 2021). متاح على الرابط التالي: www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_on_liquidity_and_debt_solutions_march_2021.pdf

(37) المجموعات المواضيعية الست والجهات التي تقودها من الأمم المتحدة هي: (أ) مجموعة الاستدامة والعمل المناخي، يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ب) مجموعة الاستجابة الاجتماعية الاقتصادية: الحماية الاجتماعية والمسائل الجنسانية والشباب والصحة

مفتوحة وتعاونية وتستند إلى معارف وخبرات كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بينما يُنجز العمل المشترك بين المجموعات المواضيعية حسب الاقتضاء. وسأواصل الدعوة إلى اتخاذ تدابير أكثر طموحا بشأن تمويل التنمية، بما في ذلك تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين حتى نهاية عام 2022 على الأقل، وتوسيع نطاق المبادرة والإطار المشترك لمعالجة الديون خارج نطاق مبادرة تعليق سداد خدمة الدين ليشملا البلدان الضعيفة المتوسطة الدخل التي تطلب الدعم، وإصدار عدد كبير من وحدات حقوق السحب الخاصة بالاقتران مع إعادة توزيعها. وسأواصل أيضا الدعوة إلى اتخاذ تدابير لمعالجة مواطن الضعف التي تشوب هيكل الدين الدولي منذ أمد بعيد، بالتشاور مع مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة.

215 - وقد تكافقت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع المؤسسات المالية الدولية في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19، ولكن ذلك مجرد خطوة أولية. ففي الوقت الحاضر، أفاد 44 فريقا من بين 130 فريقا قطريا للأمم المتحدة بأن لديهم مبادرات مشتركة مع مؤسسات مالية دولية لدعم نظم مالية مستدامة على الصعيد القطري، ومعظمها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي. وكما كان الحال في عام 2019، اتفق ما يزيد قليلا عن نصف حكومات البلدان المستفيدة من البرامج مع القول إن التعاون بين مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة في بلدانها تحسن في السنوات الأربع السابقة. وعند تصنيف الردود حسب المنطقة، تبدو فيها اختلافات شديدة (انظر الجدول 6).

الجدول 6

تقييم الحكومات لما إذا كان التعاون بين مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة في بلدانهم قد تحسن في السنوات الأربع السابقة

(بالنسبة المئوية)

المنطقة	موافق	غير موافق	لا علم لنا	ليس لمؤسسات بريتون وودز	المجموع
موافق	غير موافق	لا علم لنا	وجود تعاون	وجود في البلد	
أفريقيا	76	3	18	3	100
الدول العربية	36	45	18	0	100
آسيا والمحيط الهادئ	55	14	27	5	100
أوروبا ووسط آسيا	71	7	21	0	100
أمريكا اللاتينية والكاريبي	36	8	48	8	100
المجموع	58	11	27	4	100

المصدر: استقصاء لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام 2020.

216 - والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية هو الأفق الجديد المطلوب العمل عليه حتى يُعاد تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في إطار جهد متكامل لمعالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

والتعليم وحقوق الإنسان، تقودها منظمة العمل الدولية؛ (ب) مجموعة التمويل والتكنولوجيا، يقودها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ (د) مجموعة الهاشاشة الناجمة عن السيولة والديون، تقودها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ (هـ) مجموعة التدفقات المالية غير المشروعة، تقودها اللجان الاقتصادية الإقليمية؛ (و) مجموعة معالجة الاحتياجات القطرية الخاصة، تقودها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

للتنمية المستدامة. ولزيادة التعاون ليس مع مؤسسات بريتون وودز فحسب بل مع مجموعة المؤسسات المالية الدولية بأكملها، ستضع مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إطاراً مشتركاً للتعاون مع تلك المؤسسات ومصارف التنمية المتعددة الأطراف لتحسين التأزر على الصعيدين الإقليمي والقطري، على النحو الذي طلبه الاستعراض الشامل لعام 2020، وذلك في إطار استراتيجيتي لتمويل التنمية المستدامة. وأتطلع إلى رؤية تغيير تدريجي في تعاوننا خلال دورة الاستعراض الشامل.

2 - مواصلة تحسين العمل مع القطاع الخاص

217 - واصلت كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تنمية حافظات شراكاتها مع القطاع الخاص، حيث زادت الشراكات الجديدة بنسبة 26 في المائة بين عامي 2019 و 2020. وتخطط مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لإنشاء منصة مشتركة على الإنترنت لتجميع وتنظيم المعلومات عن الشراكات مع القطاع الخاص. ويعمل عدد من كيانات الأمم المتحدة، منها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على نهج مبتكرة للعمل مع القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم الشبكة المحلية للاتفاق العالمي، بالتعاون مع موظفي شؤون الشراكات والمالية في مكاتب المنسقين المقيمين، بدور مركزي في تعزيز العمل المحلي على إقامة شراكات مع القطاع الخاص. وفي كانون الثاني/يناير 2021، أطلق الاتفاق العالمي استراتيجيته الجديدة الثلاثية السنوات التي تعزز العمل الفعال على نطاق المنظومة ونمو الشبكات المحلية والإقليمية. وتهدف الاستراتيجية الجديدة إلى إحداث أثر يمكن قياسه في خمسة مجالات هي: المساواة بين الجنسين؛ والعمل اللائق والنمو الاقتصادي؛ والعمل المناخي؛ والسلام والعدالة والمؤسسات القوية؛ والشراكات.

218 - وتعزز الإشراف على الشراكات من خلال المنهجية المشتركة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن العناية الواجبة التي اعتمدت في عام 2019، ويجري حالياً وضع توجيهات عملية من أجل المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لتكامل المنهجية. وفي معظم الحالات، تقدم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المزيد من التوجيهات والدعم من أجل تنمية الشراكات. ولدى ثلاثة أرباع كيانات الأمم المتحدة منصات أو آليات لتتبع الوضع السنوي لكل شراكة ونتائجها على المستويين العالمي والإقليمي، بينما يقوم ما يقرب من ثلثي هذه الكيانات برصد هذه النتائج على المستوى القطري (انظر الجدول 7). وقد أحرز تقدم جيد، لكن يجب أن نبذل المزيد من الجهد لتكون لدينا سياسات وآليات للإشراف في كل مكان.

الجدول 7

هل لدى الكيان الذي تتبع له منصة أو آلية للرصد والإبلاغ تؤدي عملها وتتبع الوضع السنوي لكل شراكة ونتائجها؟

المستوى	نعم		لا		المجموع
	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
العالمي	77	20	23	6	26
الإقليمي	73	19	27	7	26
القطري	63	15	37	9	24

المصدر: استقصاء لمقار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام 2020.

3 - تنشيط الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

219 - حدثت في عام 2020 طفرة في الأنشطة المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تنظمها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والتي شملت مئات المناسبات المتصلة بالجائحة لبناء القدرات وتبادل المعارف والتعاون في مجال إيفاد الإمدادات الطبية الحيوية بسرعة. وعجلت الصناديق الاستثنائية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بتحويل ما يقرب من 12 مليون دولار إلى 31 بلدا للمساعدة في اقتناء أجهزة التنفس الاصطناعي وعُدّ الوقاية الشخصية، وموارد للتخفيف من الأثر الاجتماعي الاقتصادي على الفئات الضعيفة. وأدرجت نسبة 85 في المائة من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في خططها الاستراتيجية. وفي المقابل، انخفض عدد الكيانات التي لديها وحدة مكرسة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من 12 كيانا من بين 28 كيانا في عام 2019 إلى 7 كيانات من بين 25 كيانا في عام 2020. ولم تتغير التحديات، فالتحديات نفسها ما زالت تُواجه في حشد موارد إضافية، وإنجاز أعمال رصد وتقييم فعالة، وفي جذب الاهتمام عندما يصعب قياس الأثر وعندما تكون المؤسسات الوطنية المعنية بإدارة مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستوى الوطني محدودة. ويتزايد عمل منصة غالاكسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي أنشئت في عام 2019، كمركز جامع واحد تلتقي فيه مجموعة واسعة من الجهات الشريكة، بما في ذلك نحو 300 مؤسسة و 50 دولة من الدول الأعضاء و 45 كيانا من الأمم المتحدة، لتبادل الحلول وإبرام صفقات بين الباحثين عن حلول ومقدمين لها. وتحتوي المنصة على مستودع رقمي تُختار محتوياته بعناية يضم أكثر من 550 ممارسة جيدة حتى حينه، بما في ذلك مستودع مخصص لجهود التصدي لجائحة كوفيد-19.

220 - وفي عام 2020، أبلغت معظم حكومات البلدان المستفيدة من البرامج عن تلقيها الدعم الكافي من الأمم المتحدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. لكن نحو بلد واحد من بين خمسة بلدان (21 في المائة) رأى أن هذا الدعم غير كاف وطلب المزيد من العمل على هذا المجال. ومن المتوقع أن يؤدي اعتماد استراتيجية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة على نطاق المنظومة للفترة 2020-2024 في آب/أغسطس 2020، والعملية الجارية لإعداد مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب خطة عمل وإطار رصد لهذه الاستراتيجية، إلى تحسين تكامل الدعم المقدم من المنظومة وتمكيننا من إطلاق مبادرات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتيسيرها وحشد الدعم لها على وجه أفضل.

4 - التعاون مع الجهات الشريكة الأخرى

221 - يتواصل تعزيز التعاون من أجل الشراكات في جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بمشاركة قوية من مكتب الأمم المتحدة للشراكات بوصفه البوابة العالمية للشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن الأمثلة على ذلك ما يقدم من دعم ملائم للغرض من خلال مبادرة تسريع الشراكات من أجل خطة عام 2030 بالاقتران مع تقديم تدريب مباشر وخدمات استشارية في مجال الشراكات إلى الأفرقة القطرية والمناطق، ومن خلال مركز استراتيجيات أهداف التنمية المستدامة الذي يعزز العمل على أهداف التنمية المستدامة من خلال المساعدة على تعزيز وربط ومواءمة الجهود التي تبذلها مختلف الجهات صاحبة المصلحة. وعمل مكتب الأمم المتحدة للشراكات أيضا على نحو وثيق مع مؤسسة الأمم المتحدة بشأن صندوق التضامن من أجل الاستجابة لجائحة كوفيد 19 الذي يتيح للأفراد والمنظمات والشركات دعم

منظمة الصحة العالمية في التصدي لجائحة كوفيد-19. والتزم أكثر من 663 مليون مُساهم بتقديم أكثر من 242 مليون دولار في شكل تمويلات مرنة عبر ذلك الصندوق⁽³⁸⁾.

222 - وسيكون العمل مع موظفي شؤون الشراكات والمالية في مكاتب المنسقين المقيمين ومع نظرائهم في كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عاملاً رئيسياً في تعزيز الشراكات في المستقبل، بما في ذلك مع جهات مثل المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ومن الضروري أيضاً تعزيز عملنا مع السلطات المحلية، بما في ذلك من خلال عمل منصة توظيف خطة عام 2030 (Local 2030) وهي منصة تدعم القادة المحليين في التعاون في تطوير الحلول وتبادلها، وتسوية حالات التأزم، وتنفيذ استراتيجيات تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي. وسيرتقي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بهذه المبادرة، إذ نتطلع إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الخطة الحضرية الجديدة في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

223 - ويركز الاستعراض الشامل لعام 2020 بشكل خاص على العمل التطوعي الذي يتزايد الاعتراف به كأداة قوية شاملة لتنفيذ خطة عام 2030. وفي الفترة بين عامي 2016 و 2020، أُشير في 51 في المائة من الاستعراضات الوطنية الطوعية التي قدمتها الدول الأعضاء إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة إلى المساهمات الإيجابية للمتطوعين. وتبين من استعراض لما عدده 77 إطاراً للتعاون أو أدوات مماثلة كان معمولاً بها بين عامي 2019 و 2021 أن العمل التطوعي أُدرج في 58,4 في المائة منها. وقد أدمجت كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة العمل التطوعي في استراتيجياتها المؤسسية، بطرق منها إشارات محددة إليه في الخطط الاستراتيجية، والأفرقة العاملة المشتركة بين الشعب، ومكاتب المتطوعين، وفرادى المبادرات. وفي عام 2020، عمل 9 458 متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة في 60 كياناً من الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم، وهذا أكبر عدد من المتطوعين الموفدين في مهمات في تاريخ متطوعي الأمم المتحدة. وينبغي للأفرقة القطرية مستقبلاً أن تعمق عملها مع المتطوعين المحليين وجماعات المتطوعين والمنظمات التي يعمل فيها متطوعون، وأن تعكس القيمة المضافة والمساهمات المميزة للعمل التطوعي في أطر التعاون ووثائق البرامج القطرية.

هاء - دعم البلدان في الاستعراضات الوطنية الطوعية

224 - تتيح الاستعراضات الوطنية الطوعية فرصة للبلدان لإشراك مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة في النظر في التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 والتركيز على المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى عمل معجل عليها في العقد المقبل. وفي عام 2020، رأت الغالبية العظمى (82 في المائة) من البلدان التي شاركت في الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أن العملية فعالة في دعم التنفيذ الوطني لخطة عام 2030، وتمثل هذه النسبة زيادة كبيرة عن نسبة ثلثي البلدان المسجلة في عام 2019 (انظر الشكل 35).

225 - وعلى نحو ما أبرزه الاستعراض الشامل لعام 2020، بإمكان أفرقة الأمم المتحدة القطرية أن تؤدي دوراً هاماً في دعم الحكومات في هذه العملية البالغة الأهمية. وأفاد أكثر من نصف حكومات البلدان المستفيدة من البرامج بأنها تتلقى دعماً من الأمم المتحدة في إعداد التقارير الوطنية المتعلقة بالاستعراضات

(38) حتى 19 آذار/مارس 2021.

الوطنية الطوعية وفي متابعة الاستعراضات بعد عرضها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ويتمحور الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في إعداد التقارير الوطنية في أغلب الأحيان حول التواصل مع الجهات صاحبة المصلحة، وكتابة التقارير، والبيانات والإحصاءات، والتوعية. وأشار أكثر من 90 في المائة من البلدان إلى أن الأمم المتحدة ساعدت إلى حد ما في تحديد من هم الأشد تخلفا عن الركب والوصول إليهم في سياق الاستعراضات الوطنية الطوعية.

الشكل 35

الدعم القطري المقدم من الأمم المتحدة في عمليات الاستعراضات الوطنية الطوعية

	توزيع الردود			الاتجاه في الردود المستهدفة	
	2020			%	
	نعم	لا	لا أعرف	2019	2020
مع أخذ كل الأمور في الاعتبار، هل كان الاستعراض الوطني الطوعي فعالاً في تعزيز جهود تنفيذ خطة عام 2030 في بلدكم؟	82	1	17	67	82
إذا كان بلدكم قد قدم استعراضاً وطنياً طوعياً (بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة) في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2020، يُرجى اختيار المجالات التي قدمت فيها الأمم المتحدة دعماً لعملية الاستعراض الوطني الطوعي:					
	2020	2019 و 2020	2018 و 2020		
دعم في متابعة الاستعراضات الوطنية الطوعية	دعم في تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية	دعم في متابعة الاستعراضات الوطنية الطوعية	دعم في متابعة الاستعراضات الوطنية الطوعية		
إذا كان بلدكم قد قدم استعراضاً وطنياً طوعياً في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام 2020، يُرجى اختيار المجالات التي قدمت فيها الأمم المتحدة دعماً لعملية الاستعراض الوطني الطوعي:					
المشاورات داخل الحكومة	44	..	..		
كتابة التقارير	59	..	..		
البيانات والإحصاءات	59	45	64		
العمل مع الجهات صاحبة المصلحة	63	52	54		
تعبئة الموارد	34	44	56		
التوعية بأهداف التنمية المستدامة	59	56	58		
بناء القدرات لأغراض أهداف التنمية المستدامة	53	52	62		
الترتيبات المؤسسية	19	30	32		
مسائل أخرى (يرجى تحديدها)	13	11	6		

المصدر: استقصاءان لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أجريتهما إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عامي 2019 و 2020.

226 - ويبدو في المقابل أن الدعم المقدم في متابعة الاستعراضات الوطنية الطوعية انخفض في جميع المجالات مقارنة بعام 2019، وقد يكون ذلك بسبب تركيز البلدان وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على التصدي للجائحة. وتُنتج عملية وضع أطر التعاون وتحديثها فرصة لتعزيز الترابط بين تقديم التقارير المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية ومتابعتها من ناحية والبرمجة والتنفيذ على الصعيد القطري من ناحية أخرى، على النحو الذي دعا إليه الاستعراض الشامل لعام 2020. ولتحقيق أقصى قدر ممكن من النتائج والتأثير، من الضروري اعتبار هاتين العمليتين حلقة من سلسلة واحدة. وبرز الاستعراضات المحلية الطوعية يُنتج

فرصة للمضي في توطين خطة عام 2030، ومن المهم أن تدعم أفرقة الأمم القطرية هذه الجهود من باب السعي نحو تنمية شاملة للجميع.

آفاق المستقبل

227 - تبين المجالات التي أبرزها الاستعراض الشامل لعام 2020 مسارا واضحا لتسير عليه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سعيها إلى تعزيز دعمها للبلدان خلال عقد العمل هذا. وسيطلب ذلك جهدا كبيرا من جميع كيانات الأمم المتحدة، والتخلي عن الطرق القديمة لتسيير الأعمال، وتقبل جهات شريكة جديدة، وإيجاد أوجه للتآزر عبر مختلف الولايات، ومواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهها البلدان بتواضع وطموح في الآن نفسه. ويبدو من تصدي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لجائحة كوفيد-19 أنها مهياة لهذا التحول. وبتقديم الدول الأعضاء الدعم، في المجالس التنفيذية وفي رصد التمويل وفي البلدان المستفيدة من البرامج، وباللزام جميع الجهات المعنية، من شأن الدورة الحالية للاستعراض الشامل أن تثبت أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أصبحت تجسد ما هو مطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يتضح من النتائج المحدثة للتحول التي أصبح مطلوبا منها أن تسهم في تحقيقها.

سابعاً - خاتمة: تهيئة مستقبل مستدام وأفضل للجميع

228 - أظهرت جائحة كوفيد-19 مدى ترابط عالمنا وأنا مرهونون ببعضنا ببعض. فقد أثبت فيروس فيروسي غاية الصغر إثباتا قاطعا أنه لا يمكن لأحد أن يكون آمنا حتى يصبح الجميع آمنين، وأن التغلب على هذه الأزمة سيتطلب نهجا يتحد فيه المجتمع بأسره والحكومة بأسرها ويكون قوامه الحنو والتواضع والتضامن.

229 - ويسرني أن رأي حكومات البلدان المستفيدة من البرامج في استجابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق هذه الحالة الطارئة غير المسبوقة رأي إيجابي، ويدل ذلك على أن جهودنا الجماعية لإصلاح المنظومة تؤدي ثمارها. وقد شرعنا، بانين على هذه الإنجازات ومراعين للتحديات التي أبرزها هذا التقرير، في التخطيط لسبل المضي قدما لتحقيق التوقعات التي يوردها الاستعراض الشامل لعام 2020.

230 - أولا، يجب أن نواصل تعزيز قدرتنا على تقديم دعم تتحد فيه حقا المنظومة بأسرها والمجتمع بأسره على المستوى القطري والإقليمي والعالمي. وسيطلب ذلك استثمارات لبيتسنى إحداث وتحفيز تحول في نموذج تسيير الأعمال في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفي ثقافتها وقوتها العاملة، بما في ذلك التكوين القطري، للتوجه نحو تقديم مشورة سياساتية متكاملة. وسيطلب ذلك أيضا تحسّن اتساق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والتخطيط الفردي والجماعي، والإبلاغ والتمويل، والتمكين من تتبع الأعمال على نحو أفضل يكون محوره النتائج، والإبلاغ والتقييم، والاستمرار في تعزيز كفاءة العمليات. كما يتطلب ذلك الاهتمام عن كثب بملاءمة ما نعرضه من خدمات للبلدان مع حالاتها المختلفة، والتغلب على التحديات التي يطرحها ذلك أمام العديد من الوكالات والصناديق والبرامج، وإحراز مزيد من التقدم في التآزر في مختلف عملياتنا في مجالات التنمية والعمل الإنساني والسلام.

231 - ثانيا، بهدف تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال عقد العمل، يجب علينا الآن أن نرى تغييرا تدريجيا في عملية تقديمنا خدمات وضع السياسات المحدثة للتحول، والمضي بنهج نظمي يدعم القدرة على الصمود ويسهل الانتقال إلى اقتصادات أكثر استدامة وشمولا للجميع، وتسخير الفرص المتاحة للتعافي معا على نحو أفضل. وسيكون من الحاسم على وجه الخصوص تقديم مشورة سياساتية واستثمارات

محددة فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره إذا أردنا تحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، مسخرين في ذلك القدرات والمهارات المناسبة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل البحث على حلول على نحو مشترك مع الحكومات والجهات الشريكة.

232 - ثالثاً، من الضروري أن نعزز الدعم الذي نقدمه إلى البلدان لتعبئة وسائل التنفيذ. ويتطلب ذلك العمل بواسطة أدوات رئيسية مثل أطر التمويل الوطنية المتكاملة، وتحسين العمل مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والجهات الشريكة المالية الأخرى. ويتطلب ذلك أيضاً تعزيز القدرات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بهذه المسائل وعرض خدمات على قدر أكبر من التحديد بشأن مسائل التحول الرقمي.

233 - ولا يزال الطلب على تلقي الدعم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قوياً. ويتطلب النجاح في تلبية هذا الطلب وتقديم الخدمات على نطاق واسع تمويلاً طويلاً الأجل يكون مستداماً ومرناً ويمكن التنبؤ به ويعالج استمرار عدم التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية واعتماد المنظومة المفرط على عدد ضئيل من الجهات المانحة. وفي الوقت الذي نواصل فيه جهودنا لتعزيز الشفافية والمساءلة والوفاء بالتزاماتنا بموجب اتفاق التمويل، أعول على المشاركة المعززة والاستباقية للمسؤولين الرئيسيين فيفرادى كيانات الأمم المتحدة لنواصل بناء الثقة فيما. ويجب أن تقوم مجالس الإدارة بدورها في إنشاء وتنفيذ آليات للمساءلة لنقدم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقارير عن أدائها بالاستناد إليها.

234 - وسيُسترشد بهذه المسائل وغيرها في استعراض سير عمل نظام المنسقين المقيمين الذي أقوم به حالياً بناء على طلب الجمعية العامة. وسنعمل بفعالية مع الدول الأعضاء لإبداء التقدم المحرز حتى حينه وتحديد المجالات التي قد تستدعي تصحيح المسار فيها. ويتطلب ذلك إعمال الفكر على نحو صادق وتام. وقد أصبح من الواضح أن نظام المنسقين المقيمين يُثبت ما يأتي به من قيمة مضافة، لكن ينبغي ألا نخجل من الاعتراف بأي أوجه قصور تشوبه واغتنام الفرص لتحسين قيمة ما نقدمه.

235 - وتقدم خطتنا المشتركة، التي حددتها الدول الأعضاء في الإعلان السياسي الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، إطاراً واضحاً لنسير عليه في المستقبل في تعزيز الأمم المتحدة في سياق تعددية الأطراف المترابطة والشاملة للجميع. ويخضع الاستعراض الشامل لعام 2020 هدفاً مماثلاً لعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وسيُسترشد به في عملنا في السنوات الأربع المقبلة. وأتطلع إلى مواصلة الشراكة مع الدول الأعضاء وجميع الجهات صاحبة المصلحة لتلبية التوقعات والوفاء بالوعود المقطوعة في خطة عام 2030 حتى نكفل تهيئة مستقبل مستدام وأفضل للجميع.